حفــص بن سليمــان الكوفي المقرئ

د . يحيى بن عبد الله الشهري البكري

- عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة وأصول الدين جامعة الملك خالد .
- حصل على درجة الماجستير من جامعة أم القرى بأطروحته (مرويات حميد الطويل عن أنس بين السماع والتدليس) .
- حصل على درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى بأطروحته (زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة) .

حفص بن سليمان الكوفي المقرئ[1]

مقدمة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .. أما بعد:

فإن بعض مسائل الجرح والتعديل أَثَّرت أثرًا بالغًا، في مسيرة هذه الأمة التاريخية وأورثت إشكالات متعددة بين بعض المدارس والمذاهب، خاصةً عند غير المتخصصين في هذا الفن.

ومن ذلك ما وقع في بعض الكتب المصنفة في الجرح والتعديل من أوهام وتصحيفات، أدت إلى قلب الحقائق في بعض الأحيان.

(١) ترجمته في تاريخ ابن معين للدارمي برقم(٢٦٩)، معرفة الرجال لابن معين رواية ابن محرز (١: ١١٣/ برقم ٥٤٦)، (١: ٥٤/ برقم ٣٨) ، أحوال الرجال للجوزجاني برقم (١٧٤)، التاريخ الكبير (٢/ ٣٦٣)، التاريخ الأوسط (٢/ ١٨٤)، الضعفاء الصغير برقم (٧٣) كلها للبخاري، الضعفاء لأبي زرعة (١/ ٦٠٩)، الكنى والأسماء لمسلم (١: ٥٤٠/ برقم ٢١٦٤)، الضعفاء والمتروكين للنسائي برقم (١٣٤)، الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٧٠)، الجرح والتعديل (٣/ ١٧٣-١٧٤)، العلل ومعرفة الرجال لعبدالله بن أحمد (٢: ٣٨٠/ برقم ٢٦٩٨)، المجروحين لابن حبان (١/ ٢٥٥)، الكامل لابن عدي (٢/ ٣٨٠-٣٨٢)، الضعفاء والمتروكين للدرقطني برقم (١٧٠)، الفهرست لابن النديم (ص٤٣)، تاريخ بغداد (٨/ ١٨٦-١٨٨)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١: ٢٢١/ برقم ٩٣٣)، معجم الأدباء (٣: ٢٢٥/ برقم ٣٦٧)، تهذيب الكمال للمزي(٧/ ١٠-١٦)، (٣٤/ ١٠٨)، تاريخ الإسلام (وفيات١٧١ - ١٨٠ص٨٥)، العبر في خبر من غبر (١/ ٢٧٩)، الكاشف (١: ٣٤١/ برقم ١١٤٦)، معرفة القراء الكبار(١/ ٢٨٧-٢٩٠)، المغني في الضعفاء (١: ١٧٩/ برقم ١٦١٥)، المقتنى في سرد الكنى (١: ٤٢٣/ برقم ٤٥٣٥)، الميزان (١/ ٥٥٨-٥٥٩) كلها للذهبي، مرآة الجنان(١/ ٣٧٨)، التذكرة (١/ ٣٥٥)، الإكمال برقم (١١٣٩) كلاهما للحسيني، الوافي بالوفيات للصفدي (١٣/ ٦٢)، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث برقم (٢٥٠)، تعجيل المنفعة (٢: ٥١٤/ برقم ١٣٥٤)، تقريب التهذيب برقم (١٤٠٥)، تهذيب التهذيب (٢: ٣٤٥/ برقم٧٠٠)، (١٢: ١٩٤/ برقم ٨٢٩) كلها لابن حجر، مغاني الأخيار(١/ ١٨٧-١٨٨)، خلاصة تهذيب الكمال (ص٨٧)، شذرات الذهب (١/ ٢٩٣)، كشف الأستار للسندهي (١٣٨/ ب - ١٣٩/ أ)، تراجم الأحبار للمظاهري (٤/ ٤٩٩-٥٠٠).

ويأتي هذا البحث في هذا الباب، فهو يتعلق بمناقشة حال المقرئ الكبير حفص بن سليمان ، وأقوال علماء الجرح والتعديل فيه، وأثر ذلك على قراءته، وفي ثناياه مناقشة لرأي الأستاذ الجليل المختص في الدراسات اللغوية والقرآنية/ غانم قدوري الحمد في رأيه بوجوب إعادة النظر في تضعيف المحدثين لحفص بن سليمان في الحديث[١]؛ لكون السبب في ذلك يعود ((لوهم وقع فيه بعض كبار علماء الحديث الأوائل، وانتشر عند من جاء بعدهم، وأضيف إليه، حتى صار كأنه حقيقة مسلمة لا تقبل النقاش)).

ويتلخص بحثه في وجوب إعادة النظر في حال هذا المقرئ الكبير بقوله: ((وإذا نظرنا إلى حال شيوخ حفص القارئ وحال معظم تلامذته من حيث وصفهم بالثقة والصدق فإن من المناسب أن يكون حفصٌ كما وصفه وكيع بأنه : ثقة ، أو كما وصفه الإمام أحمد بأنه : صالح ، وأن نَعُدَّ كل ما وُصِفَ به من ألفاظ التجريح من باب الوهم والخلط الذي كان سببه نسبة القول بأخذ كتب الناس ونسخها إليه ، وعدم الدقة في فهم قول أيوب بن المتوكل : إن أبا بكر شعبة أوثق منه)) [٢]. اهـ.

قلت: الذي انكشف للأستاذ الفاضل هو وهم وقع في الخلط بين حفص المنقري البصري، وحفص المقرئ الكوفي أدى إلى تضعيف الأخير.

والواهم في ذلك هو البخاري[٣] وغيره من النقاد[٤]، وبنى الأستاذ بحثه على ذلك.

---

(١) في موضوع له بعنوان (حفص بن سليمان الأسدي راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل) نشره على الشبكة.. ووصلني منه نسخة ورقية.. (وتم مناقشة رأيه بناء على رغبته).

(٢) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص ١١ ـ ١٢) .

(٣) الضعفاء الصغير برقم (٧٣).

(٤) تبعه في ذلك ابن أبي حاتم في الجرح (٣/ ١٧٣)، والعقيلي في الضعفاء (١/ ٢٧٠)، وابن عدي في الكامل (٢/ ٣٨٠)، والمزي في تهذيبه (٧/ ١٥)، والذهبي في الميزان (١/ ٥٥٨)، وابن حجر في التهذيب (٢/ ٣٤٥)

ولكنه وقع فيما سعى لإصلاحه فإنَّ ما بنى عليه تعديل حفص وقع فيه (كذلك) وهم كبير، فإن من وثقه وكيع ليس بحفص، إنما هو أبو عمر البزار الأسدي الكوفي[1]، وليس أبا عمر البزاز الأسدي الكوفي (صاحب القراءة).

والذي وصفه أحمد بالصلاح ليس بحفص بن سليمان المقرئ، بل هو حفص بن سليمان المنقري[2].

هذا وغيره من الإشكالات الكثيرة حول هذا العلم وتحريرها، هو ما ستراه في هذه المباحثة العلمية في حال حفص (بين رأيين): التعديل أم التجريح، في سبعة مقاصد، على هذا النحو:

المقصد الأول: موقف نقاد الحديث من حفص بن سليمان في رواية القرآن.

المقصد الثاني: موقف نقاد الحديث من حفص بن سليمان في رواية الحديث.

المقصد الثالث: اشتباه حفص بن سليمان بغيره وآثاره النقدية.

المقصد الرابع: توثيق حفص بن سليمان بين رأيين.

المقصد الخامس: تكذيب حفص بن سليمان بين رأيين.

المقصد السادس: مناقشة مسألة تعارض الجرح والتعديل وغيرها.

المقصد السابع: طبقات مجرحيه وخلاصة القول فيه.

وإني لأرجو أن تضيف هذه الدراسة الجديد والمفيد للمختصين في علمي الحديث والقراءات، وتاريخي الرواة والمقرئين . وبالله التوفيق.

***

---

(١) اسمه دينار بن عمر، وقد ترجمه كذلك ابن أبي حاتم في الجرح (٣: ٤٣٠/ برقم١٩٥٧) في الأسماء .. وساق توثيق وكيع له.

(٢) العلل (١: ٤٢٠/ برقم ٩١٧)، وهي كذلك عند ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات برقم (٢٩١).

تمهيد

إن الإتقان والشهرة في أي فن من الفنون أو علمٍ من العلومِ، لا تعني الإتقان والشهرة في غيره، وخاصة في علم الحديث، فالشهرة أيًا كانت ليست سببًا في إتقان فن الرواية ؛ لأنه يقوم على المعرفة والممارسة بالدرجة الأولى، فالذي لا يمارس فن الحديث ولا يعتني به لا يمكن أن يَمهَرَ فيه، فكيف إذا اشتغل بغيره ، وتصدر له ؟ لا شك أنه سيكون أقل مهارة ومعرفة بقوانين وأصول الرواية من الممارس المختص.

وممن ينطبق عليه هذا حفص بن سليمان الكوفي المقرئ (١٨٠هـ)، فله مشاركة في تحمل الحديث وروايته، ولكنه تصدر للإقراء ولم يتصدر للرواية، ومن هنا وقع الوهم والغلط والتفرد في حديثه، والذي من أجله ترك المحدثون حديثه.

وقد قعد لهذا المسألة المؤرخ الذهبي فقال: ((وما زال في كل وقت يكون العالم إمامًا في فن مقصرًا في فنون))[١].

ويشبه حفص بن سليمان، لكن على العكس الإمام العلم سليمان بن مهران الأعمش (١٤٨هـ) كان ثبتًا في الحديث ضعيفًا في القراءة، فإن له قراءة لا ترتقي إلى رتبة القراءات السبع[٢].

ومع هذا لم يضره هذا عند أهل الحديث، كما أن ضعف حفص في الحديث لم يضره عند أهل القراءات.

ومما يحكى عن الأعمش: أنه قال لأبى حنيفة: يا نعمان ما تقول في كذا كذا ؟ قال: كذا وكذا. قال: من أين قلت ؟ قال: أنت حدثتنا عن فلان بكذا، قال الأعمش: ((أنتم يا معشر الفقهاء الأطباء ونحن الصيادلة))[٣].

---

(١) سير النبلاء (٥/ ٢٦٠).

(٢) انظر معرفة القراء الكبار (١/ ٢١٧).

(٣) انظر الثقات لابن حبان (٨/ ٤٦٧ ـ ٤٦٨)، والكامل (٧/٧)، ونصيحة أهل الحديث (ص٤٥).

وقال الربيع: سمعت الشافعي قال لبعض أصحاب الحديث: ((أنتم الصيادلة ونحن الاطباء))[1].

وقال أبو سليمان ابن زبر الربعي: كان أبو جعفر الطحاوي قد نظر في أشياء كثيرة من تصانيفي، وباتت عنده، وتصفحها فأعجبته!

وقال لي: ((يا أبا سليمان أنتم الصيادلة ونحن الأطباء))[2].

فالرَّاوية غير الفقيه، كما أن القارئ غير المحدث، فلا نشترط في القارئ أن يكون محدثًا إلا ما يخص أحرفه مما ثبت له روايته ونقله عن شيوخه، مع أنه قد يجمع بعض أهل العلم بين الحديث والفقه كحال الإمام أحمد (رحمه الله)، أو بين الحديث والمعرفة بالقراءات كحال الدارقطني[3]، كل ذلك مع المعرفة والإتقان، ولكن هذا الضرب من الناس قلة.

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٣).

(٢) انظر تاريخ دمشق (٥٣/ ٣١٨)، تذكرة الحفاظ (ص٣/ ٩٩٧)، والسير (١٦: ٤٤١).

(٣) حكي عنه قوله: ((كنت أنا والكتاني نطلب الحديث ، فكانوا يقولون يخرج الكتاني محدث البلد، ويخرج الدارقطني مقرئ البلد، فخرجت أنا مُحدثًا والكتاني مقرئًا)). المنتظم (٧/ ١٤٨).

وقد ترجم له ابن الجزري في الغاية (١/ ٥٥٨ ـ ٥٥٩) ومما ذكر: عرض القراءة على أبي بكر النقاش، وأبي الحسن أحمد بن جعفر بن المنادي، ومحمد بن الحسين الطبري، ومحمد بن عبدالله الحربي، وأبيه عمر بن أحمد، وأبي القاسم علي بن محمد النخعي، وأبي بكر محمد بن عمران التمار، ومحمد بن أحمد بن قطن، وأبي بكر محمد بن الحسين بن محمد الديبني، وأبي الحسن بن بويان، وأحمد بن محمد الديباجي، وعلي بن سعيد بن ذؤابة. وسمع كتاب السبعة من ابن مجاهد وهو صغير.

وقال ابن خلكان في الوفيات (٣/ ٢٩٧): أخذ القراءة عن محمد بن الحسن النقاش عرضًا وسماعًا.

وتذكر بعض المصادر أنه تصدر في آخر أيامه للإقراء . انظر سير النبلاء (١٦: ٤٥١)، معرفة القراء الكبار (٢/ ٦٦٦).

وقال ابن الجزري في غاية النهاية (١/ ٥٥٩): وألف في القراءات كتابًا جليلاً لم يؤلف مثله، وهو أول من وضع أبواب الأصول قبل الفرش، ولم يعرف مقدار هذا الكتاب إلا من وقف عليه، ولم يكمُل حسن كتاب (جامع البيان) إلا لكونه نُسج على منواله.

قال الخطيب في التاريخ (١٢/ ٣٤ ـ ٣٥): سمعت بعض من يعتني بعلوم القرآن يقول: لم يسبق أبو الحسن إلى طريقته التي سلكها في عقد الأبواب في أول القراءات، وصار القراء بعده يسلكون طريقته في تصانيفهم ويحذون حذوه. اهـ.

والتخصص معروف منذ زمن السلف، فعن عبدالله بن أحمد: سمعت أبي يقول: قال الشافعي: ((يا أبا عبد الله إذا صح عندكم الحديث، فأخبرونا حتى نرجع إليه، أنتم أعلم بالأخبار الصحاح منا، فإذا كان خبر صحيح فأعلمني حتى أذهب إليه كوفيًا كان أو بصريًا أو شاميًا))[١].

فهذا الشافعي على جلالته ومعرفته بحديث أهل الحجاز يطلب من الإمام أحمد تعليمه بما صح من أحاديث البلدان.

وقال جعفر بن محمد بن علي بن المديني: سمعت أبي يقول: خرج أبي إلى أحمد بن حنبل يعوده وأنا معه، قال: فدخل إليه وعنده يحيى بن معين وذكر جماعة من المحدثين، قال: فدخل أبو عبيد القاسم بن سلام، فقال له يحيى بن معين: اقرأ علينا كتابك الذي عملته للمأمون (غريب الحديث)، فقال: هاتوه، فجاءوا بالكتاب، فأخذه أبو عبيد فجعل يبدأ يقرأ الأسانيد، ويدع تفسير الغريب، قال: فقال له أبي: يا أبا عبيد دعنا من الأسانيد، نحن أحذق بها منك! فقال: يحيى بن معين لعلي بن المديني: دعه يقرأ على الوجه؛ فإن ابنك محمدًا معك، ونحن فنحتاج أن نسمعه على الوجه، فقال أبو عبيد: ما قرأته إلا على المأمون، فإن أحببتم أن تقرؤوه فاقرؤوه، قال: فقال له علي بن المديني: إن قرأته علينا، وإلا فلا حاجة لنا فيه، ولم يعرف أبو عبيد علي بن المديني، فقال: ليحيى بن معين من هذا؟ قال: علي بن المديني فالتزمه، وقرأه علينا، فمن حضر ذلك المجلس جاز أن يقول: حدثنا، وغير ذلك فلا يقول[٢]. اهـ.

وقال الميموني: سُئل أحمد بن حنبل: حدثنا بحديث عبدالقيس، عن القطيعي، فقال: سلوا بعض أصحاب الغريب؛ فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن فأخطئ[٣].

---

(١) سير النبلاء (١١/ ٢١٤).

(٢) تاريخ بغداد (١٢: ٤٠٨).

(٣) من كلام الإمام أحمد رواية الميموني برقم (٧٨).

وقال أبو قلابة عبد الملك بن محمد: قلت للاصمعي: يا أبا سعيد ما معني قول رسول الله ﷺ : ((الجار أحق بسقبه))؟، فقال: أنا لا أفسر حديث رسول الله ﷺ[1].

ومن هنا ينبغي أن نسلم بالتخصص، وعدم تجاوز أهل الشأن، فكم بلينا بآراء شاردة من غير أهل الاختصاص، وممن يوسم بالمشاركة والتفنن حتى من كبار العلماء في تاريخنا الطويل. فالتسليم لأهل الفن سلامة.

وبعد هذه التمهيد حول الشهرة وبابها، نشرع في ذكر أحوال حفص القارئ على ما بيناه في المقدمة من مقاصد .. ومنه جل وعلا نستمد العون والتوفيق.

المقصد الأول/ موقف نقاد الحديث من حفص بن سليمان في رواية القرآن:

حفص بن سليمان المقرئ الكوفي من حملة كتاب الله، ومن المقرئين الكبار الذين نقلوا لنا قراءة عاصم مسندة، وأفنوا أعمارهم في تعليمها في الكوفة، ثم بغداد، ثم مكة المكرمة.

قرأ عليه عرضًا وسماعًا: حسين بن محمد المروزي[2]، وحمزة بن القاسم[3]، وخلف الحدَّاد[4]، وصالح بن محمد أبو شعيب القوَّاس المقرئ[5]، وعبيد بن الصبَّاح الإمام أبو محمد الكوفي المقرئ[6]، وعمرو بن الصبَّاح بن

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٧٢).

(٢) معرفة القراء الكبار (١/ ٢٨٨).

(٣) معرفة القراء الكبار (١/ ٢٨٨).

(٤) معرفة القراء الكبار (١/ ٢٨٨).

(٥) وعن أحمد بن الحسين المالحاني قال: قرأت على أبي شعيب القواس، وقال: قرأت على حفص. معرفة القراء الكبار (١/ ٤١٢).

(٦) وعنه قال: ((قرأت القرآن وأتقنته من أوله إلى آخره على أبي عمر حفص بن سليمان البزاز، ليس بيني وبينه أحد)). قال أبو عمرو الداني: أخذ القراءة عرضا عن حفص وهو من أجل أصحابه وأضبطهم. انظر معرفة القراء الكبار (١/ ٤١١).

صبيح الكوفي المقرئ الضرير[(١)]، وهبيرة بن محمد التَّمار أبو عمر الأبرش المقرئ[(٢)].

وهو من أضبط أصحاب عاصم بن أبي النُّجود.

قال الخطيب[(٣)]: قرأ عليه القرآن مرارًا، وكان المتقدمون يعدونه في الحفظ فوق أبي بكر بن عياش، ويصفونه بضبط الحرف الذي قرأ به على عاصم.

قال أيوب بن المتوكل: قراءة أبي عمر البزاز أثبت من قراءة أبي بكر بن عياش[(٤)].

وقال ابن عدي في (الكامل)[(٥)]: ثنا أحمد بن علي بن الحسن المدائني، ثنا الليث بن عبيد، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: أبو عمر البزاز صاحب القراءة... هو أصح قراءة من أبي بكر بن عياش... اهـ.

وقال أبو هشام الرفاعي كان حفص أعلمهم بقراءة عاصم[(٦)].

قال أبو بكر بن مجاهد: بين حفص وأبي بكر من الخلاف في الحروف خمسمئة وعشرين حرفًا في المشهور عنهما[(٧)].

وقال حسين الجعفي: سمعت حفص بن سليمان يقول: قلت لعاصم: أبو بكر يخالفني، فقال: أقرأتك بما أقرأني أبو عبدالرحمن السُّلمي، وأقرأته بما أقرأني زر بن حبيش[(٨)].

---

(١) كان أحذق من قرأ عليه، وأبصرهم بحرفه. وقال بعضهم: لم يقرأ على حفص، بل أخذ الحروف عنه سماعًا، وقد صرح الفيل وغيره بأنه قرأ على حفص. قال محمد بن عبدالرحمن الخياط، فروى ابن شنبوذ ومحمد بن عبدالله عنه، قال: قال عمرو: قرأت على حفص إلى سورة التوبة، وعرضت عليه باقي الحروف. قال الذهبي: فهذا القول قاض على القولين الذين قبله. انظر معرفة القراء (١/ ٤١٠).

(٢) معرفة القراء (١/ ٤١٣).

(٣) تاريخ بغداد (٨/ ١٨٦).

(٤) معرفة الرجال (١: ١١٣/ برقم ٥٤٦).

(٥) الكامل (٢/ ٣٨٠).

(٦) معرفة القراء الكبار (١/ ٢٨٨).

(٧) معرفة القراء الكبار (١/ ٢٨٨).

(٨) معرفة القراء الكبار (١/ ٢٨٩).

وقال أبو الحسين بن المُنادي: قرأ حفص على عاصم مرارًا، وكان الأولون يعدونه في الحفظ (يعني القراءة) فوق أبي بكر، ويصفونه بضبط الحروف التي قرأ على عاصم. أقرأ الناس دهرًا، وكانت القراءة التي أخذها عن عاصم ترتفع إلى علي (رضي الله تعالى عنه) [(١)].

وقال ابن عساكر[(٢)]: أخبرنا أبو المظفر وأبو القاسم، قالا: أنا أحمد بن إبراهيم، نا أحمد بن الحسن، قال: قرأت على أبي الحسن علي بن محمد المقرئ، قال: قرأت على أبي الحسين بن زرعان الدقاق، ومنه تعلمت وعليه تلقَّنت، وكان رجلاً صالحًا، قرأ في مسجد أبي عمر على جماعة من أصحاب أبي عمر منهم: أبو حفص عمرو بن الصباح وغيره، وهم قرءوا على أبي عمر حفص بن سليمان، وقرأ حفص على عاصم، وقرأ عاصم على أبي عبد الرحمن السُّلمي، وقرأ أبو عبد الرحمن على عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت. قال حفص: ما خالفت عاصمًا إلا في حرف واحدٍ . وقال عاصم: ما خالفت أبا عبد الرحمن في شيء من القرآن.

وقال: قرأت بخط أبي الحسن الحِنَّائي، أنبأنا أبو طاهر محمد بن الحسن بن علي المقرئ الأنطاكي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة وحضر معي أبي، أنبأنا أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرزاق بن الحسن الأنطاكي المقرئ، حدثنا عبد الصمد بن محمد بن أبي عمران المقدسي، حدثني أبو حفص عمر بن الصباح، قال: روى لي هذه القراءة أبو عمر حفص بن سليمان، وذكر حفص أنه لم يخالف عاصمًا في شيء من قراءته إلا في حرف في الروم ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضُعْفٍ ﴾ [(٣)] (بضم الضاد) .

وذكره عن الفضيل بن مرزوق، عن عطية العوفي، عن ابن عمر عن النبي ﷺ [(٤)].

---

(١) معرفة القراء الكبار (١/ ٢٨٩).

(٢) تاريخ دمشق (٢٥/ ٢٣١).

(٣) الروم (آية: ٥٤).

(٤) علقه ابن عساكر هكذا في تاريخ دمشق (٥٢/ ٣١٠).

وأخرجه أبو داود في سننه (٤: ٣٢/ برقم ٣٩٧٨): حدثنا النفيلي، ثنا زهير.
وأخرجه الترمذي في الجامع (٥: ١٨٩/ برقم ٢٩٣٦): حدثنا محمد بن حميد الرازي، حدثنا محمد بن ميسر النحوي. وأخرجه (من وجه آخر) حدثنا عبد بن حميد، حدثنا يزيد بن هارون.
ثلاثتهم (زهير، ومحمد بن ميسر، ويزيد بن هارون) عن فضيل بن مرزوق، به (فذكره).
وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث فضيل بن مرزوق.
قلت: وفضيل بن مرزوق، وعطية بن سعد العوفي فيهما كلام:
فعطية ضعفه الإمام أحمد، وقال الدوري: عن ابن معين صالح، وقال أبو زرعة: لين، وقال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن عدي: قد روى عن جماعة من الثقات وهو مع ضعفه يكتب حديثه، وكان يعد مع شيعة أهل الكوفة ، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ كثيرًا، وكان شيعيًا مدلسًا. انظر تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠١)، التقريب برقم (٤٦١٦).
والفضيل بن مرزوق: ذكره ابن شاهين في كتابه ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (ص٧٧/ برقم ٣٤) وفيه: ((أن سفيان الثوري سئل عن الفضيل بن مرزوق، فقال الأغر ثقة، وعن أحمد بن صالح من رواية أحمد بن رشدين: أنه سُئل عن الحديث الذي يروى عن فضيل، عن عطية، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضُعْفٍ﴾. فقال هذا: الحديث ليس له عندي أصل، ولا هو بصحيح، في نفسي من هذا الحديث شيء، والنبي ﷺ كان يرخص في هذه الحروف، ويقول: ((أنزل القرآن على سبعة أحرف))، وضُعف من كلام العرب لا ينبغي أن يروى عنه.
قال ابن رشدين: لا أدري من أراد أحمد بن صالح بالضعيف عطية، أو فضيل بن مرزوق. وعن يحيى بن معين من رواية إسحاق الكوسج عن يحيى أنه قال فضيل بن مرزوق: ضعيف، ومن رواية ابن أبي خيثمة أنه قال: ثقة. وسئل عنه مرة أخرى فقال: ضعيف. ومن رواية العباس بن محمد عن يحيى أنه قال: ثقة.
قال أبو حفص وهذا الخلاف في فضيل يوجب التوقف في أمره؛ لأن ليحيى بن معين فيه قولين، والثوري قد حاد عن ذكره، وأحمد بن صالح تكلم في حديثه، فليس له أن يدخل في الصحيح والله أعلم)). اهـ.
قلت: قوله: (والثوري قد حاد عن ذكره). لا أراه صوابًا بل هو تعديل فإنه فضيل بن مرزوق الأغر. وقال ابن حبان: منكر الحديث جدًا، كان ممن يخطئ على الثقات، ويروي عن عطية الموضوعات. قال الذهبي: قلت عطية أضعف منه. وقال ابن عدي: انه إذا وافق الثقات يحتج به. وقال الحافظ: صدوق يهم، ورمي بالتشيع. انظر ميزان الاعتدال (٥/ ٤٤٠)، والتقريب برقم (٥٤٣٧)، وتهذيب التهذيب (٨/ ٢٦٨).
وقال الداني في التيسير في القراءة السبع (ص١٦٧): ((أبو بكر وحمزة (من ضَعف) (في الثلاثة) بفتح الضاد، وكذلك روى حفص عن عاصم فيهن غير أنه ترك ذلك، واختار الضم إتباعًا منه لرواية حدثه بها الفضيل بن مرزوق،عن عطية العوفي، عن عبد الله بن عمر: أن النبي عليه السلام أقرأه ذلك بالضم، وردَّ عليه الفتح وأباه، وعطية يُضعَّف)).

قال حفص بن سليمان: قال لي عاصم: ما كان من القراءة التي أقرأتك بها فهي القراءة التي قرأت بها على أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي (رضي الله عنه)، وما كان من القراءة التي أقرأت بها أبا بكر بن عياش فهي القراءة التي كنت أعرضها على زر بن حبيش، عن ابن مسعود (رضي الله عنه)[1].

وقال العقيلي[2]: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا الحسن، قال: حدثنا شبابة، قال: قلت لأبى بكر بن عياش: أبو عمر رأيته عند عاصم؟ قال: قد سألني عن هذا غير واحد، ولم يقرأ على عاصم أحد إلا وأنا أعرفه، ولم أر هذا عند عاصم. اهـ.

محمد بن إسماعيل، هو الصائغ مولى المهدي الثقة شيخ الحرم (٢٧٦هـ)[3].

والحسن، هو ابن علي الخلال، ثقة حافظ (٢٤٢هـ) [4].

وشبابة، هو ابن سوار ثقة حافظ رمي بالإرجاء[5]. فإسنادها صحيح لا كلام فيه.

ويمكن حمل كلامه على أنه ما رآه رؤية الملازم الذي يحق له أن يتبحر في هذا الشأن.

ويمكن توجيه هذه الرواية: بأنه لا يلزم من عدم رؤية أبي بكر له حال التلقي عدم صحة روايته، فلربما أخذ حفص الرواية عن عاصم بن أبي النجود بجانب سرير أمه، فإنه كان زوج أمه وتربى في حجره، وكان يسكن هو وإياه في دار واحدة[6].

وعلى كلا الاحتمالين فلا أثر لكلام أبي بكر فيه، فإنه مما يطوى ولا يروى؛ لأنه من كلام الأقران المتنافسين في شأن تلاوة القرآن.

---

(١) معرفة القراء الكبار (١/ ٢٠٨).

(٢) الضعفاء (١/ ٢٧٠).

(٣) سير النبلاء (١٣/ ١٦١).

(٤) التقريب برقم (١٢٦٢).

(٥) التقريب برقم (٢٧٣٣).

(٦) تاريخ بغداد (٨/ ١٨٦).

وقال الذهبي في (السير)[١]: ((كان عاصم ثبتا في القراءة صدوقا في الحديث...، وكذلك كان صاحبه حفص بن سليمان ثبتا في القراءة)).

وقال في (الميزان)[٢]: ((وكان ثبتًا في القراءة واهيًا في الحديث؛ لأنه كان لا يتقن الحديث ويتقن القرآن ويجوِّده، وإلا فهو في نفسه صادق)).

وقال ابن حجر في (التقريب)[٣]: ((متروك الحديث مع إمامته في القراءة)).

المقصد الثاني / موقف نقاد الحديث من حفص بن سليمان في رواية الحديث:

قال الأستاذ غانم القدوري[٤]: ((شهرة عاصم بن أبي النجود وتلميذه حفص بن سليمان الأسدي تملأ الآفاق اليوم فعاصم صاحب القراءة التي يقرأ بها المسلمون القرآن في معظم البلدان اليوم، وحفص هو صاحب الرواية عنه، ولكن المرء يعجب مما ورد في كتب رجال الحديث من وصف حفص بن سليمان بأنه ضعيف، متروك الحديث، وصار ذلك الوصف من المسلمات لدى معظم من كتب عن حفص، وحاول بعض العلماء التخفيف من أثر ذلك الوصف بالقول: "إن العالم قد يكون إمامًا في فن مقصرًا في فنون"، ولا عجب بناءً على ذلك أن يتقن حفص القرآن ويجوده، ولا يتقن الحديث[٥].

ولو أن الأمر توقف عند وصف حفص بعدم إتقان الحديث لكان مقبولاً، ولكنه تجاوز ذلك إلى الطعن في عدالته، واتهامه بالكذب عند بعض العلماء. وكيف يكون المرء مؤتمنًا على القرآن، متهمًا في الحديث؟ إنه أمر أشبه بالجمع بين النقيضين!

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٦٠).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٥٥٨).

(٣) التقريب برقم (١٤٠٥).

(٤) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص١) .

(٥) ينظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٦٠، وميزان الاعتدال ٢/ ٣١٩ .

وكنت أتتبع الروايات المتعلقة بهذه القضية وأقاويل العلماء فيها، في محاولة لتفسيرها على نحو يخفف من أثرها[1]، حتى لا تكون وسيلة للطعن في قراءة القرآن الكريم)). اهـ.

قلت: الحقيقة أن الأمر لا يعدو ما ذكر الأستاذ من أن حفصًا موصوف بعدم الإتقان في الحديث، وما حصل من بعض النقاد في تكذيبه والطعن في عدالته، يعود إما بسبب تشدد الناقد فلا نقبل ذلك منه، أو يمكن توجيه ذلك بما يعود على التساهل في الرواية من قبل حفص مما جعله يروي بعض الأحاديث الباطلة لتساهله في التحمل والأداء.

فالأولى في نظري توجيه عبارات المحدثين والاعتذار بطريقة علمية عن الطرفين.. وهذا ما عسى أن نحققه في هذه المباحثة.

أما كيف يكون المرء مؤتمنًا على القرآن، متهمًا في الحديث؟ (إنه أمر أشبه بالجمع بين النقيضين!) فالأمانة موجودة عند حفص بن سليمان لا نشك في هذا، ولكن التساهل في رواية الحديث، وعدم معرفة طرائق القوم والتحفظ من رواية الغرائب والمنكرات، هو الذي جعله لقمةً سائغة في أفواه النقاد المهرة، فلو كان اقتصر على معرفة بالقراءة لكان خيرًا له، وهو ما قصر عليه عنوةً بعد ذلك فلا نقبل منه الرواية ونقبل منه القراءة.

ويشكر الدكتور على حرصه وغيرته على كتاب الله، لكن ينبغي أن يكون التفسير لألفاظ نقاد المحدثين وفق أصولهم وطريقتهم، فالمحدثون وفق منهجهم وقواعدهم لم يضعفوا قراءة حفص عن عاصم بل هي عندهم حجة في القديم والحديث، فإذا أخذ بعض الجهلة ضعفه في الحديث سببًا لتضعيف قراءته فلا يكون هذا حجة لنا لتخطئة كبار النقاد وزعم تواردهم على الخطأ، خشية من حصول طعن مبناه على التصور النظري، الذي لا أظنه يحدث، فقراءة حفص طبَّقت الآفاق منذ ما يزيد على اثني عشر قرنًا، ولم يجرؤ أحد على ردها أو الطعن فيها.

(١) ينظر: كتابي محاضرات في علوم القرآن: ص١٥٥ هامش ٥ .

قال الأستاذ غانم قدوري[١]: ((لعل من المفيد للقارئ الاطلاع على ترجمة ملخصة لحفص بن سليمان، قبل عرض فقرات الموضوع المتعلقة بتوثيقه وتجريحه ، وسوف أقتصر على إيراد نصين لترجمته يمثلان وجهتي نظر متقابلتين لكل من علماء القراءة وعلماء الحديث ، الأول من كتاب غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري الذي حاول إبراز النقاط المضيئة في شخصية حفص ، والثاني من كتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ، الذي جمع فيه من أقوال التجريح التي يمكن أن تُخْرِجَ حفصاً - لو صحت – من الدين !

قال ابن الجزري : "حفص بن سليمان بن المغيرة ، أبو عمر الأسدي الغاضري البزَّاز ، ويعرف بحُفَيْص، أخذ القراءة عرضاً وتلقيناً عن عاصم ، وكان ربيبه ابن زوجته ، وُلِدَ سنة تسعين، قال الداني : وهو الذي أخذ قراءة عاصم على الناس تلاوة ، ونزل بغداد فأقرأ بها، وجاور بمكة فأقرأ أيضاً بها ، وقال يحيى بن معين : الرواية الصحيحة التي رويت عن عاصم رواية أبي عمر حفص بن سليمان ، وقال أبو هشام الرفاعي : كان حفص أعلمهم بقراءة عاصم ، وقال الذهبي : أما القراءة فثقة ثَبْتٌ ضابط لها ، بخلاف حاله في الحديث ، قلت : يشير إلى أنه تُكُلِّمَ فيه من جهة الحديث ، قال ابن المنادي : قرأ على عاصم مراراً ، وكان الأولون يعدونه في الحفظ فوق أبي بكر بن عياش ، ويصفونه بضبط الحروف التي قرأ على عاصم ... توفي سنة ثمانين ومئة على الصحيح ، وقيل بين الثمانين والتسعين ... "[٢].

وقال ابن الجوزي: " حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي القارئ البزَّاز، وهو صاحب عاصم ، ويقال له الغاضري، وهو حفص بن أبي داود ، كوفي ، حدَّث عن سماك بن حرب ، وليث ، وعاصم بن بهدلة ، وعلقمة بن مرثد ، قال : يحيى : ضعيف ، وقال مرَّة : ليس بثقة ، وقال مرة : كذَّاب . وقال أحمد ومسلم والنسائي : متروك الحديث . وقال البخاري : تركوه ، وقال السعدي: قد فُرِغَ منه منذ دهر ، وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش : كذَّاب

---

(١) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص ٢ ـ ٣) .

(٢) غاية النهاية ١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥ .

متروك يَضَعُ الحديث ، وقال ابن حبان : كان يَقْلِبُ الأسانيد ويرفعُ المراسيل ، وقال أبو زرعة والدارقطني : ضعيف "[1])). اهـ.

قلت: طريقة الترجمة المجملة غير الموثقة في مثل هذه القضية الشائكة غير سليمة، ولكن يعذر الأستاذ غانم في هذا فإنما أراد إبراز وجه الاختلاف بين ترجمة حفص بن سليمان الحديثية وترجمته القرائية؛ ولذا اقتصر على كتابين من كتب التراجم، لكن يعيبهما أنهما من المراجع الوسيطة والمتأخرة، التي لا تسلم في الأغلب من اختصار في الألفاظ، وربما أدى هذا إلى الأوهام التي حذر منها الأستاذ، وكلاهما لا أراه سلم من ذلك.. في هذه الترجمة بخصوصها.

فأولهما : كتاب (غاية النهاية) لابن الجزري: وهو كتاب تخصصي تركيزه في تراجمه على جوانب تتعلق بأخذ القراءات وتلقنها وعرضها، وما تفرد به كل راو من الأحرف.

ولم يتوسع في جوانب الجرح والتعديل في كتابه، فلا جرم لم يذكر ما ذكره المحدثون في حفص بن سليمان سواءً ما كان من قبيل الجرح أو ما كان من قبيل التعديل.

مع ملاحظة أنه يتصرف في العبارات، وليس في تحليل الألفاظ وفهمها كحال الذهبي في (طبقاته).. أين هذا من ذاك؟. كما أن الذهبي لم يبلغ مرتبة ابن الجزري في الاهتمام بالترجمة القرائية لرواة كتابه، إذ خلطه بالترجمة الحديثية.

وثانيهما: كتاب (الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي) وهو لا يعدُّ من الكتب الأصيلة عند أهل الحديث.. فإن ابن الجوزي وإن كان من مشاهير الأئمة الفحول ولكنه مشارك متفنن فلذا كثرت عنده الأوهام في الحديث وعلله وجرح الرواة وتعديلهم، وهو مثال لما ذكرنا عن الأعلام المتفننين.

ثم وقفت على قول الذهبي في (الميزان)[2] في شأن أبان بن يزيد العطار: ((وقد أورده أيضا العلامة أبو الفرج بن الجوزي في (الضعفاء)[3] ولم يذكر فيه

---

(١) كتاب الضعفاء والمتروكين ١/ ٢٢١ .

(٢) الميزان (١/ ١٦).

(٣) الضعفاء والمتروكين (١: ٢٠/ برقم ١٨).

أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق، ولو لا أن ابن عدي وابن الجوزي ذكر أبان بن يزيد لما أوردته أصلا)).

وقال ابن حجر في (التهذيب)[1] في ترجمته: ((وقد ذكره ابن الجوزي في (الضعفاء)[2] وحكى من طريق الكديمي: عن ابن المديني، عن القطان، قال: أنا لا أروي عنه. ولم يذكر من وثقه، وهذا من عيوب كتابه يذكر من طعن الراوي ولا يذكر من وثقه)). اهـ.

فيكون صنيعه مع حفص بن سليمان من هذا الباب، فلا يصلح دليلاً يستدل به على حال الرجل، ولا على واقع كتب التراجم، فإنه تفرد بهذا المنهج.

الخلاصة: أن الكتابين لا يعبران بصورة صحيحة عن حال أي راو من الرواة، وكلاهما على طرفي نقيض.. فابن الجوزي ذكر الجرح وسكت عن التعديل، وابن الجزري ذكر التعديل وسكت عن الجرح، فلن يكونا مصدرًا لمعرفة ترجمة هذا الراوي على الحقيقة المبتغاة.

ومع هذا فلم ألحظ في نقله ما لحظه الدكتور غانم في قوله: ((جمع فيه من أقوال التجريح التي يمكن أن تخرج حفصًا ـ لو صحت ـ من الدين)).

فهذه مبالغة ظاهرة .. فلو كان كذلك لخرج آلاف الرواة ممن جرح من الدين، وابن الجوزي ليس إلا ناقل، والعهدة ليست عليه، ويمكن شرح الألفاظ وتوجيهها، وعدم قبول ما كان فيه تعنت منها كقولي ابن معين وابن خراش.

قال الأستاذ[3]: ((قال ابن كثير : " إنَّ أول مَن تصدَّى للكلام على الرواة شعبة بن الحجاج ، وتبعه يحيى بن سعيد القطَّان ، ثم تلامذته: أحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ، ويحيى بن معين ، وعمرو بن الفلاس ، وغيرهم".

ويكاد معظم الأقاويل في تجريح حفص القارئ يستند إلى ما قاله هؤلاء العلماء الأعلام الذين ذكرهم ابن كثير، وسوف أعرض ما نُقِلَ عن شعبة ويحيى بن معين خاصة ، لأن اللاحقين اعتمدوا على أقوالهما، أما الإمام أحمد فإنه وَثَّقَ

---

(١) التهذيب (١/ ٨٧).

(٢) الضعفاء والمتروكين (١: ٢٠/ برقم ١٨).

(٣) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص ٣) .

حفصاً في ثلاث روايات وضَعَّفَهُ في أخرى ، وسوف أعرض أقواله عند الكلام على المُوَثِّقين)) اهـ.

قلت: معنى تصدى للكلام على الرواة، يعني بحث عن أحوالهم وتتبع مروياتهم، وعدل وجرَّح، وبجهود شعبة والقطان وعبدالرحمن بن مهدي (رحمهم الله) أصبح الجرح والتعديل علمًا يسأل عنه، وتعقد له الحلقات والمناظرات، وبرز هذا في القرن الثالث بروزًا واضحًا، في طبقة تلاميذ المذكورين.

وما ذكره الأستاذ غانم من اعتماد اللاحقين على أقوال شعبة وابن معين فيه نظر؛ لأن ما ذكره شعبة لا يعد جرحًا صريحًا إلا عند المتعنتين والمتشددين من النقاد.

فلا أتصور أن ابن المديني قلد ابن معين، ولا الإمام أحمد كذلك، ولا أبا زرعة وأبا حاتم الرازيين.

فربط جميع أقوال النقاد بكلام شعبة لا يستقيم ولا يتوافق مع منهج المحدثين في جرح الرواة وتعديلهم.

أما ابن معين فلم يقلده أحد لا ابن خراش الذي تشدد في رميه لحفص بالكذب والوضع، ولا غيره ممن رماه برواية الأباطيل والمناكير.

وسوف يتم عرض جميع أقوال نقاد الحديث من المتقدمين والمتأخرين في حفص بن سليمان الكوفي على ترتيب منطقي، يستند على التاريخ، ثم أناقش ما ذكر من كلام شعبة وابن معين وابن خراش في المقاصد التالية .. وأشرع بذكر من ذكره في (الضعفاء):

ذكر حفصًا في الضعفاء كل من صنفهم: البخاري، وأبو زرعة الرازي[1]، وأبو عبدالرحمن النسائي[2]، وأبو جعفر العقيلي[3]، وابن حبان[4]،

(١) الضعفاء (١/ ٦٠٩).
(٢) الضعفاء والمتروكين برقم (١٣٤).
(٣) الضعفاء (١: ٢٧٠/ برقم ٣٣٥).
(٤) المجروحين (١/ ٢٥٥).

وابن عدي[١]، والدارقطني[٢]، وابن الجوزي[٣]، وشمس الدين الذهبي[٤]، وسبط ابن العجمي[٥].

وسأحاول تتبع ما قيل فيه من جرح في هذه المصنفات وغيرها، في مظانه وغير مظانه:

١ـ روى عنه أبو الربيع سليمان بن داود الزهراني فدلسه؛ لضعفه إذ سماه (حفص بن أبي داود) [٦].

٢ـ وعن عبدالرحمن بن مهدي: (والله ما تحل الرواية عنه).. نقل هذا الرواية ابن حجر في (التهذيب) [٧] وعزاها لابن الجوزي.
قلت: وبالنظر لما نقله أ. د. غانم من كلام ابن الجوزي لم أجد هذه الجملة في ترجمته، فرجعت لكتاب ابن الجوزي فتبين لي أنه إنما ساقها في ترجمة حفص بن سلم السمرقندي[٨].

٣ـ وقال علي بن المديني: متروك ضعيف الحديث، وتركته على عمد[٩].

٤ـ وليحيى بن معين فيه أكثر من رواية، منها ما يصل لحد تكذيبه وسيأتي مناقشة ذلك.

٥ـ وكتب عبدالله بن أحمد إلى ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول حفص بن سليمان (يعني أبا عمر القارئ): متروك الحديث[١٠]. وكذا وقع في رواية عن حنبل بن إسحاق[١١].

---

(١) الكامل (٢/ ٣٨٠).

(٢) الضعفاء والمتروكين برقم (١٧٠).

(٣) الضعفاء والمتروكين (١: ٢٢١/ برقم ٩٣٣).

(٤) المغني (١: ١٧٩/ برقم١٦١٥)، والميزان (١/ ٥٥٨)، والديوان برقم (١٠٤٩).

(٥) الكشف الحثيث برقم (٢٥٠).

(٦) الكامل (٢/ ٣٨١)، والتهذيب (٢/ ٣٤٤).

(٧) تهذيب التهذيب (٢/ ٣٤٥).

(٨) الضعفاء لابن الجوزي (١/ ٢٢١/ برقم ٩٣٢).

(٩) تاريخ بغداد (٨/ ١٨٧)، تهذيب الكمال (٧/ ١٤) ولم يذكر فيه مترك.

(١٠) الجرح (٣: ١٧٣/ برقم ٧٤٤)، وانظر العلل (٢/ ٣٨٠/ برقم ٢٦٩٨)، ونقل هذه الرواية عنه العقيلي في الضعفاء (١/ ٢٧٠).

(١١) تاريخ بغداد (٨/ ١٨٧)، تهذيب الكمال (٧/ ١٣).

٦ - وقال أبو قدامة السرخسي: سألت يحيى بن معين عن حفص بن سليمان (يعني أبا عمر القارئ)، فقال: ليس بثقة[١]. وكذا وقع في رواية الليث بن عبيد[٢]. ورواية الدارمي[٣].
ووقع في رواية أحمد بن محمد الحضرمي، قال: سألت يحيى بن معين، عن حفص بن سليمان أبى عمر البزاز، قال: ليس بشيء[٤]. وفي رواية ابن محرز: كان أبو عمر هذا كذابًا[٥].

٧ - وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حفص بن سليمان الكوفي الذي يروي عن علقمة بن مرثد وليث بن أبي سليم، فقال: لا يكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث، لا يصدق، متروك الحديث ! قلت: ما حاله في الحروف؟ قال: أبو بكر بن عياش أثبت منه![٦].
وقال أبو حاتم في حفص بن عمر قاضي حلب: ضعيف الحديث، وهو دون حفص بن سليمان في الضعف[٧]. يعني أن حفصًا القارئ أوهى منه.

٨ - وقال سئل أبو زرعة عن حفص بن أبي داود، فقال: هو حفص بن سليمان وهو ضعيف الحديث[٨].
وقال البرذعي: ذاكرت أبا زرعة بباب، فقلت: حديثًا عن عبيد الله بن موسى، عن حفص بن سليمان، قال: لو جوزنا حفص بن سليمان لكان الأمر (كذا) حفص بن سليمان ذاك الضعيف[٩].

٩ - وقال أبو إسحاق السعدي: فرغ منه منذ دهر[١٠].

---

(١) الجرح (٣/ ١٧٣).
(٢) الكامل (٢/ ٣٨٠).
(٣) التاريخ (ص٩٧/ برقم ٢٦٩).
(٤) الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٧٠).
(٥) معرفة الرجال (١: ٥٤/ برقم ٣٨)، (١: ١١٣/ برقم ٥٤٦).
(٦) الجرح (٣: ١٧٣/ برقم ٧٤٤).
(٧) الجرح (٣: ١٧٩/ برقم ٧٧٣).
(٨) الجرح (٣: ١٧٣/ برقم ٧٤٤).
(٩) سؤالات البرذعي (١/ ٥٠١ - ٥٠٢).
(١٠) أحوال الرجال (١٧٤).

١٠ ـ وقال علي بن الجُنيد: منكر الحديث[١].

١١ ـ وقال البخاري في (التاريخ الكبير)[٢]، وفي (الضعفاء الصغير): تركوه[٣].

وقال العقيلي: حدثني آدم بن موسى، قال: سمعت البخاري، قال: حفص بن سليمان، وحفص بن أبى داود الأسدي تركوهما[٤].

وقال وفي (الأوسط)[٥]: سكتوا عنه. وقال مرة: حفص بن سليمان وحفص بن أبى داود الأسدي تركوهما[٦].

١٢ ـ وقال الإمام مسلم بن الحجاج[٧]:متروك الحديث.

١٣ ـ وقال النسائي[٨]: مثله.

وفي رواية عن النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٩]. وفي رواية: متروك[١٠].

١٤ ـ وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خِرَاش: كذاب، متروك، يضع الحديث[١١].

١٦ ـ وقال صالح جزرة: لا يكتب حديثه ... أحاديثه كلها مناكير[١٢].

١٧ ـ وقال زكريا السَّاجي: يحدث عن سماك، وعلقمة بن مرثد، وكذلك عن قيس بن مسلم، وعاصم بن بَهْدلة أحاديث بواطيل[١٣].

١٨ ـ وقال الترمذي: يضعف في الحديث[١٤].

---

(١) الجرح (٣: ١٧٢/ برقم ٧٤١).

(٢) التاريخ الكبير (٢: ٣٦٣/ برقم ٢٧٦٧).

(٣) الضعفاء برقم (٧٣).

(٤) الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٧٠).

(٥) التاريخ الأوسط (٢/ ١٨٤).

(٦) الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٧٠).

(٧) الكنى والأسماء (١: ٥٤٠/ برقم ٢١٦٤).

(٨) الضعفاء والمتروكين برقم (١٣٤).

(٩) تهذيب الكمال (٧/ ١٤).

(١٠) تاريخ بغداد (٨/ ١٨٨).

(١١) تاريخ بغداد (٨/ ١٨٨)، الضعفاء لابن الجوزي (١: ٢٢١/ برقم ٩٣٣).

(١٢) تاريخ بغداد (٨/ ١٨٨) تهذيب الكمال (٧/ ١٤).

(١٣) تاريخ بغداد (٨/ ١٨٨)، تهذيب الكمال (٧/ ١٤).

(١٤) الجامع برقم (٢٩٠٥).

١٩ ـ وقال البزار: لين الحديث[١]. وقال مرة: له أحاديث مناكير[٢]. ومرة: لم يكن بالقوي[٣].

٢٠ ـ وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث[٤].

٢١ ـ وقال أبو حاتم ابن حبان: حفص بن سليمان البصري المِنْقري... وليس هذا بحفص بن سليمان البزاز أبو عمر القارى ذاك ضعيف، وهذا ثبت[٥].

وقال مرة: كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها ويرويها من غير سماع[٦].

٢٢ ـ وقال ابن عدي: عامة حديثه عن من روى عنهم غير محفوظة[٧]. وقال مرة: روى عن علقمة أحاديث مناكير لا يرويها غيره[٨]. وقال مرة: لين[٩].

٢٣ ـ وقال الدارقطني: ضعيف[١٠].

٢٤ ـ وقال البيهقي: ضعيف[١١]. ومرة قال: ضعيف الحديث[١٢].

ومرة قال: كان ضعيفًا في الحديث عند أهل العلم به[١٣]. ومرة قال: هو ضعيف في رواية الحديث[١٤].

---

(١) كشف الأستار برقم (٣١٧).

(٢) كشف الأستار برقم (٣٨١).

(٣) كشف الأستار برقم (٢٨٩٠).

(٤) تهذيب الكمال (٧/ ١٥).

(٥) الثقات (٦: ١٩٥).

(٦) المجروحين (١/ ٢٥٥).

(٧) الكامل (٢/ ٣٨٢).

(٨) الكامل (٧/ ١٢).

(٩) الكامل (٦/ ٣٤٦).

(١٠) السنن (٢/ ٢٦٣).

(١١) السنن الكبير (٥/ ١٠٩)، (٥/ ٢٤٦)، الشعب (٣/ ٤٨٩).

(١٢) السنن الكبير (٢/ ٢٤٣).

(١٣) الشعب (٢/ ٣٢٩).

(١٤) الشعب (٣/ ٤٨٩).

ومرة قال: متروك[١]. ومرة قال: غيره أوثق منه[٢]. ومرة قال: ضعيف عند أهل لعلم بالحديث[٣].

٢٥ ـ وقال ابن حزم: هالك متروك[٤]. ومرة قال: ساقط[٥].

٢٦ ـ وقال الذهبي في (السير) [٦]: كان ثبتًا في القراءة واهيًا في الحديث.

وقال في (الميزان) [٧]: وكان ثبتًا في القراءة واهيًا في الحديث، لأنه كان لا يتقن الحديث ويتقن القرآن ويجوده وإلا فهو في نفسه صادق.

وقال في موضع آخر: واهي الحديث[٨].

وقال في (الديوان) [٩]: إمام في القراءة، ليس بشيء في الحديث.

وقال في (الكاشف)[١٠]: ثبت في القراءة واهي الحديث. وقال في (العبر) [١١]: متروك الحديث حجة في القراءة.

٢٧ ـ وقال صلاح الدين الصفدي: كان حجة في القراءة واهيًا في الحديث[١٢].

٢٨ ـ وقال ابن حجر في (التقريب) [١٣]: متروك الحديث مع إمامته في القراءة.

وقال في (الإصابة): ضعيف[١٤]. ومرة قال: واهي الحديث[١٥]. ومرة قال: أحد الضعفاء في الحديث[١٦].

---

(١) السنن الصغير (١/ ٢٣٢).

(٢) الشعب (٢/ ٥٥٣).

(٣) معرفة السنن والآثار (٧/ ٥٠٥).

(٤) المحلى (٨/ ٣٧٢).

(٥) المحلى (٩/ ٢٠١).

(٦) السير (٥/ ٢٦٠)

(٧) الميزان (١/ ٥٥٨).

(٨) الميزان (٤/ ٤٩١).

(٩) الديوان برقم (١٠٤٩).

(١٠) الكاشف (١: ٣٤١/ برقم١١٤٦).

(١١) العبر (١/ ٢٧٦).

(١٢) الوافي بالوفيات (١٣/ ٦٢).

(١٣) التقريب برقم (١٤٠٥).

(١٤) الإصابة (٢/ ٥٦٢).

(١٥) الإصابة (٣/ ٤٠٣).

(١٦) الإصابة (٨/ ٣٠٢).

٢٩ ـ وقال السخاوي: ضعيف جدًا، بل اتهمه بعضهم بالوضع والكذب[1].

قلت: فيتلخص من جرحهم له أمور:

١ ـ نص غير واحد على تركه وبعضهم بصيغة الجمع مما يدل على أن هذا أمر متفق عليه عندهم.

ولفظة (متروك)، و(متروك الحديث) و(تركوه) ضمن المرتبة الخامسة من مراتب الجرح، وهي الثانية من حيث الرد وعدم الاعتبار.

٢ ـ وقال بعضهم: (لا يكتب حديثه).. وهذا يعني أنه في عداد من لا يعتبر به.

وهذه اللفظة تعني لا يكتب حديثه على وجه الاحتجاج والاستشهاد، وتدخل في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح وهي الأولى من مراتب الرد وعدم الاعتبار.

٣ ـ نص بعضهم على روايته للمناكير.. وبهذا تدخل فيها الأوهام والأفراد التي تفرد بها.

وهذه اللفظة وشبهها تدخل في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح وهي الأولى من مراتب الرد.

٤ ـ نص بعضهم على روايته للأباطيل.. فتدخل روايته ما لا أصل له والأفراد مما لا يحتمل.

ما ورد في هذه الفقرة وسابقتها لا يصدر عن النقاد إلا بعد النظر في حديث الرجل وسبره فهي من باب الجرح المفسر.

٥ ـ وقال بعضهم: (ليس بشيء)، و(ساقط)، و(هالك)، و(واه) و(ذاهب الحديث) ونحو ذلك من العبارات الدالة على شدة الضعف التي لا يعتبر بمن قيلت فيه، فتدخل جميعها في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح وهي الثانية من مراتب الرد.

٦ ـ واستخدم بعضهم فيه عبارات جرح نادرة كما قال الجوزجاني (فرغ منه منذ دهر).

---

(١) المقاصد الحسنة (ص٢٨٢/ رقم ٦٦٠).

وهي من العبارت التي تفرد بها، وربما استخدمها في كتابه (أحوال الرجال) [1]، وهي تدخل في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح وهي الثانية من مراتب الرد.

٧ـ اتهام البعض له بالكذب.. وهذا سيتم مناقشته وتوجيهه فيما يأتي وخلاصته: أنه من أجل كثرة روايته للمناكير والأباطيل.

٨ ـ اتهام البعض له بالوضع، وهذه العبارة (كذلك) تنصرف لما ذكرنا.

وهذه اللفظة وسابقتها تدخلان في المرتبة السادسة، من مراتب الجرح وهي من أردى المراتب، وهي الثالثة من مراتب الرد.

٩ ـ وردت بعض العبارات في تضعيفه دلت على أنه يمكن أن يدخل في درجة الاعتبار.. كقول أبي زرعة : (ضعيف الحديث)، وقول الترمذي: يضعف في الحديث، وقول البزار: لين الحديث، وقول الدارقطني: ضعيف.

فأما قول أبي زرعة فيفهم في سياق قوله الآخر : (لو جوزنا حفص بن سليمان لكان الأمر (كذا) حفص بن سليمان ذاك الضعيف). فهو لم يقبل المذاكرة بحديثه ناهيك عن روايته.

وأما قول الترمذي والبزار والدارقطني فهم من المتساهلين في الجرح والتعديل، وعباراتهم يعوزها الدقة، فربما كانت في كثير من الأحيان مجملة تحتاج إلى تفسير.

ومجمل القول في حاله: أنه ممن ترك حديثه؛ لكثرة تفرده بالمنكر والباطل من الحديث، الذي لا يحتمل من مثله أن يتفرد به لقلة عنايته بالطلب، وأنه ليس ممن يعتبر بحديثه.

وعنايته بالحديث ليست بتلك العناية المعروفة، ولو لم يحدث لكان خيرًا له، ولكنه تساهل في النقل والرواية، فكان لا بد أن يتكلم فيه نقاد الحديث، إذ المقصود الذب عن سنة النبي ﷺ وأهل الحديث لا يحابون في ذلك أحدًا.. وقد

---

(١) انظر أحوال الرجال رقم (٩٩) وهو قوله في أسد بن عمرو، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن اللؤلؤي : (قد فرغ الله تبارك وتعالى منهم منذ دهر).

كان هذا من النقاد كافة الذين سبروا حديثه وعرفوه، ولكن بعضهم كان شديد العبارة، فلا نقبل ذلك منه، وقد حاولنا تفسير بعض عباراتهم الشديدة بما لا ينصرف إلى الطعن في عدالته.

المقصد الثالث/ اشتباه حفص بن سليمان بغيره وآثاره النقدية :

قال الأستاذ الفاضل[1]: ((ذكرت كتب التراجم عدة أشخاص من رواة الحديث باسم حفص بن سليمان ، عاشوا في القرن الثاني ، ذكر البخاري منهم في كتابه التاريخ الكبير أربعة، هم [2]:

١ ـ حفص بن سليمان البصري المنقري ، عن الحسن .

٢ ـ حفص بن سليمان الأزدي ، روى عنه خليد بن حسان .

٣ ـ حفص بن سليمان ، سمع معاوية بن قرة عن حذيفة ، مرسل ...

٤ ـ حفص بن سليمان الأسدي أبو عمر القارئ ...)). اهـ.

قلت: الفصل بين الرواة المتشابهين من دقائق علم الرجال، وكم زلت أقدام الكبار في الخلط بين المتفقين والمفترقين من كبار النقاد خاصة المصنفين منهم: كالبخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبان، والعقلي، وابن عدي، والدارقطني، وابن الجوزي، وغيرهم.. ولذا كان التمييز بين الرواة من الجوانب التي أوليت عناية تامة عند المصنفين في علم الرجال.

ولقد شرع الخطيب بابًا يتبع في التمييز بين الأسماء المشتبهة في مصنفات لم يسبق إليها وهي: (المتفق والمفترق)، و(تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم)، و(تاليه)، و(المؤتنف في تكملة المؤتلف والمختلف)، و(غنية الملتمس إيضاح الملتبس)، و(موضَّح أوهام الجمع والتفريق)، (المكمل في بيان المهمل)، (رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب) فرحمه الله رحمةً واسعة.

وكذلك أولاها المتأخرون عنايتهم فمن أشهر من اهتم بهذا اللون من التراجم المزِّي (رحمه اللهّ) في كتابه (تهذيب الكمال) حيث تتبع رواة التمييز

(١) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص ٩ ـ ١٠) .

(٢) التاريخ الكبير ٢/ ٣٦٣، وينظر: ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل ٣/ ١٧٣ ـ ١٧٤ .

وأفردهم بتراجم عقب التراجم الأصلية، ثم تبعه على هذا النهج الذهبي، ومُغلطاي، وابن حجر، وغيرهم.

ولم يمش المزِّي (رحمه الله) على ضابطٍ معين في ذكر هؤلاء الرواة فقد كان يتوسع في ذكر هذا النوع من الرواة، ولا يُفصِح عن وجه الاشتباه؛ معتمدًا على ظهوره لأنه ما كان يذكر غالبًا إلا من يدخل في (المُتفق) لكنه توسع بذكر رواة ليسوا في طبقة الراوي المُميَّز مما جعل هذا مثار تعقب وانتقاد.. كما أنه أهمل رواةً من طبقة المُترجم كان يلزمه ذكرهم فاستدرك عليه مُغلطاي في (الإكمال)[1] فمما قال: ((ولو تتبعنا هذا حقَّ التتبُّع لكان جديرًا بأن يكون تصنيفًا على حدته، ولكنا نذكر منه ما تيسر، ولله المنة والحمد))[2]. اهـ.

وقال في (الإكمال)[3] كذلك: ((وفي قول المزِّي[4]: ولهم شيخٌ آخر يقال له: أيوب بن بشير الأنصاري. يروي عن: فضيل بن طلحة حكاه ابن ماكولا عن البخاري ذكرناه للتمييز بينهما نظر؛ من حيث إن العادة لا تميز بين الشخصين إلا بعد تساوي الطبقة، ولا مساواة هنا؛ لأن الأول تابعي كبير، وهذا ليس قريبًا منه، ولا من طبقته، بل ولا شيخه)).

قلت: لكن هل مشى مُغلطاي وابن حجر على وفق ما انتقدا المزي عليه، هناك ما يؤكد على أنهما اضطربا في هذا الجانب (كذلك)، فهما ربما ذكرا من ليس في طبقة المترجم استطرادًا، وحسب النشاط.

فهذا مُغلطاي يقول في (الإكمال)[5]: ((وفي ذكر المزي: - (أيوب بن خالد الجهني. الراوي عن الأوزاعي للتمييز بين المتقدم الراوي عن الصحابة، وبين هذا) نظر ؛ لأنه ليس في طبقته ولا يُقاربها، وإن كان يذكر من كان خارجًا

---

(١) الإكمال لمغلطاي (١: ٤٢/ برقم ٣٩).

(٢) هذا الفصل جميعه أخذه مُغْلَطاي من ((مقدمة ابن الصَّلاح))، وهذا أخذه من ((التلقيح)) لابن الجَوْزِي، وهو عن ((المُتَّفق والمُفترق)) لأبي الفضل الهَرِويِّ.

(٣) الإكمال (٢: ٣١٩/ برقم ٦٣٦).

(٤) تهذيب الكمال (٣: ٤٥٥).

(٥) الإكمال (٢: ٣٣٠/ برقم ٦٤٤).

عن طبقة الشخص إما أعلى أو أنزل، فنحن (أيضًا) نذكر مثله ولا عيب علينا في ذلك مع عِرفانِنا بأنه لا يصلُح)). اهـ.

قال ابن حجر في (تهذيب التهذيب)[1] (معقبًا)على عين الترجمة الآنفة التي ذكر المزي في كتابه (تهذيبه): ((قلت: ولا حاجة لذكره؛ لأنهما لا يشتبهان بوجه: لا من طبقة واحدة، ولا من بلدة، وهذا ضعيف وذاك ثقة (والله أعلم)، ولو كان المزِّي يلتزم أن يذكر كل مشتبه في الاسم والأب خاصةً، للزمه أن يذكر في من اسمه أيوب بن سليمان جماعة نحو العشرة ولم يذكر أحدًا، منهم والله الموفق)). اهـ.

فظهر بهذين التعقيبين أن المنهج الأسد الاكتفاء بمن يُسامي المُميَّز في الطبقة؛ لأن استيفاء مثل ذلك أمر فيه طول وفائدته قليلة ومحله كتب (المُتفق والمُفترق).. إلا في حالات نادرة يقع فيها الاشتباه من وجه غير الاتفاق كما في حال حفص المنقري والمقرئ.

وبعد هذه المقدمة[2].. نشرع في فحص أحوال هؤلاء الرواة ونرى من منهم يشتبه بحفص بن سليمان القارئ.

فأولهم ـ حفص بن سليمان المِنْقري التميمي البصري. أبو الحسن. يقال: مولى بني منقر[3].

روى عن: الحسن البصري، وعطاء بن أبي ميمونة[4]، وأبي بردة بن أبي موسى[5]، وأبي العالية[6]، وحفصة بنت سيرين[7].

روى عنه: بسطام بن حُريث، وحماد بن زيد[8]، وسعيد بن عامر[9]، والربيع بن عبد الله بن خُطَّاف[10]، ورَوح بن عطاء بن أبي ميمونة[11]، وعبيدالله

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٣٥١).
(٢) فصلتها في زوائد رجال صحيح ابن حبان (١/ ١٢٦ ـ ١٢٩).
(٣) قال ابن سعد في الطبقات (٧/ ٢٥٦): ((مولى لبني منقر ويكنى أبا الحسن)).
(٤) الأوسط للطبراني (٥: ٢٩٠/ برقم ٥٣٤٣).
(٥) الأوسط للطبراني (٥: ٢٩٩/ برقم ٥٣٧٠).
(٦) تقدمة المعرفة (ص٢٦٠).
(٧) سنن الدارقطني (١: ١٦٩/ برقم ٣٢).
(٨) سنن الدارقطني (١: ١٦٦/ برقم ١٥).
(٩) شعب الإيمان (٧/ ٣٧٨).
(١٠) العلل رواية عبدالله (٣: ٣٧٧/ برقم ٥٦٥٨).
(١١) الأوسط للطبراني (٥: ٢٩٠/ برقم ٥٣٤٣).

بن الوليد الوَصَّافي[١]، ومعمر بن راشد[٢]، وهارون الأعور[٣]، وهشام بن حسان البصري[٤].

قال ابن سعد: كان أعلمهم بقول الحسن[٥].

وقال ابن معين: ثقة[٦]. وقال أحمد: صالح[٧].

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: لا بأس به هو من قدماء أصحاب الحسن[٨].

وقال البخاري: ثقة قديم الموت[٩].

وقال ابن حبان في (الثقات) [١٠]: ثبت.

وقال في (مشاهير علماء الأمصار) [١١]: من المتقنين.

ووثقه النسائي[١٢]. واختاره ابن حجر[١٣].

قال يحيى مات حفص بن سليمان المِنْقري قبل الطاعون بقليل[١٤] يعني سنة (١٣٠) كما نص عليه ابن حبان[١٥].

---

(١) الدعاء للطبراني برقم (٤٧٤).

(٢) الجامع (١١: ٨٣/ برقم ١٩٩٨٥).

(٣) تفسير بن أبي حاتم (٤/ ١٣١٠).

(٤) المصنف لابن أبي شيبة (٤: ٤٢٧/ برقم ٢١٧٧٢).

(٥) الطبقات (٧/ ٢٥٦).

(٦) تاريخ أسماء الثقات رقم (٢٩١). تنبيه (اقتضى الحال ذكره): وقع في تاريخ الدارمي برقم (٥٥): قلت: فقطبة، وحفص؟ فقال: ثقتان. وترجم أستاذنا أحمد نور سيف لحفص على أنه المنقري لكن الصواب أنه حفص بن غياث، لأن السؤال عن أصحاب الأعمش وحفص بن غياث هو من المقدمين فيه. انظر شرح العلل (٢/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥)، التهذيب (٢/ ٣٥٨).

(٧) تاريخ أسماء الثقات رقم (٢٩١)، العلل رواية عبدالله برقم (٩١٧).

(٨) الجرح (٣/ ١٧٣).

(٩) التاريخ الأوسط (٢/ ١٨٤).

(١٠) الثقات (٦/ ١٩٥).

(١١) المشاهير برقم (١٢١٣).

(١٢) الميزان (١/ ٥٥٩) ، التهذيب (٢/ ٣٤٦).

(١٣) التقريب برقم (١٤٠٦).

(١٤) التاريخ الأوسط للبخاري (١/ ٤٦٢).

(١٥) انظر لترجمته التاريخ الكبير (٢/ ٣٦٣)، المجروحين (٣: ١٧٣/ برقم ٧٤٣)، الثقات (٦/ ١٩٥)، المشاهير برقم (١٢١٣)، تهذيب الكمال (٧/ ١٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٤٦).

هذا الراوي يشتبه بحفص بن سليمان القارئ من حيث الاتفاق في الاسم واسم الأب، ويشتبه معه في النسبة فـ(المقرئ) و(المنقري) مما يتشابه في الرسم وعلى هذا النوع بنى الحافظ الخطيب كتابه الشهير (تلخيص متشابه الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم) [1].

وهذا السبب الذي جعل البخاري وغيره يهمون في نسبة قول شعبة في المنقري إلى المقرئ.. والسبب الذي من أجله وقع الخطيب في نسبة أقوال أحمد في المنقري إلى المقرئ .. وبسببه وهم الهيثمي[2] فضعف حفص المنقري.. وبسببه وقع البعض في الخلط بين وفاتيهما (كما سيأتي).

ولأجل هذا ذكره الذهبي في (الميزان) [3]، وسبط ابن العجمي في (الكشف الحثيث) [4] تمييزًا للقارئ.

وقد سبقهما ابن حبان بالتنبيه على الفرق بينهما في (الثقات) [5].

ولو بقي الأمر عند حدود الاتفاق لكان الأمر يسيرًا لأن حفص المنقري قديم يعد في طبقة شيوخ المقرئ، ولكن التشابه في النسبة هو الذي سبب هذا الإشكال.

وثانيهم ـ حفص بن سليمان الأزدي.

حديثه مرسل.

روى عنه: خليد بن حسان.

ذكره ابن حبان في (الثقات) [6].

وثالثهم ـ حفص بن سليمان. ويقال: سليمان بن حفص .

يعد في البصريين[7].

---

(١) حققته المرأة الفاضلة سكينة الشهابي، في مجلدين كبيرين، نشرته طلاس للدراسات والترجمة بدمشق سنة (١٩٨٥م).

(٢) مجمع الزوائد (٢/ ١٤٨).

(٣) الميزان (١/ ٥٥٩).

(٤) الكشف الحثيث برقم (٢٥١).

(٥) الثقات (٦/ ١٩٥).

(٦) انظر لترجمته التاريخ الكبير (٢/ ٣٦٣)، الثقات (٦/ ١٩٧).

(٧) الجرح (٣: ١٧٤/ برقم ٧٤٥).

روى عن: معاوية بن قرة[١].

روى عنه: عيسى بن يونس[٢].

ورابعهم ـ هو حفص بن سليمان الأسدي[٣] أبو عمر[٤] البزاز[٥] الكوفي القارئ[٦]، ويقال له الغَاضِري[٧]، ويعرف بحفيص، وهو حفص بن أبي داود[٨] صاحب عاصم بن أبي النجود في القراءة، وابن امرأته وكان معه في دار واحدة[٩].

وقيل في نسبه: حفص بن سليمان بن المغيرة[١٠].

---

(١) المصنف لابن أبي شيبة (٢: ٢١/ برقم ٥٩٩٠).

(٢) المصنف لابن أبي شيبة (٢: ٢١/ برقم ٥٩٩٠).

(٣) نسبه تلميذه الحسن بن أعين الحراني. انظر سنن الدارقطني (٣: ٣٠١/ برقم ٢٠٦)، والسنن الكبير (٢: ٢٤٣/ برقم ٣١٣٠).

(٤) كناه تلميذه محمد بن الحسن الأسدي. انظر الأوسط للطبراني (٢: ١٦٣/ برقم ١٥٨٣).

(٥) البزاز: نسبة لبيعه البز. ذكر هذا ياقوت في معجم الأدباء (٣: ٢٢٥/ برقم ٣٦٧).

(٦) جمع له بين الاسم والكنية والنسبة تلميذه يسرة بن صفوان. انظر فوائد تمام (١: ٤٠/ برقم ٧٨).

(٧) نسبه تلميذه محمد بن بكار بن الريان. انظر الصغير للطبراني (١: ١٧٠/ برقم ٢٦٧). والموضح للخطيب (٢/ ١٨).

(٨) سماه بهذا أبو الربيع الزهراني. انظر السنن الكبير (٧: ١٣٦/ برقم ١٣٥٦٠).
وقال البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٣٦٣)، والأوسط (٢/ ١٨٤) وللفظ منه: ((حفص بن سليمان أبو عمر الأسدي كوفي، وهو حفص بن أبي داود، أراه هو القارئ)).
وقال ابن أبي حاتم في الجرح (٣/ ١٧٣): ((حفص بن سليمان الأسدي أبو عمر المقرئ، وهو البزاز، وهو ابن أبي داود)).
ورفع في نسبه ابن الجوزي في الضعفاء (١: ٢٢١/ برقم ٩٩٣)، فقال: ((حفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمر الأسدي القارىء البزاز، وهو صاحب عاصم، ويقال له: الغاضري، وهو حفص بن أبي داود كوفي)). وفي تاريخ بغداد (٨/ ١٨٦)، والمجروحين (١/ ٢٥٥)، والكامل (٢/ ٣٨٠) نحوه.

(٩) نص عليه الخطيب في تاريخه (٨/ ١٨٦).

(١٠) ذكره الخطيب في تاريخه (٨/ ١٨٦)، وفي موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ١٨)، وتبعه من بعده.. ثم رأيت مصدره في ذلك الدارقطني في الضعفاء والمتروكين برقم (١٧٠) قال فيه: حفص بن سليمان بن المغيرة، هو القارئ، وهو حفص بن أبي داود، سليمان كنيته أبو داود، وقال في (الغرائب والأفراد) كما في أطرافه (٣: ٤٢١/ برقم ٣١٢٧) إذ قال: ((حفص بن أبي داود، وهو حفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمر المقرئ، صاحب عاصم في القراء)).

روى عن: أبان بن أبي عياش[١]، وإسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي، وأيوب السختياني[٢]، وثابت البُناني[٣]، ثور بن عبدالله الهمْداني[٤]، وحماد بن أبي سليمان، وحميد الخصاف، وخالد بن سلمة[٥]، وزيد بن أسلم[٦]، وسالم الأفطس، وسِمَاك بن حرب[٧]، وطلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله[٨]، وعاصم بن أبي النُّجود[٩] (عس)، وعاصم الأحول، وعامر بن كليب[١٠]، وعبد الله بن يزيد النخعي[١١]، وعبدالعزيز بن رفيع[١٢]، عبد الملك عمير[١٣]، وأبي حَصين عثمان بن عاصم[١٤]، وعلقمة بن مَرْثَد[١٥]، وعمر بن ذر[١٦]، وعمرو بن مرة الكوفي الأعمى[١٧]، وغيلان (هو ابن جامع)[١٨]، وقيس بن مسلم[١٩]، وكثير بن زاذان (ت[٢٠] ق)، وكثير بن شِنْظِير(ق)[٢١]، والكميت بن زيد

(١) المحلى (٨:٣٧٢) ويرى ابن حزم أنه أبان بن يزيد الرقاشي.
(٢) الكامل (٢/ ٣٨٢).
(٣) الكامل (٢/ ٣٨٢).
(٤) تاريخ دمشق (٤٤/ ٣٦٥).
(٥) تاريخ دمشق (٤٦/ ١٢) إن ثبت. انظر معجم الصحابة لابن قانع (٢/ ٢١٣).
(٦) الغرائب والأفراد للدارقطني (أطرافه) (٣: ٢٠٧/ برقم ٢٤٣٦).
(٧) الأوسط للطبراني (٥: ٢٢٠/ برقم ٥١٣٨).
(٨) المستدرك (١: ٦٨٠/ برقم ١٨٤٨).
(٩) الأوسط للطبراني (١: ١٠/ برقم ١٩).
(١٠) جامع البيان للطبري (٦/ ١٢٧).
(١١) الثقات (٧/ ١١).
(١٢) الأوسط للطبراني (٤: ٦٤/ برقم ٣٦١٨).
(١٣) الكبير للطبراني (١٠: ١٧٦/ برقم ١٠٣٧١).
(١٤) فوائد تمام (١: ٤٠/ برقم ٧٨).
(١٥) مسند الشهاب (١: ٣٠٦/ برقم ٥١١).
(١٦) الإصابة (٨/ ٣٠٢).
(١٧) المعجم الكبير للطبراني (١٠: ١٤٤/ برقم ١٠٢٦٠).
(١٨) طرق من كذب علي متعمدًا للطبراني برقم (٦٣).
(١٩) الأوسط للطبراني (٤: ٦٤/ برقم ٣٦١٧).
(٢٠) الجامع للترمذي (٥: ١٧١/ برقم ٢٩٠٥).
(٢١) السنن لابن ماجه (١: ٨١/ برقم ٢٢٤).

الأسدي[١]، وليث بن أبي سُليم[٢]، ومُحارب بن دِثَار[٣]، ومحمد بن جُحَادة[٤]، ومحمد بن سُوقة[٥]، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى[٦]، ومنصور بن حيان[٧]، وموسى بن أبي كثير يعرف بموسى الكبير[٨]، وموسى الصغير[٩]، والهيثم بن حبيب الصرَّاف[١٠]، وهلال بن عقاب[١١]، والهيثم بن عقاب[١٢]، ويزيد بن أبي زياد، ويزيد بن عبدالرحمن[١٣]، وأبي إسحاق السَّبيعي[١٤]، وأبي إسحاق الشيباني[١٥]، وأبي رجاء الشامي[١٦]، شيخ من أهل المدينة[١٧].

روى عنه: أحمد بن عبدة الضبي، وأحمد بن الفرج الجُشَمِي المقرئ[١٨]، وآدم بن أبي إياس[١٩]، وأبو إبراهيم إسماعيل بن إبراهيم التَّرْجُمَاني[٢٠]، إسماعيل بن عمرو البَجَلي[٢١]، وبكر بن بكَّار[٢٢]، وجعفر بن حميد الكوفي[٢٣]، وحامد بن

---

(١) سنن الدارقطني (٣: ٣٠١/ برقم ٢٠٦).
(٢) الأوسط للطبراني (٣: ٣٥١/ برقم ٣٣٧٦).
(٣) الأوسط للطبراني (١: ١٩٥/ برقم ٦٢١).
(٤) المطالب العالية (٤: ٢٥٥/ برقم ٥٤٣).
(٥) جامع البيان للطبري (٢: ٦٣٣).
(٦) المعجم الكبير للطبراني (١١: ١٤٨/ برقم ١١٣٢٠).
(٧) الأوسط للطبراني (٣: ٢٢٢/ برقم ٢٩٧٩).
(٨) الكامل (٢/ ٣٨٢).
(٩) تهذيب الكمال (٢٩/ ١٥٢).
(١٠) الكامل (٢/ ٢٨١).
(١١) الثقات (٧/ ٥٧٦). وهو التالي اختلفوا في اسمه.
(١٢) الأوسط للطبراني (٥: ٢٨/ برقم ٤٥٨٢).
(١٣) الكبير للطبراني (٨: ٢٦١/ برقم ٨٠١٤).
(١٤) تاريخ بغداد (١٣/ ١٥٣).
(١٥) معجم الصيداوي (ص٢٢٨).
(١٦) تاريخ دمشق (٢٢/ ٤١٦)، (٥٧/ ٨١).
(١٧) المطالب العالية (٩: ٣٩٤/ برقم ٢٠٠٦).
(١٨) الإكمال لابن ماكولا (٣/ ١٠).
(١٩) تاريخ دمشق (٦/ ٣٩).
(٢٠) الأوسط للطبراني (٥: ٢٢٠/ برقم ٥١٣٨).
(٢١) الواهيات لابن الجوزي (١: ٦٨/ برقم ٦٤).
(٢٢) الكامل (٢/ ٣٨٢).
(٢٣) تهذيب الكمال (٥/ ٢٠).

آدم المروزي[١]، والحسن بن سعيد بن عثمان الخزَّاز الكوفي[٢]، والحسن بن محمد بن أعين[٣]، وأبو عمر حفص بن عبد الله الحُلْواني الضرير[٤]، وحفص بن غِيَاث، وداود بن مِهْران[٥]، وسعد بن محمد بن الحسن بن عطية[٦] (والد محمد بن سعد العوفي)، وسليمان بن داود أبو الربيع الزهراني[٧]، وسليمان بن داود الشَّاذَكُوني[٨]، وسليمان بن النعمان الشيباني[٩]، وسهل بن حماد[١٠]، وصالح بن مالك الأزدي الخُوارزمي[١١]، وصالح بن محمد التِّرمذي[١٢]، وأبو شعيب صالح بن محمد القوَّاس، (وهو ممن روى عنه القراءة)، والصبَّاح بن سهل المدائني[١٣]، وعبدالله بن السَّري الأنطاكي[١٤]، وعبد الرحمن بن حماد الطَّلْحِي[١٥]، وعبدالرزاق (هو ابن همَّام الصنعاني)[١٦]، وأبو الوليد عبدالسلام بن سهل البصري الدمشقي[١٧]، وعبدالصمد (هو ابن النعمان البزاز)[١٨]، وعبد الغفار بن الحكم[١٩]، وعبدالملك بن مسلمة[٢٠]، وعبيدالله بن موسى[٢١]، وعبيد

(١) الأوسط للطبراني (٨: ٣٧/ برقم ٧٨٨٨).
(٢) تاريخ دمشق (٤٤/ ٣٦٥).
(٣) سنن الدارقطني (٣: ٢٠١/ برقم ٢٠٦).
(٤) الكامل (٢/ ٣٨٢).
(٥) تاريخ دمشق (٢٢/ ٤١٦).
(٦) تاريخ دمشق (٢٣/ ٢٨٢).
(٧) المحلى (٩/ ٢٠١).
(٨) علل الدارقطني (٣/ ٢٠٢).
(٩) الأوسط للطبراني (١: ١٩٥/ برقم ٦٢١).
(١٠) الكبير للطبراني (١٠: ١٥/ برقم ٩٧٩٢).
(١١) الدعاء للطبراني برقم (١١٢٢).
(١٢) الغرائب والأفراد للدارقطني (أطرافه) (٤: ٣٣٩/ برقم ٤٤٢١).
(١٣) تاريخ دمشق (٤٦/ ١٢) إن ثبت. انظر معجم الصحابة لابن قانع (٢/ ٢١٣)
(١٤) تهذيب الكمال (١٥/ ١٤).
(١٥) المستدرك (١: ٦٨٠/ برقم ١٨٤٨).
(١٦) السنن الكبير للبيهقي (٥: ٢٤٦/ برقم ١٠٠٥٤).
(١٧) تاريخ جرجان (١/ ٣١٦).
(١٨) تاريخ دمشق (٣٠/ ١٧٧).
(١٩) معجم الشيوخ الصيداوي (ص٢٢٨).
(٢٠) فتوح مصر (ص١٢٢).
(٢١) أمالي المحاملي برقم (٢٢٥).

بن الصباح بن أبي سريج النَّهْشَلي الخزَّاز، وعثمان بن حصن القرشي[١]، وعثمان بن سعيد الزيَّات[٢]، وعثمان بن عبدالرحمن[٣]، وعثمان بن اليمان الحُدَّاني[٤]، وأبو منصور عصام بن الوضاح البصري، وعلي بن حُجر المروزي (ت)[٥]، وعلي بن عياش الحمصي[٦]، وأبي الحسن علي بن يزيد الصُّدائي الأَكْفَاني[٧] (عس)، وعمرو بن حماد بن طلحة القنَّاد[٨]، وعمرو بن الصباح بن صبيح الكوفي المقرئ[٩]، وعمرو بن عثمان الرقِّي[١٠]، وعمرو بن عون الواسطي[١١]، وعمرو بن محمد الناقد، وعيسى بن شعيب[١٢]، والفضل بن يحيى الأنباري[١٣]، ومحمد بن بكار بن الريان[١٤]، ومحمد بن حرب الخولاني (ق)[١٥]، ومحمد بن حماد[١٦]، ومحمد بن الحسن بن التل الأسدي[١٧]، ومحمد بن سليمان لُوين[١٨]، ومحمد بن عبدالرحيم بن شروس[١٩]، ومُسدَّد (هو ابن مُسرهد)[٢٠]، ومروان بن موسى

(١) تاريخ دمشق (٣٨/ ٣٢٤).
(٢) سنن الدارقطني (١/ ١٠٧).
(٣) تاريخ دمشق (١١/ ٩٢).
(٤) تهذيب الكمال (١٩/ ٥١٠).
(٥) الجامع للترمذي (٥: ١٧١/ برقم ٢٩٠٥).
(٦) الأوسط للطبراني (١: ٧/ برقم ٩).
(٧) الأوسط للطبراني (٥: ٢٨/ برقم ٤٥٨٢).
(٨) الكبير للطبراني (١٠: ١٧٦/ برقم ١٠٣٧١).
(٩) تاريخ بغداد (٧/ ٤٣٠).
(١٠) تهذيب الكمال (٢٢/ ١٤٧).
(١١) الأوسط للطبراني (٤: ٦٤/ برقم ٣٦١٧).
(١٢) الكبير للطبراني (٨: ٢٦١/ برقم ٨٠١٥).
(١٣) تاريخ بغداد (١٢/ ٣٦٢).
(١٤) الأوسط للطبراني (٣: ٢٢٢/ برقم ٢٩٧٩).
(١٥) السنن لابن ماجه (١: ٧٨/ برقم ٢١٦).
(١٦) الغرائب والأفراد للدارقطني (أطرافه) (٤: ٨٦/ برقم ٣٦٧٥).
(١٧) الأوسط للطبراني (٢: ١٦٣/ برقم ١٥٨٣).
(١٨) إصلاح المال لابن أبي الدنيا (ص٨٦/ برقم ٢٨١).
(١٩) المحلى (٨: ٣٧٢).
(٢٠) المطالب العالية (٤: ٢٥٥/ برقم ٥٤٣).

البغدادي[١]، ونصر بن منصورالثقفي[٢]، والنضر بن طاهر[٣]، والنضر بن عبدالله الأزدي[٤]، وهانئ بن يحيى[٥]، وأبو عمر هبيرة بن محمد التمار المقرئ، وهشام بن عمار الدمشقي (ق) [٦]، ويحيى بن سعيد العطار الحمصي[٧]، ويحيى بن يحيى النيسابوري[٨]، ويزيد بن هارون[٩]، ويسرة بن صفوان اللخمي الدمشقي[١٠]، أبو بكر بن أبي شيبة[١١]، والعمري[١٢].

هذا مجمل ما وقفت عليه من شيوخ وتلاميذ حفص بن سليمان القارئ.. وبهذا تبين أنه أوسع المتفقين معه شيوخًا وأكثرهم تلاميذ.

وبعد الانتهاء من تراجم هؤلاء الرواة المشتبهين يتبين أن بينهما من الاتفاق ما لا يؤدي إلى الخلط إلا في النادر لذا لم يذكر هذا الباب بمجمله الخطيب في كتابه (المتفق والمفترق).

وإنما السبب الرئيس في الاختلاط بين حفص المقرئ الكوفي، وحفص المنقري البصري هو التشابه في النسبة ليس إلا؛ لأن حفصًا المنقري في عداد طبقة شيوخ حفص القارئ فلا يمكن أن يختلط به في الرواية عند أهل المعرفة، وإنما الاختلاط نشأ من التصحيف، وليس من الاتفاق في الشيوخ أو في التلاميذ.

وأما حفص بن سليمان الأزدي، وحفص بن سليمان الراوي عن معاوية بن قرة فهما في عداد المجاهيل عند أهل الفن .. ومعنى الجهالة: أنهما غير

(١) تاريخ بغداد (١٣/ ١٥٣).
(٢) تاريخ بغداد (١٣/ ٢٨٦).
(٣) تاريخ دمشق (٧/ ٤٣١).
(٤) تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٨٩).
(٥) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٨).
(٦) السنن لابن ماجه (١: ٨١/ برقم ٢٢٤).
(٧) جامع البيان للطبري (٢/ ٦٣٣).
(٨) شرح معاني الآثار (١/ ١٤٥).
(٩) الغرائب والأفراد للدارقطني (أطرافه) (٣: ٣٥٩/ برقم (٢٩٠٥).
(١٠) تهذيب الكمال (٣٢/ ٣٠٠).
(١١) المصنف (٤: ٣٢٩/ برقم ٢٠٧٠٧).
(١٢) مكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا برقم (٦٦).

معروفين لا عينًا ولا حالاً، وبالتالي لا أثر لهما في الحديث الشريف؛ لأنه قد لا يكون لكل واحدٍ منهم من الحديث ما يذكر من أجله ويعرف.

ومن أبرز آثار الاشتباه أنه قد يشابه في بعض إطلاقاته رواة آخرين إما ضعفاء أو ثقات، فيضعف حديث الراوي أو يصحح بناءً على درجة ذاك الشبيه.

وهو ما حصل في اسم حفص بن سليمان وذكره الأستاذ الفاضل، وقد وقع لي في كنيته اشتباه بآخر: قال صاحب (كشف الأستار عن رجال معاني الآثار) [(١)]: أبو عمر البزار (آخره راء) هو دينار بن عمر الأسدي الكوفي صالح الحديث، رمي بالرفض.

والصواب أنه أبو عمر البزاز (آخره زاي) فيكون حفص بن سليمان هو الذي من رجال معاني الآثار لا هذا الراوي. وقد نبه على هذا المظاهري في (تراجم الأحبار) [(٢)] واعتذر عن المصنف.

ويرى الأستاذ الفاضل[(٣)]: ((أن تضعيف حفص بن سليمان القارئ في الحديث أنبنى على وهم وقع فيه بعض كبار علماء الحديث الأوائل، وانتشر عند من جاء بعدهم، وأضيف إليه حتى صار كأنه حقيقة مسلمة لا تقبل النقاش))اهـ.

قلت: الذي انكشف للدكتور الفاضل هو وهم وقع في الخلط بين حفص المنقري البصري، وحفص المقرئ الكوفي.

والواهم في ذلك هو محمد بن إسماعيل البخاري[(٤)] ومن تابعه من النقاد[(٥)] والمؤرخين (وأنا لا أبرئهم من الخطأ).. وأشدهم خطأً في ذلك ابن

(١) كشف الأستار (١٣٨/ ب - ١٣٩/ أ).
(٢) تراجم الأحبار (٤/ ٥٠٠).
(٣) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص٢) .
(٤) الضعفاء الصغير برقم (٧٣).
(٥) نقل هذه الحكاية ابن أبي حاتم في الجرح (٣/ ١٧٣)، والعقيلي في الضعفاء (١/ ٢٧٠)، وابن عدي في الكامل (٢/ ٣٨٠)، والمزي في تهذيبه (٧/ ١٥)، والذهبي في الميزان (١/ ٥٥٨)، وابن حجر في التهذيب (٢/ ٣٤٥)

حبان إذا أحال العبارة إلى جرح بقوله: (كان يأخذ كتب الناس فينسخها ويرويها من غير سماع).

وممن أخطأ في حمل هذا الوهم الذهبي في (تاريخ الإسلام) (١) إذا قال في ترجمة حفص المقرئ: إنما دخل عليه الداخل في الحديث لتهاونه به. قال أحمد بن حنبل ... (فذكر القصة). وبقيتهم إنما تواتروا على النقل ولم يعدوا هذه القصة من قبيل الجرح.

لكن العجيب اتفاقهم جميعًا على تضعيف حفص بن سليمان القارئ، مما يدل على أن وراء الأكمة ما وراءها!.

قال الحافظ ابن حجر: قال الذهبي ـ وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال ـ :((لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة))(٢).

وهذا نص كلام الأستاذ الفاضل(٣): ((نقل محمد بن سعد البصري نزيل بغداد، كاتب الواقدي، (ت ٢٣٠ هـ) وأحمد بن حنبل البغدادي (ت ٢٤١هـ) عن يحيى بن سعيد القطان البصري (ت ١٦٨هـ) رواية عن شعبة بن الحجاج تتعلق بحفص بن سليمان المِنْقَرِيِّ البصري ، لكنها نُسبت بعد ذلك إلى حفص بن سليمان الأسدي القارئ الكوفي الأصل ، راوية عاصم .

ذكر ابن سعد في كتاب الطبقات مَن نزل البصرة مِن أصحاب رسول الله – ﷺ –ومَن كان بها بعدهم من التابعين وأهل العلم والفقه ، وذكر في الطبقة الرابعة منهم:" حفص بن سليمان مولى لبني مِنْقَر ، ويكنى أبا الحسن، وكان أعلمهم بقول الحسن ، قال يحيى بن سعيد ، قال شعبة : أخذ مني حفص بن سليمان كتاباً فلم يَرُدَّهُ عليَّ، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها" (٤).

(١) تاريخ الإسلام (وفيات ١٧٠ ـ ١٨٠) (ص٨٧).

(٢) نزهة النظر (ص١٧٨)، تدريب الراوي (١/ ٣٠٨)، فتح المغيث (٣/ ٣٥٩).

(٣) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص٢) .

(٤) الطبقات الكبرى ٧/ ٢٥٦ .

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل :" حدثني أبي، قال سمعت يحيى بن سعيد يقول: عطاء بن أبي ميمون مات بعد الطاعون ، وكان يرى القَدَرَ ، وحفص بن سليمان قبل الطاعون بقليل ، فأخبرني شعبة قال : أخذ مني حفص بن سليمان كتاباً فلم يَرُدَّهُ، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها"[١].

ولا يخفى على القارئ أن حفص بن سليمان المذكور في قول شعبة هو المنقري ، وليس حفص بن سليمان الأسدي راوي قراءة عاصم ، لكن بعض العلماء نقل هذا القول في ترجمة حفص بن سليمان الأسدي بعد ذلك، وصار دليلاً على ضعفه في الحديث ، ولعل الإمام محمد بن إسماعيل البخاري هو أقدم من وقع في هذا الوَهْمِ ، في ما اطلعت عليه من المصادر، وذلك في كتاب الضعفاء الصغير ، حيث قال: "حفص بن سليمان الأسدي أبو عمر ، عن علقمة بن مرثد، تركوه ، وقال أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى ، قال يحيى : أخبرني شعبة قال: أخذ مني حفص كتاباً فلم يرده ، قال وكان يأخذ كتب الناس فينسخها"[٢].

واستقرت هذه الرواية في ترجمة حفص بن سليمان الأسدي القارئ بعد ذلك ، ولم يتنبه المؤلفون إلى أنها رواية بصرية تخص أحد رواة الحديث من البصريين ، كيف لا وقد اعتمدها شيخ المحدثين البخاري ، معتمداً على روايته عن الإمام أحمد بن حنبل، عن يحيى بن سعيد القطان، عن شعبة بن الحجاج، ولا يكاد يجد المتتبع للموضوع سبباً لتضعيف حفص القارئ غير هذه الرواية[٣]، وصار كثير من المؤلفين في الجرح والتعديل يذكرون تضعيف حفص القارئ من غير ذكر العلة ، على نحو ما مر في النص المنقول عن ابن الجوزي، باعتبار أن تضعيفه أمر ثابت قرَّره كبار علماء الجرح والتعديل ، ولم يدركوا أن ذلك التضعيف انبنى على أساس غير صحيح)) اهـ.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٥٠٣ .

(٢) كتاب الضعفاء الصغير ص٣٢ .

(٣) ينظر العقيلي: كتاب الضعفاء ١/ ٢٧٠، وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل١/ ١٤٠ و٢/ ٣٤٥، و٣/ ٣٣٠ .

قلت: الروايتان الواردتان عند ابن سعد في (الطبقات) [1]، وعند عبدالله بن أحمد في (العلل) [2] صحيحة، وتخص حفص بن سليمان المنقري البصري بلا شك، ويشكر الأستاذ الفاضل في تحريره لهذا الإشكال الذي وقع حول هذه الرواية كما هو موضح في كلامه أعلاه.

أما كون هذه القصة تورث ضعفًا فيمن قيلت فيه فلا أسلم بهذا؛ فليس كل النقاد وقعوا في ذات الوهم الذي وقع فيه البخاري في(الضعفاء الصغير)[3].

وتبعه في ذلك أبو حاتم الرازي[4] وبعض المتأخرين عن هذه الطبقة.. وليسوا في عداد النقاد الكبار.

مع العلم أن البخاري لم يجر عليه الوهم في كل كتبه، بل هو يعي تمامًا التفريق بين المنقري البصري، والأسدي الكوفي.

فقد فرق بينهما في (الأوسط) [5] فقال: قال يحيى: مات عطاء بن أبي ميمونة بعد الطاعون، وكان يرى القدر، وحفص بن سليمان قبل الطاعون بقليل.

وقال: في موضع آخر[6]: حفص بن سليمان أبو عمر الأسدي، وهو حفص بن أبى داود، هو القارئ عن عاصم وعلقمة بن مرثد سكتوا عنه... قال وأما حفص بن سليمان المنقري البصري، ثقة، قديم الموت.

وفي التاريخ الكبير (٢/ ٣٦٣) ترجم لهما فقال:

٢٧٦٤ ـ حفص بن سليمان البصري المنقري عن الحسن، روى عنه: حماد بن زيد والتميمي، يقال: مولى بني منقر. قال يحيى: مات قبل الطاعون بقليل، ومات عطاء بن أبي ميمونة بعد الطاعون.

---

(١) الطبقات (٧/ ٢٥٦).
(٢) العلل (٣: ٧٧/ برقم ٤٢٥٧)
(٣) الضعفاء برقم (٧٣).
(٤) الجرح والتعديل (٣/ ١٧٣).
(٥) التاريخ الأوسط (٢/ ٢٤).
(٦) التاريخ الأوسط (٢/ ١٨٤).

٢٧٦٧ ـ حفص بن سليمان الأسدي أبو عمر القارئ عن علقمة بن مرثد وعاصم تركوه، وهو حفص بن أبي داود الكوفي. اهـ.

فلم نره ذكر رواية النسخ في (الأوسط) ولا في (التاريخ الكبير) ولا في (الضعفاء الكبير).

وهذا يعني أن الوهم أشكل من حيث عدم التصريح بنسب حفص فأشكل.

أما كون هذه القصة أورثت ضعفًا في حفص القارئ فهو مردود من وجهين:

الوجه الأول: أن هذه العبارة محتملة فلا تعني الجرح، وذلك أن مجرد أخذ كتب الناس ونسخها لا يعني روايتها، فربما نسخها للفائدة، أو نسخها ليتحملها بعد ذلك بصورة العرض على الشيخ، فهذا لا يضر إذا كان الأصل المنقول عنه معارضًا بأصل الشيخ.

فكيف إذا كان صاحب الكتاب مثل شعبة أو القطان، لا شك أن المحدثين يرغبون في النسخ من كتب المتقنين، وليس هذا من قبيل الجرح فاعلم؛ لأنها جرت عادة بعضهم أن ينتسخ مسموعاته من نسخ الحفاظ من أقرانه.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: ((لما أتيت محمد بن عائذ وكان رجلاً جافيًا ومعي جماعة فرفع صوته، فقال: من أين أنتم قلنا من بلدان مختلفة من خراسان، من الري، من كذا وكذا، قال: أنتم أمثل من أهل العراق، قال: ما تريدون؟ ورفع صوته، قلنا: شيئًا من حديث يحيى بن حمزة، فلم أزل أرفق به وأداريه حتى حدثني بما معي، ثم قال: خذ الكتاب فانظر فيه فأعطاني كتابه فنظرت فيه وكتبت منه أحاديث، ثم قال: خذ الكتاب فاذهب به معك، قال أبو زرعة: فدعوت له وشكرته على ما فعل، قلت: أنا أجل كتابك عن حمله، وأنا أصيب نسخة هذا عند أصحابنا فذهبت وأخذت من بعض أصحاب الحديث فنسخته على الوجه))[1].

والأمثلة على ذلك كثيرة.. وإنما تحفظوا في كَتْب (بفتح الكاف وإسكان الفوقية) الحديث خاصة من غير أصول متقنة أو من غير مقابلة، وأشد من ذلك نسخها على سبيل الرواية منها دون تحمل، فإن هذا عين الكذب!.

---

(١) الجرح (١/ ٣٤٣).

قال هشام بن يوسف ـ في مطرف بن مازن ـ : ((استعار كتبي على أن ينتسخها ويسمعها مني، فنسخها ورواها عن شيوخي ابن جريج وغيره، انظروا في كتبه فإنها توافق كتبي)) [1]. اهـ.

ولهذا كذبه ابن معين قال العباس بن محمد الدوري: سئل يحيى بن معين عن مطرف بن مازن ؟ فقال: كذاب[2].

وقال يحيى بن معين: قال لي هشام بن يوسف: جاءني مطرف بن مازن فقال لي: أعطني حديث ابن جريج ومعمر حتى أسمعه منك ؟ فأعطيته فكتبها ثم جعل يحدث بها عن معمر نفسه وعن ابن جريج، فقال لي هشام: انظر في حديثه فهو مثل حديثي سواء، فأمرت رجلاً فجاءني بأحاديث مطرف بن مازن فعارضت بها فإذا هي مثلها سواء، فعلمت أنه كذاب[3].

ونستفيد من هذه القصة أن ابن معين لا يمكن أن يسلم في مثل القصة المنسوبة لحفص بن سليمان القارئ من دون بحث وتمحيص كما ظن الدكتور غانم.

أما بقية العلوم غير الحديث فلا حرج في نسخها والإفادة منها[4].

فالذي أرجحه في هذه المسألة أنها من قبيل الإخبار وليست بجرح، وإن أخطأ بعض المؤرخين بعد ذلك فحملها على الذم، ثم فسرها بعضهم على قصد الرواية فاستحالت جرحًا، وهذا لا نقره في حق حفص بن سليمان البصري.

أما سبب عدم إعادة الكتاب إلى شعبة فربما نسيه أو فقده، وشعبة من المتعنتين في الجرح يغمز بأدنى ملابسة، ولو كان لا يرى جواز نسخ الأصول والفروع المتقنة لما أعاره.

---

(١) انظر الإرشاد (مختصره) (١/ ٢٨٠).

(٢) الجرح (٨/ ٣١٤).

(٣) تاريخ الدوري (٣: ١٧٧/ برقم ٧٨٧).

(٤) كتب الشافعي إلى محمد بن الحسن ـ وقد طلب منه كتبًا ينسخها فأخَّرها عنه ـ بشعر قال فيه:

قل لمن تر	❊	عين من رآه مثله
ومن كأن من رآه	❊	قد رأى من قبله
العلم ينهى أهله	❊	أن يمنعوه أهله
لعله يبذله	❊	لأهله لعله

فبعث إليه الكتب من وقته. اهـ. انظر وفيات الأعيان (٤/ ١٨٤ ـ ١٨٥)، وانظر طبقات الفقهاء للشيرازي (ص١٤٢).

الوجه الثاني: إذا كان ذلك كذلك فشعبة لم يرد بهذه العبارة جرح المنقري، فلو أراد بها جرحه لكان ضعيفًا عنده، كيف وقد عدله وقدمه في الحسن، فقال: ((كان حفص أعلمهم بقول الحسن)) [١].

وإنما عددنا هذا من قبيل التعديل المطلق؛ لأن حفصًا هذا إنما عرف بالحسن فهو مقدم فيه على غيره وقبله النقاد كما سيأتي في وقفة لاحقة.

وما يلفت هنا أن أحدًا من النقاد لم يشر لقصة نسخه للكتب سوى ابن سعد في (الطبقات) [٢]. وعبدالله بن أحمد في (العلل) [٣]، وهذا يؤيد ما أكدناه سابقًا من أنهم لم يعدوها من قبيل الجرح، لكن لما ذكرت في ترجمة حفص القارئ اعتبرت جرحًا لقيام القرينة على ذلك.

وقد رأيت ابن حبان في (المجروحين)[٤] تصرف فيها على نحو جعلها من قبيل الجرح، فقال: (كان يأخذ كتب الناس فينسخها ويرويها من غير سماع).

وهذا لو صح لكان من قبيل الجرح المفسر، وهذا ما فهمه الدكتور غانم وأراد بهذا نسف جرح حفص بن سليمان من جذوره ولا يتأتى له هذا عند ابن حبان فكيف به عند غيره ممن لم يعرض للقصة أصلاً.

أما كونه لا يتأتى هذا عن ابن حبان فلأنه قال قبل هذه الجملة: (كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل). وهذا من أسباب ضعفه عند ابن حبان.

أما غيره من النقاد فلم يصرحوا بما صرح به ابن حبان وبقيت ألفاظهم مجملة، ومنهم من صرح بالنكارة أو البطلان في الروايات.

فظهر أن سبب الضعف متعلق بالضبط لا بالعدالة، وهو ما عبر عنه بعضهم بقوله (متروك الحديث). وعبر عنه بعضهم بقوله : (أحاديثه كلها مناكير). وبعضهم قال: (يحدث ... أحاديث بواطيل). وقد جمع ابن عدي في (الكامل) [٥] طرفًا من هذه الأحاديث المنكرات، وقال: (وعامة حديثه عمن روى عنهم غير محفوظة).

---

(١) طبقات ابن سعد (٧/ ٢٦٧).

(٢) الطبقات (٧/ ٢٥٦).

(٣) العلل (٢/ ٥٠٣/ برقم٣٣٢٠)، (٣/ ٧٧/ برقم٤٢٥٧).

(٤) المجروحين (١/ ٢٥٥).

(٥) الكامل (٢/ ٣٨٢).

يعني أنه تفرد بها، وهو ممن لا يحتمل تفرده.. وهذا هو السبب في ضعفه بل ترك حديثه على الحقيقة.

إذا عُلم هذا .. ظهر أن ما يدندن حوله الأستاذ من أن ((ذلك التضعيف أنبنى على أساس غير صحيح)) .. غير صحيح!.

قال الأستاذ الفاضل[1]: ((وقد وقع خلط بين هؤلاء الرواة للحديث، لا سيما بين حفص المنقري البصري ، وحفص الأسدي الكوفي ،على نحو ما ذكرنا من نسبة قول شعبة في حفص البصري ، وحمله على حفص الكوفي . ووقع مثل هذا الخلط بينهما في تاريخ وفاتهما ، على نحو ما فعل ابن النديم حين ذكر حفص بن سليمان القارئ ، وقال :" مات حفص قبل الطاعون ، وكان الطاعون سنة إحدى وثلاثين ومئة[2] ". وقد نبَّه ابن الجزري إلى ذلك فقال في وفاة حفص القارئ:" تُوُفِّيَ سنة ثمانين ومئة على الصحيح ، وقيل بين الثمانين والتسعين ، فأما ما ذكره أبو طاهر بن أبي هاشم [عبد الواحد بن عمر ت٣٤٩هـ] وغيره من أنه توفي قبل الطاعون بقليل ، وكان الطاعون سنة إحدى وثلاثين و مئة ، فذاك حفص المنقري بصري ، من أقران أيوب السختياني ، قديم الوفاة ، فكأنه تصحف عليهم ، والله أعلم "[3]. اهـ.

قلت: ما نبه عليه الأستاذ هنا حول وفاته هو الصحيح[4].. بقي أن نبين أنه ولد في حياة الصحابة، فقد أرخ خلف بن هشام مولده في سنة تسعين، وذلك في آخر عصر الصحابة[5].

فيكون بلغ التسعين عامًا (رحمه الله تعالى) [6].. ولكن لم يبلغنا أنه لقي أحدًا من الصحابة؛ لأنه يصغر عن ذلك.

وهنا سؤال مهم: ما أثر اختلاف الرواة في اسم حفص بن سليمان المقرئ على حديثه.

---

(١) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص١٠) .

(٢) الفهرست ص ٣١ .

(٣) غاية النهاية ١/ ٢٥٥ .

(٤) قال ابن العماد في الشذرات (١/ ٢٩٣): وفيها (يعني في سنة ثمانين ومئة) حفص بن سليمان الغاضري الكوفي قاضي الكوفة.... ولعله تصحف عن (قاري الكوفة).

(٥) معرفة القراء الكبار (١/ ٢٨٧).

(٦) تهذيب الكمال (٧/ ١٥)، معرفة القراء الكبار (١/ ٢٨٩).

الجواب: إذا كثرت مسميات الراوي عند المحدثين: مرة بالاسم، وأخرى بالكنية، ومرة باللقب، وأخرى بالنسبة، ونحو ذلك دل على ضعفه وأنهم يدلسونه.. وقد ذكر هذا الضرب من الناس الخطيب البغدادي في كتابه القيم (موضح أوهام الجمع والتفريق) [(١)].. وقد ترجم فيه لحفص بن سليمان المقرئ.. فقال:

١ ـ ذكر حفص بن سليمان البزاز أبي عمر القارئ.

أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي، حدثنا علي بن إسحاق المادرائي، حدثنا الحسن بن المثنى بن معاذ العنبري، حدثنا محمد بن بكار، حدثنا أبو عمر حفص بن سليمان البزاز حدثنا عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه... الحديث.

٢ ـ وهو حفص بن أبي داود الذي روى عنه أبو الربيع الزهراني.

أخبرنا محمد بن علي بن الفتح، أخبرنا أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، حدثنا أبو الربيع الزهراني، حدثنا حفص بن أبي داود، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر رضي الله عنهما... الحديث.

قال أبو الحسن غريب من حديث ليث عن مجاهد تفرد به حفص بن أبي داود عنه وهو حفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمر المقرئ صاحب عاصم بن أبي النجود في القراءة.

٣ ـ وهو حفص الغاضري الذي روى عنه علي بن يزيد الصدائي.

أخبرنا أبو الفرج محمد بن عبد الله بن أحمد بن شهريار الأصبهاني، أخبرنا سليمان بن أحمد الطبراني، حدثنا الحسين بن محمد بن حاتم العجل، حدثنا الحسين بن علي بن يزيد الصدائي، حدثني أبي، حدثنا حفص الغاضري، عن موسى الصغير، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن أبي هريرة رضي الله عنه... الحديث. اهـ.

٤ ـ قلت: وهو حفص بن سليمان الأسدي الذي روى عنه الحسن بن محمد بن أعين.

قال الدارقطني [(٢)]: نا عبيدالله بن عبد الصمد بن المهتدي بالله، نا الوليد بن حماد بن جابر الرملي، نا حسين بن أبي السري، نا الحسن بن محمد بن أعين، نا

(١) الموضح (٢/ ١٧ ـ ١٩).

(٢) السنن (٣: ٣٠١/ برقم ٢٠٦).

حفص بن سليمان الأسدي، عن الكميت بن زيد، حدثني مذكور مولى زينب بنت جحش، عن زينب بنت جحش... الحديث.

٥ ـ وهو حفص بن سليمان الكوفي الذي روى عنه محمد بن عبد الرحيم بن شروس.

رواه ابن حزم[(١)]: من طريق الحذافي محمد بن يوسف، قال أخبرني: محمد بن عبد الرحيم بن شروس، أخبرني حفص بن سليمان الكوفي، أخبرني أبان، عن أنس ... الحديث.

٦ ـ وهو أبو عمر البزاز الذي روى عنه آدم بن أبي إياس.

قال البيهقي[(٢)] : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ومحمد بن موسى، نا أبو العباس هو الأصم، نا أحمد بن الفضل الصائغ، نا آدم، نا أبو عمر البزاز، عن أبي إسحاق الهمداني، عن عاصم بن ضمرة، عن علي بن أبي طالب ... الحديث.

٧ ـ وهو أبو عمر المقرئ عن سماك بن حرب.

قال أحمد: حدثني أبو إبراهيم الترجماني (هو إسماعيل بن إبراهيم)، ثنا أبو عمر المقرئ، عن سماك، عن جابر بن سمرة: أن النبي (ﷺ) نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة[(٣)].

---

(١) المحلى (٨/ ٣٧٢).

(٢) شعب الإيمان (٥: ٢٨٧/ برقم ٦٦٨٢).

(٣) أخرجه في المسند (٥: ٩٩/ برقم ٢٠٩٧٩) وهو ضعيف من هذا الوجه من أجل حفص. وقد توبع عليه حفص عن سماك، عن جابر.

أخرجه الطبراني في ابن عدي في الكامل (٦/ ١٦٤)، والمعجم الكبير (٢: ٢٥٢/ برقم ٢٠٥٧): من طريق داود بن مهران، ثنا محمد بن الفضل بن عطية، عنه به (فذكره).

وهو ضعيف جدًا من هذا الوجه فإن محمد بن الفضل هذا كذبوه، قال أحمد: ليس بشيء حديثه حديث أهل الكذب، وقال ابن معين: ضعيف، وقال مرة: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه، وقال مرة: كان كذابًا، لم يكن ثقة، وقال ابن المديني: روى عجائب وضعفه، وقال عمرو بن علي: متروك الحديث كذاب، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث ترك حديثه، وقال النسائي وابن خراش: كذاب، وقال صالح بن محمد كان يضع الحديث وقال أبو داود ليس بشيء. انظر تهذيب التهذيب (٩/ ٣٥٦)، التقريب برقم (٦٢٢٥).

وأورده ابن عدي (٦/ ١٦٤) في ترجمته مما استنكر عليه.

ولكن الحديث مشهور من رواية الحسن عن جابر بن سمرة. وروايته عنه فيها خلاف مشهور تفصيل ذلك في البدر المنير (٤/ ٦٨ ـ ٧٥) وفي غيره.

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤: ٣٠٦/ برقم ٢٠٤٤٣): ثنا يزيد بن هارون، عن سعيد.

وأحمد في المسند (٥: ١٢/ برقم ٢٠١٥٥): ثنا إسماعيل، ثنا سعيد. =

= وأخرجه ـ أيضًا ـ في (٥: ١٩/ برقم ٢٠٢٢٨): ثنا يحيى بن سعيد، عن ابن أبي عروبة، وابن جعفر، ثنا سعيد بن أبي عروبة.
وأخرجه ـ أيضًا ـ في (٥: ٢١/ برقم ٢٠٢٥٠): ثنا عبدة، ثنا سعيد.
والدارمي في سننه (٢: ٣٣١/ برقم ٢٥٦٤): أخبرنا سعيد بن عامر، وجعفر بن عون، عن سعيد.
وابن ماجه في سننه (٢: ٧٦٣/ برقم ٢٢٧٠): من طريق عبدة بن سليمان، عن سعيد بن أبي عروبة.
والنسائي في الكبرى (٤: ٤١/ برقم ٦٢١٤): من طريق الحسن بن صالح، عن ابن أبي عروبة.
والبيهقي في الكبرى (٥: ٢٨٨/ برقم ١٠٣١٢): من طريق عبدالوهاب بن عطاء، أنبأنا سعيد هو ابن أبي عروبة.
وأخرجه أحمد في المسند (٥: ٢٢/ برقم ٢٠٢٧٧): ثنا عفان، ثنا حماد.
وأبو داود في سننه (٣: ٢٥٠/ برقم ٣٣٥٦): حدثنا موسى بن إسماعيل، ثنا حماد.
والترمذي في الجامع (٣: ٥٨٣/ برقم ١٢٣٧): من طريق عبدالرحمن بن مهدي، عن حماد بن سلمة.
وأخرجه النسائي في المجتبى (٧: ٢٩٢/ برقم ٤٦٢٠): من طريق يحيى بن سعيد، ويزيد بن زريع، وخالد بن الحارث، قالوا: حدثنا شعبة.
وأخرجه (كذلك): من طريق الحسن بن صالح، عن ابن أبي عروبة.
وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٧: ٢٠٤/ برقم ٦٨٤٧): من طريق حسان بن هلال، حدثنا أبان بن يزيد.
وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٧: ٢٠٥/ برقم ٦٨٥٠): من طريق سالم بن نوح، عن عمر بن عامر.
أربعتهم: (حماد، وشعبة، وسعيد، وأبان) عن قتادة، عن الحسن، عن جابر بن سمرة (فذكره).
قال الترمذي: ((حديث سمرة حديث حسن صحيح، هكذا قال علي بن المديني وغيره)).
وقال البيهقي في الكبرى (٥/ ٢٨٨): ((وكذلك رواه حماد بن سلمة عن قتادة إلا أن أكثر الحفاظ لا يثبتون سماع الحسن البصري من سمرة في غير حديث العقيقة، وحمله بعض الفقهاء على بيع أحدهما بالآخر نسيئة من الجانبين فيكون دينا بدين فلا يجوز، والله أعلم)).
هذه أشهر طرقه، وقد توبع عليه قتادة: من رواية مجاعة أبي عبيدة البصري.
أخرج حديثه الطبراني في المعجم الكبير (٧: ٢٢٦/ برقم ٦٩٤٠): من طريق عبيدالله بن موسى، عنه به (فذكره).
ذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٥١٧) فقال: مجاعة بن الزبير العتكي أبو عبيدة من أهل جندى سابور، يروى: عن الحسن، وابن سيرين، وقتادة. روى عنه: عبد الله بن رشيد، وأهل بلده، مستقيم الحديث عن الثقات. اهـ.
وقال الإمام أحمد: لم يكن به بأس في نفسه. وقال ابن عدي: وهو ممن يحتمل ويكتب حديثه. وضعفه الدارقطني. انظر ترجمته في الجرح (٨/ ٤٢٠)، و الكامل (٦/ ٤٢٥)، واللسان (٥/ ١٦).
وقال في السنن الصغير (٥: ٦٥): ((يقال هو في معنى المرسل؛ لأن الحسن أخذه من كتاب لا عن سماع)).
وقال ابن حجر في الفتح (٥/ ٥٧): ((وفي سماع الحسن من سمرة اختلاف، وفي الجملة هو حديث صالح للحجة)).

ترجم له الحسيني في (الإكمال) [1]، وقال: مجهول.. وتعقبه في هذا ابن حجر في (تعجيل المنفعة) [2].

قال الأستاذ الفاضل[3]: ((وقد يعثر المتتبع على أمثلة أخرى من الخلط بين هؤلاء ، فقد نقل الهيثمي حديثاً قال عنه :" رواه الطبراني في الكبير ، وفيه حفص بن سليمان المنقري ، وهو متروك ، واختلفت الرواية عن أحمد في توثيقه ، والصحيح أنه ضعفه ، والله أعلم ، وذكره ابن حبان في الثقات "[4].

ويثير هذا النص أكثر من إشكال ، منها أن الطبراني ذكر في الإسناد " حدثنا حفص بن سليمان ، عن قيس بن مسلم"[5]، والذي يروي عن قيس بن مسلم هو حفص بن سليمان القارئ ، وقد تكون كلمة (المقرئ) تصحفت إلى

= وكذا ورد عن ابن عباس مرفوعًا والصواب أنه مرسل.

أخرجه الدارقطني في سننه (٣: ٧١/ برقم ٢٦٧): من طريق سفيان عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن بن عباس.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٢٨٨/ برقم ١٠٣١٣): من طريق إبراهيم بن طهمان، عن معمر، به (فذكره).

وقال البيهقي: ((وكذلك رواه داود بن عبد الرحمن العطار عن معمر موصولاً، وكذلك روي عن أبي أحمد الزبيري وعبد الملك بن عبد الرحمن الذماري: عن الثوري عن معمر وكل ذلك وهم والصحيح: عن معمر، عن يحيى، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً.

ثم رواه من طريق ابن أبي مريم، ثنا الفريابي، ثنا سفيان، عن معمر، (فذكره مرسلاً). وكذلك رواه عبد الرزاق وعبد الأعلى: عن معمر، وكذلك رواه علي بن المبارك: عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً. وروينا عن البخاري أنه وهَّن رواية من وصله.

قال: وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني أبو عمرو بن إسماعيل، قال: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، يقول: الصحيح عند أهل المعرفة بالحديث هذا الخبر مرسل ليس بمتصل)).

وأعله الشافعي فيما رواه الربيع بن سليمان عنه أنه قال: أما قوله: أنه نهى النبي ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة فهذا غير ثابت عن رسول الله ﷺ. انظر السنن الكبرى (٥/ ٢٨٩)، ومعرفة السنن والآثار (٦/ ٥٢٥).

(١) الإكمال برقم (١١٣٩).

(٢) تعجيل المنفعة (٢/ ٥١٤).

(٣) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص١٠) .

(٤) مجمع الزوائد ١/ ٣٢٨ .

(٥) المعجم الكبير ١٢/ ٢٠٩ .

(المنقري)، لكن الإشارة إلى أن ابن حبان ذكره في الثقات يؤكد أن المقصود هو (المنقري) [١]، ويكاد الهيثمي ينفرد بالنص على تضعيف حفص المنقري)). اهـ.

قلت: الحديث الذي ذكره الأستاذ رواه الطبراني في (الكبير) [٢]: من طريق سهل أبي عتاب، ثنا حفص بن سليمان، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن ابن عمر قال عاد رسول الله ﷺ رجلا من أصحابه مريضا... الحديث.

قال الهيثمي[٣]: ((رواه الطبراني في الكبير ، وفيه حفص بن سليمان المنقري ، وهو متروك ، واختلفت الرواية عن أحمد في توثيقه ، والصحيح أنه ضعفه ، والله أعلم ، وذكره ابن حبان في الثقات)). اهـ.

قلت: وعزاه ابن حجر في (التلخيص الحبير)[٤] للطبراني فحسب، وقال: في إسناده ضعف.

وقول الأستاذ غانم: ((وقد تكون كلمة (المقرئ) تصحفت إلى (المنقري).)).

ليس كذلك لأن رواية الطبراني (حفص بن سليمان) ولم تذكر فيها النسبة، ولو ذكرها لكان الاحتمال كما قال، ولكن هذا في نظري يعود لوهم الهيثمي برجوعه إلى (الثقات) ونقله ترجمة المنقري دون تمحيص في الشيخ والتلميذ.

وليس هذا الوهم الوحيد للهيثمي في هذا الباب، فقد ذكر في (المجمع)[٥] حديث ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: "تفتح أبواب السماء لخمس: لقراءة القرآن، وللقاء الزحفين، ولنزول القطر، ولدعوة المظلوم، وللأذان" .

وقال: ((رواه الطبراني في (الأوسط) [٦] و(الصغير) [٧] وفيه حفص بن سليمان الأسدي ضعفه البخاري ومسلم وابن معين والنسائي وابن المديني، ووثقه أحمد وابن حبان إلا أنه قال الأزدي مكان الأسدي)). اهـ.

---

(١) ابن حبان : الثقات ٦/ ١٩٥ .

(٢) المعجم الكبير (١٢: ٢٦٩/ برقم ١٣٠٨٢).

(٣) مجمع الزوائد (٢/ ١٤٨).

(٤) التلخيص (١/ ٢٢٧).

(٥) مجمع الزائد (١/ ٣٢٨).

(٦) المعجم الأوسط (٤: ٦٤/ برقم ٣٦٢١).

(٧) المعجم الصغير (١: ٢٨٦/ برقم ٤٧١).

ووهمه في خلطه بين حفص بن سليمان الأزدي، وحفص بن سليمان الأسدي. فالحديث إنما هو حديث الكوفي المقرئ لا الأزدي ذاك المجهول.

أما كون الهيثمي انفرد بتضعيف حفص بن سليمان المنقري أو كاد.. فلا نقبل قوله لأنه مبني على الوهم، أولاً . وثانيًا هو ليس من أهل النقد إنما هو مقلد، ويختار من أقوال النقاد.. وليته إذ اختار أصاب!.

قال الأستاذ الفاضل[(١)]: ((ولعل في ما قاله ابن حبان عن حفص بن سليمان المقرئ ما يشير إلى ذلك الخلط أيضاً ، ونصه :" كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل ، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها ، ويرويها سماع (كذا) "[(٢)]، فلا شك في أن الذي يأخذ كتب الناس هو المنقري ، أما الذي يرفع المراسيل فقد يكون حفص بن سليمان الأزدي، فقد وصفه ابن حبان بأنه:" يروي المراسيل" [(٣)]، ولعل كلمة (يروي) تصحفت عن كلمة(يرفع). اهـ.

ما ذكره الأستاذ غانم في هذا المقطع إنما هو من قبيل الظن المرجوح، فقول ابن حبان: (كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل) من عبارات ابن حبان المشهورة.

وقد قرأ الأستاذ عبارتي ابن حبان قراءة ظاهرية، وفهم منها غير مدلولها عند المحدثين، فكلتا العبارتين من العبارات الشائعة عند المحدثين فالأولى، قولهم: (يرفع المراسيل) هي من قبيل الجرح ومعناها: أن الراوي يعمد إلى الأحاديث المرسلة فيرويها مسندة، وهذا دليل على ضعف الراوي.

وأما قولهم: (يروي المراسيل) فمعناها أن ليس له حديث مسند وهذا يدل على قلة مروياته، ولا يقولون هذه العبارة إلا في الراوي المقل جدًا الذي ليس له من الحديث إلا الواحد والاثنين ونحو ذلك، وليست هذه من قبيل الجرح.

إذا علمت هذا تبين لك أن قول الأستاذ: ((ولعل كلمة (يروي) تصحفت عن كلمة(يرفع).)).. احتمال بعيد جدًا.

(١) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص١٠ ـ ١١) .
(٢) كتاب المجروحين ١/ ٢٥٥، وينظر: الذهبي ميزان الاعتدال ٢/ ٣٢٠ .
(٣) الثقات ٦/ ١٩٧ .

قال الأستاذ الفاضل[١]: ((وكان أبو زرعة (عبيد الله بن عبد الكريم ت ٢٦٤هـ) قد تخوَّف من الخلط بينهما ، فقال البرذعي :" وقال لي أبو زرعة : ليس هذا من حديث حفص ، أخاف أن يكون أراد حفص بن سليمان المنقري"[٢]. اهـ.

قلت: الصواب أن مراد أبي زرعة بقوله: (ليس هذا من حديث حفص) (يعني حفص بن غياث). كما يدل عليه أول سؤال البرذعي (قلت: حديث عن معبد بن خالد، عن أبيه، عن جده، عن أنس: "إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه" ؟ فقال: هذا حدثنيه أبو صفوان نصر بن قديد بن نصر بن سيار الكناني، قال: نا حفص بن غياث.

قال أبو زرعة: قال أبو صفوان: حدثني به حفص لا أشك فيه، وقال: نا علي بن المديني، سألت ابن حفص عن هذا الحديث فلم يعرفه، وقال لي أبو زرعة: ليس هذا من حديث حفص، أخاف أن يكون أراد حفص بن سليمان المنقري). اهـ.

ولو رجع الأستاذ إلى ترجمة أبي صفوان نصر بن قديد الكناني لوجد أن من شيوخه حفص بن غياث[٣].

وقول علي بن المديني سألت ابن حفص، هو عمر بن حفص بن غياث محدث ثقة مشهور[٤].

قال الأستاذ الفاضل[٥]: ((وإذا كان الأمر بهذه الصورة فإن تضعيف حفص بن سليمان القارئ به حاجة إلى المراجعة ، لأن كثيراً مما رُمِيَ به يرجع إلى البصريين المُسَمَّيْنَ باسمه، لكن تتابع الأقوال في تجريحه قد حجب الأقوال التي توثقه ، لا بل إن الأمر وصل إلى حد تغيير مفهوم قول أيوب بن المتوكل الذي أثبت فيه أن حفصاً أصح قراءة من أبي بكر شعبة ، فقال ابن أبي حاتم :" قلت ما

---

(١) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص١١) .

(٢) سؤالا البرذعي ص٨ .

(٣) انظر ترجمته في الجرح (٨/ ٤٧٢)، الثقات (٩/ ٢١٥).

(٤) انظر ترجمته في الجرح (٦/ ١٠٣)، الثقات (٨/ ٤٤٥).

(٥) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص١١) .

حاله في الحروف ؟ قال : أبو بكر بن عياش أثبت منه "[1]. ومما يؤكد عدم دقة هذا التعبير قول أبي هشام الرفاعي (ت٢٤٨هـ) : "كان حفص أعلمهم بقراءة عاصم"[2]، وقول ابن المنادي (ت ٣٣٦هـ) :" وكان الأولون يعدونه في الحفظ فوق أبي بكر بن عياش ، ويصفونه بضبط الحروف التي قرأ بها على عاصم"[3]، ولعل ابن المنادي يشير إلى قول أيوب بن المتوكل الذي نقلناه من قبل : " أبوعمر أصح قراءة من أبي بكر بن عياش ")) . اهـ.

ما ذكر الأستاذ غانم في مطلع كلامه .. قد أفضنا فيه في ما سبق، وأثبتناه بالحجة والبرهان، وقوله : ((لأن كثيراً مما رُمِيَ به يرجع إلى البصريين المُسَمَّيْنَ باسمه)) إحالة على جهالة فلم يُضعف أحد ممن اسمه حفص بن سليمان سوى المقرئ.. أما من سواه فهم بين ثقة وبين مجهول ليس له من الحديث ما يمكن أن يضعف من أجله.

وما ذكر الأستاذ هنا من نصوص تدل على تميز حفص في القراءة وثقته وضبطها لها، هو الصحيح وأما ما نقله ابن أبي حاتم عن أبيه فهو من قبيل الوهم ليس إلا.

ونصه: ((سألت أبي عن حفص بن سليمان الكوفي الذي يروي عن علقمة بن مرثد وليث بن أبي سليم، فقال: لا يكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث لا يصدق، متروك الحديث.

قلت: ما حاله في الحروف ؟ قال: أبو بكر بن عياش أثبت منه))[4].

وهذه الرواية قد تكون انقلبت على ابن أبي حاتم، أو أن أبا حاتم وهم في ذلك فقدم عليه أبو بكر بن عياش، والحال أن حفصًا هو المقدم عند جمهور القراء.

---

(١) الجرح والتعديل ٣/ ١٧٤ .

(٢) الذهبي: معرفة القراء ١/ ١٤١، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٢٥٤ .

(٣) المصدران السابقان.

(٤) الجرح (٣/ ١٧٣).

المقصد الرابع/ توثيق حفص بن سليمان بين رأيين:

قال الأستاذ الفاضل[1]: ((أقوال المُوَثِّقين : لا تخلو كتب التراجم وكتب الجرح والتعديل من أقوال في توثيق حفص بن سليمان القارئ، لكنها قليلة، غطَّت عليها أقاويل المجرحين ، ولعل ما ذهب إليه العلماء من " أن تقديم الجرح على التعديل مُتَعَيِّنٌ"[2] قد حجب ما ورد من أقوال في توثيقه. وما ورد من أقوال في توثيقه على قلتها تدل على أن حفصاً كان موضع ثقة من علماء عرفوه أو أخذوا عنه . ومن العلماء الذين وثقوه:)) اهـ.

قلت: هذا العنصر من البحث فيه مبالغة، وهو بيت القصيد في هذا البحث، وقد استوقفني العنوان، وهو قول الأستاذ: (أقوال الموثقين).. وقوله عقبه: (لا تخلو كتب التراجم وكتب الجرح والتعديل من أقوال في توثيق حفص بن سليمان القارئ).

فهذه العبارة فيها تجوز كبير لو عبر الأستاذ عن ذلك بقوله (ثناء العلماء عليه) أو (أقوال معدليه) ونحو ذلك لكان أسلم من الاعتراض؛ لأن التوثيق عبارة اصطلاحية لها دلالة محددة، وهي مشتقة من قولهم (ثقة) وهي من مراتب التعديل المقدَّمة عند المحدثين، وتعني الجمع بين العدالة الدينية والضبط للرواية، ولا يطلقونها إلا على من جمع بين هاتين الصفتين من الكبار.. من أمثلة ذلك:

عن عمرو بن على، قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدى، يقول: ثنا أبو خلدة، فقال له رجل: كان ثقة ؟ قال: كان صدوقًا كان مأمونًا كان خيارًا الثقة شعبة وسفيان[3].

قال العراقي في الألفية[4]:

	❊	.... ونُقلا
أن ابن مهدي أجاب من سـأل	❊	أثقـــة كان أبو خلدة؟ بلا
كان صدوقـًا خيرًا مـــأمونــًا	❊	الثقة الثوري لو تعونـــــا

(١) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص٦) .

(٢) ينظر ابن الجوزي: كتاب الضعفاء والمتروكين ١/ ٧ ، والسيوطي: تدريب الراوي ١/ ٢٠٤ .

(٣) تقدمة المعرفة (ص١٦٠).

(٤) الألفية / مراتب التعديل (ص٤٧).

فهذا الثناء العاطر في أبي خلدة خالد بن دينار البصري لم يجعله يتبوء منزلة الثقة في نظر عبدالرحمن بن مهدي.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: أبو سفيان روى عنه الناس، قيل له: أبو الزبير أحب إليك أم أبو سفيان طلحة بن نافع ؟ قال: أبو الزبير أشهر، فعاوده بعض من حضر فيه، فقال: تريد أن أقول هو ثقة ، الثقة سفيان وشعبة[1].

قال أبو بكر المروذي: قال قلت لأبي عبد الله: عبد الوهاب ثقة ؟ قال: تدري ما ثقة؟ إنما الثقة يحيى القطان[2].

فهذه أمثلة ثلاثة عن أئمة ثلاثة استكثروا لفظة الثقة في بعض المحدثين، والشاهد أن لفظة ثقة لا تطلق إلا على الأثبات، وأين الثبت من حفص القارئ؟!.

وإذا تأملنا العبارات الواردة في تعديله لم نجدها ترقى إلى هذا التعميم، فليس فيها من العبارات التي تتطابق مع العنوان سوى ما نقل عن وكيع أنه قال (وكان ثقة)، أما بقية الأقوال فهي لا تعطي هذا المعنى بل ولا تقاربه!.

قال الأستاذ الفاضل[3]: (((١) وكيع بن الجراح ، الكوفي (ت ١٩٦هـ) : نقلت مجموعة من كتب الجرح والتعديل عن أبي عمرو الداني الأندلسي (ت ٤٤٤هـ) قوله في حفص القارئ": مات قريباً من سنة تسعين ومئة ، قال : وقال وكيع : كان ثقة "[4]. وللداني كتاب في طبقات القراء ، لعله ذكر قول وكيع فيه .

وقول وكيع هذا مهم جداً في توثيق حفص لسببين : الأول : كونه من الكوفة ، وأهل الكوفة أعرف بعلمائهم ، والثاني : كونه معاصراً لحفص ، وما رَاءٍ كمَنْ سَمِعَ ! اهـ)).

---

(١) الجرح (٤/ ٤٧٥).

(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٢٣).

(٣) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص٦) .

(٤) ينظر: علم الدين السخاوي: جمال القراء ٢/ ٤٦٦، والمزي: تهذيب الكمال ٧/ ١٥، والذهبي: ميزان الاعتدال ٢/ ٣٢١، والهيثمي: مجمع الزوائد ١٠/ ١٦٣، وابن حجر: تهذيب التهذيب ٢/ ٣٤٥ .

قلت: نحن لا نسلم بصحة هذا التوثيق في حفص القارئ؛ لأن الاحتمال كبير في أن المراد به غيره، فكما أن احتمال وقوع الخطأ في شأن تضعيف حفص باشتباهه بغيره، فالشأن في هذه اللفظة كذلك.

ولذا سأذكر الاحتمالات التي أراها مانعة من قبول هذا التعديل بالصورة التي أرادها الأستاذ، وهذه الاحتمالات أراها معتبرة و عليها براهينها :

أولها ـ أن وكيع بن الجراح الرؤاسي العلم الزاهد الورع الثقة الثبت، من النقاد الكبار، وهو من أجل أهل الكوفة في زمانه[١].

فلا أظن به مخالفة النقاد في جرحهم لحفص القارئ، وهو في عداد كبارهم، فيأتي بقول يُطرح ولا يُعتبر، وهذا يدعونا للشك في هذا القول.

ثانيها ـ أني لم أجد عنه تعديل أحد ممن يسمى حفصًا من أهل الكوفة إلا ابن غياث فقد أثنى عليه وقدمه، فإذا ذكر حفص مبهمًا في أهل الكوفة فلا ينصرف الذهن إلا إلى حفص بن غياث قاضي الكوفة (١٩٤هـ) فإنه في زمنه لم يكن أشهر منه، وقد كان وكيع يقدمه ويثني عليه كثيرًا، فالذي أرجحه أن هذا التوثيق لا يمكن أن يكون في حفص بن سليمان إن ثبت، وذلك لأن ضعف حفص بن سليمان مشهور متواتر عند المحدثين النقاد الكبار، فلو كان وكيع بن الجراح وثقه في الحديث لاشتهر قوله فيه ولعُرف، لأن وكيعًا معدود عندهم من كبار أهل النقد والمعرفة فهو في الثبت والمتانة قرين القطان وابن مهدي.

فمن أقواله في حفص أنه ربما سئل عن الشيء فيقول: اذهبوا إلى قاضينا فسلوه[٢].

قال علي بن الحسن الهسنجاني: سمعت نعيم بن حماد، قال: سمعت وكيعًا يقول: إذا ذهب حفص من الكوفة ذهب غريب حديثها[٣].

فانظره في هذا النص لم ينسبه لكنا عرفنا أن مراده ابن غياث لا غيره لشهرة حفص في الرواية والتفرد وعلو السماع.

---

(١) انظر ترجمته في تاريخ بغداد (١٣/ ٤٦٩).

(٢) معرفة الثقات للعجلي برقم (٣٣١)، التهذيب (٢/ ٣٥٨).

(٣) تقدمة المعرفة (ص٢٢٩).

ثالثها ـ أن الكتب المتقدمة في الجرح والتعديل لم تشر لتوثيق وكيع، وإنما نقل عن الداني وهو متأخر، وليس من طبقة المؤرخين المهرة، إنما هو ناقل، والناقل قد يعرض له الوهم أو الالتباس والاشتباه.

فإني أشك أن هذه الرواية ليست في حفص بن سليمان، وأقرب مثال أراه يؤيد هذا الاحتمال أن هناك راو يقال له: أبو عمر البزار الأسدي الكوفي[1].

فاتفق معه في كنيته والنسبة للقبيلة والبلد، وشابهه في اللقب، والغريب أني وقفت في بعض كتب التراجم المتأخرة على ذكره بهذه الصفة وفي ترجمته: وثقه وكيع ! فوقع في رُوعي احتمال أن يكون الاشتباه دعا إلى نقل قوله في أبي عمر البزاز الأسدي الكوفي القارئ.

وهذا كان عندي على سبيل الظن، فما زلت أفتش بحثًا عن صيغة توثيق وكيع له، فلما وجدتها تيقنت من حصول الوهم له، وذلك أن ابن أبي حاتم ذكر في (الجرح)[2]: قسم الكنى ترجمة هذا الراوي، فقال: (أبو عمر البزار روى عن مسلم البطين، روى عنه سفيان الثوري سمعت أبي يقول ذلك. أنا عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إلي، قال: قال أبي: قال وكيع: أبو عمر البزار ثقة).

ثم وجدتها في مصدرها الأساس في (العلل)[3]: بلفظ: قال أبي: (قال وكيع في حديث سفيان، عن أبي عمر البزار، قال وكيع: وكان ثقة).

فأحسب أن هذه العبارة وقعت للداني فوهم فظنه أبو عمر البزاز !.

وهو معروف بكنيته ولقبه فهذا ابن معين قال: (أبو عمر البزاز صاحب القراءة ليس بثقة).. وإنما أضاف (صاحب القراءة) ليميزه عن غيره، وأراه هذا الذي ذكرنا.

وعن أحمد: (أبو عمر البزاز متروك الحديث)[4].

---

(١) اسمه دينار بن عمر، وقد ترجمه كذلك ابن أبي حاتم في الجرح (٣: ٤٣٠/ برقم١٩٥٧) في الأسماء .. وساق توثيق وكيع له.

(٢) الجرح (٩: ٤٠٧/ برقم ١٩٦٣).

(٣) ا العلل رواية عبدالله (٢: ٢٢/ برقم١٤١٩)، وانظر (١: ٣٥٠/ برقم٦٦٠)، و(٢: ٥٢٦/ برقم٣٤٧٥)، (٣: ٣٩٩/ برقم ٥٧٦٣).

(٤) تاريخ بغداد (٦/ ١٨٧).

فالاشتباه واقع بين الرجلين خاصةً أن بينهما اشتباه من أربعة أوجه.

رابعها ـ لو سلمنا بتعديله له فلا بد من الاطلاع على لفظ التوثيق هذا فإن بعض أهل العلم قد يتصرف في العبارة، أو يوردها بالمعنى فتفهم على غير وجهها الذي أوردها عليه الناقد.

ولا نبعد في ضرب المثل فمن خلال كلام وكيع في بعض الرواة نجد كيف حصل حمل كلامه على غير محمله.. قال مغلطاي في (الإكمال)[(١)] في ترجمة سعيد بن المرزبان: وثقه وكيع[(٢)]، وضعفه ابن عيينة.

قال ابن حجرفي (التهذيب)[(٣)]: الحكاية التي حكيت عن وكيع لا تدل على أنه وثقه، وقد ذكرها الساجي: عن محمود بن غيلان، قال: سئل وكيع عن أبي سعد البقال، فقال: (أحمد الله ! كان يروي عن أبي وائل، وأبو وائل ثقة). وقد ذكرها المؤلف بلا عزو فحذفتها ثم احتجت إليها هنا فذكرتها معزوة. اهـ.

والتوسع في إطلاق التعديل على عبارات لا يفهم منها ذلك، يكثر في تصرفات المصنفين، فقد يكون وكيع عدله بنوع من أنواع التعديل ففهم الداني توثيقه له، خاصةً أنا رأينا كيف تصرف في عبارة ابن معين فأهمل الجرح وأثبت التعديل.

خامسها ـ لو سلمنا بعدم صحة أحد الاحتمالات السابقة، فإنه يمكن صرف هذا التوثيق إلى ما اشتهر به حفص ألا وهو الثقة في ضبط الأحرف لا في رواية الحديث، وبهذا يجتمع وكيع مع غيره في تعديله، وتتفق الأقوال فيه ولا تضطرب، ومعلوم أن أولى ما يصار له عند وقوع التعارض هو محاولة الجمع، ولا يصار إلى الترجيح إلا عند فقد القرائن.

وبعد عرضنا لهذه الاحتمالات نعود للنظر في القاعدتين اللتين ذكرهما الأستاذ.

القاعدة الأولى: أن أهل كل بلد أعرف بعلمائهم.. وهو قوله: (وأهل الكوفة أعرف بعلمائهم).

---

(١) الإكمال (٥/ ٣٤٦).

(٢) الذي في ضعفاء العقيلي (٢/ ١١٥): كان يروي عن أبي وائل وأبو وائل ثقة. فالوهم إنما هو من مغلطاي نفسه.

(٣) التهذيب (٤/ ٧٠).

القاعدة الثانية: أن قول المعاصر مقدم على قول المتأخر. (وما رَاءٍ كمَنْ سَمِعَ) !.

وهو قول وجيه فكلتاهما معمول به عند المحدثين لكن لما كان لكل قاعدة شواذ، فلا نسلمهما في حق حفص.

أما القاعدة الأولى: فإنا لم نجد أحدًا من أهل الحديث الكبار من أهل العراق روى عنه واعتمده في الحديث، وهم في زمنه كثير؛ والسبب أنه لم يكن من أهل هذا الشأن.

ثم إنه رحل من الكوفة واستوطن بغداد وجاور بمكة فلا يقال والحال هذه أن أهل الكوفة عرفوه ولم يعرفه أهل بغداد أحمد وابن المديني وابن معين وكلهم ضعفوه.

ومن جهة أخرى فالكوفة والبصرة وبغداد متقاربة، تعد بلدًا واحدًا ولا تخفى أخبار وأحوال محدثيها على النقاد الذين جلهم من هذه البلاد.

أما القاعدة الثانية: فهي صحيحة، لكن الرؤية هنا ينبغي أن لا تكون مجردة عن المعرفة، فإنها إذا كانت كذلك لم تعتمد، وهو ما صنعناه مع جميع ما أورده الأستاذ من تعديل بعض تلاميذه له فإنه من هذه البابة .

قال الأستاذ الفاضل[(١)]: (((٢) سعد بن محمد بن الحسن العوفي ، تلميذ حفص : انتقل حفص بن سليمان الأسدي القارئ من الكوفة إلى بغداد ، ولعل ذلك حصل في منتصف القرن الثاني الهجري أو بعده بقليل ، وكان له من العمر قريباً من ستين سنة ، ونزل في الجانب الشرقي منها ، ونقل الخطيب البغدادي عن ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) قوله:"حدثنا محمد بن سعد العوفي ، حدثنا أبي ، حدثنا حفص بن سليمان ، وكان ينزل سُوَيْقَةَ نصر، لو رأيته لَقَرَّتْ عَيْنُكَ به علماً وفهماً"[(٢)].

وسعد بن محمد العوفي هذا أحد تلامذة حفص بن سليمان القارئ في بغداد ، وأخذ عنه قراءة عاصم ، قال ابن مجاهد في كتابه السبعة :" حدثني محمد

(١) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص٧) .

(٢) تاريخ بغداد ٨/ ١٨٦، وينظر: المزي: تهذيب الكمال ٧/ ١٢، وابن حجر: تهذيب التهذيب ٢/ ٣٤٥ .

بن سعد العوفي ، عن أبيه ، عن حفص ، عن عاصم : أنه كان لا ينقص نحو (هزواً) و(كفواً)، ويقول : أكره أن تذهب مني عشر حسنات بحرف أدَعُهُ إذا هَمَزْتُهُ "[1])) . اهـ.

قلت: هو أحد تلاميذ حفص في القراءة، لكنه كحال شيخه لين في الحديث، زد على ذلك أنه مطعون عليه في عدالته.

قال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبد الله أخبرني اليوم أنسان بشيء عجب ! زعم أن فلانًا أمر بالكتاب عن سعد بن العوفي، وقال: هو أوثق الناس في الحديث، فاستعظم ذاك أبو عبد الله جدًا، وقال: لا اله إلا الله سبحان الله ! ذاك جهمي امتحن أول شيء قبل أن يخوفوا وقبل أن يكون ترهيب فأجابهم، قلت لأبي عبد الله: فهذا جهمي إذًا؟ فقال: فأى شيء، ثم قال أبو عبد الله: لو لم يكن هذا أيضًا لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه ولا كان موضعًا لذاك [2].

فهذا الرجل لم يسلم من الطعن عليه في عدالته وفي روايته، فكيف نقبل تعديله وليس بأهل لذلك.

ولو سلمنا فقبلناه فهو لا يعني الثقة في الرواية إنما هو ثناء عليه في علمه وفهمه، وهذا لا يتجه إلا فيما أشتهر به حفص وأخذه عنه تلميذه ألا وهو علم القراءة، وهذا لا نجادل فيه.

قال الأستاذ الفاضل[3]: (((٣) الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١ هـ) : ذكر الخطيب البغدادي أربع روايات منقولة عن الإمام أحمد ، في ترجمة حفص بن سليمان الأسدي المقرئ ، ثلاث منها فيها توثيق ، ورواية فيها تضعيف ، والروايات المُوَثِّقَةُ له هي قوله:

أ ـ هو صالح[4].

---

(١) كتاب السبعة ص١٥٩، وينظر: ابن الجزري: غاية النهاية ٢/ ١٤٢ .

(٢) انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٩/ ١٢٦)، اللسان (٣/ ١٨).

(٣) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص٧ ـ ٨) .

(٤) تاريخ بغداد ٨/ ١٨٦، وينظر: المزي: تهذيب الكمال ٧/ ١٣، والذهبي: ميزان الاعتدال ٢/ ٣٢٠.

ب ـ ما كان بحفص بن سليمان المقرئ بأس[١].

ج -عن حنبل، قال سألته ، ي عني أباه، عن حفص بن سليمان المقرئ ، فقال هو صالح[٢]، وقوله : (أباه) يعني عمه أحمد بن حنبل.

أما الرواية التي ورد فيها تضعيف لحفص فقال فيها عنه وأبو عمر البزاز متروك الحديث[٣].

ونقل ابن أبي حاتم رواية التضعيف على هذا النحو :" أنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل ، في ما كتب إليَّ ، قال سمعت أبي يقول : حفص بن سليمان ، يعني أبا عمر القارئ ، متروك الحديث"[٤].

ويبدو لي أن عبارة (يعني أبا عمر القارئ) مما أضافه ابن أبي حاتم إلى الرواية ، حتى لا ينصرف الذهن إلى حفص آخر ، ولكن من المحتمل أن يكون ابن أبي حاتم قد وَهِمَ في إضافة هذه العبارة ، كما وَهِمَ في نسبة قول شعبة في استعارة حفص للكتب إلى حفص بن سليمان القارئ في الموضع نفسه[٥]، فقد يكون المقصود بذلك حفص بن سليمان المنقري)). اهـ.

قلت: يلزمنا هنا تحرير القول في نسبة هذه الروايات إلى الإمام أحمد وبيان من المقصود بها، وما المقصود منها:

فقوله: (هو صالح).. رواها الخطيب[٦]: أنبأنا محمد بن أحمد بن رزق، أنبأنا محمد بن أحمد بن الحسن الصواف، حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سألته (يعني أباه) عن حفص بن سليمان المقرئ، فقال: هو صالح.

وقال: روى عمر بن محمد الصابوني عن حنبل قال سألته (يعني أباه) عن حفص بن سليمان المقرئ، فقال: هو صالح[٧].

---

(١) تنظر المصادر المذكورة في الهامش السابق.

(٢) تاريخ بغداد ٨/ ١٨٦ .

(٣) تاريخ بغداد ٨/ ١٨٦، وينظر: العقيلي: كتاب الضعفاء ١/ ٢٧٠ .

(٤) الجرح والتعديل ٣/ ١٧٣، وينظر: الذهبي: ميزان الاعتدال ٢/ ٣٢٠ .

(٥) ينظر الجرح والتعديل ٣/ ١٧٣ .

(٦) تاريخ بغداد (٨/ ١٨٧).

(٧) تاريخ بغداد (٨/ ١٨٧).

وقوله: (ما به بأس).. رواها الخطيب[١]: أنبأنا بن رزق، أنبأنا عثمان بن أحمد الدقاق، حدثنا حنبل بن إسحاق، قال: قال أبو عبد الله: وما كان بحفص بن سليمان المقرئ بأس.

هذه الروايات الثلاث المذكورة عن الإمام أحمد التي عدل فيها حفص بن سليمان لا تسلم من الشك والتشكيك في أن تكون في حفص بن سليمان المقرئ، وقد ثبت عندي ما يمكن به رد الرواية الأولى فهي في سميه حفص المنقري بلا شك، فالذي في (العلل): سألته عن حفص بن سليمان المنقري، فقال: هو صالح[٢].

والخطيب في روايته هذه اللفظة من طريق راوي كتاب (العلل)[٣] الصواف، فثبت بهذا أن هذا التعديل في المنقري لا في المقرئ.

وكذلك أشك في الرواية الثانية عن حنبل فهي ذاتها الرواية المروية عن عبدالله بن أحمد كما يدل عليها السياق الوارد بها عند الخطيب: (روى عمر بن محمد الصابوني، عن حنبل، قال: سألته (يعني أباه) عن حفص بن سليمان المقرئ، فقال: هو صالح).

قارنها بقوله في الرواية الأولى: (عبد الله بن أحمد بن حنبل سألته (يعني أباه) عن حفص بن سليمان المقرئ، فقال: هو صالح). ستجد أنها تتفق تمامًا في السياق، فيحتمل أنهما سمعاها منه في مجلس واحد، أو أن أحد الرواة نسبها لحنبل وهي لعبدالله، وهذا الاحتمال الأخير لست على يقين منه.

ثم إن الرواية معلقة لم يروها الخطيب مسندة كحال بقية الروايات، وهذا أدعى للشك فيها.

أما الرواية الثالثة فالاحتمال قائم كذلك أن يكون المقصود بها المنقري تصحفت نسبته على الخطيب، فإن صح ظني زال التعارض الواقع بين روايات التعديل الثلاث وبين الروايتين الأخريين، اللتين ثبتتا عن عبدالله وحنبل، وهي قوله: (متروك الحديث).. وهي التي يصار إليها لأمور أربعة:

---

(١) تاريخ بغداد (٨/ ١٨٧).

(٢) العلل (١: ٤٢٠/ برقم ٩١٧)، وهي كذلك عند ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات برقم (٢٩١).

(٣) العلل (١: ١٢٧).

١ ـ أن هذا الجرح هو الذي يتفق مع ما قرره غيره من النقاد، فلا يستقيم تشهير روايات التعديل والتنويه بها على ما فيها من ظنون واحتمال أن تكون في غيره، وترك قوله: (متروك الحديث) الثابتة، وليس هناك احتمال أن تكون قيلت في غيره، لأن من يشتبه معه وهو حفص المنقري قد جزمنا بتوثيقه عند النقاد كافة.

٢ ـ أنها من آخر ما استقر عليه الإمام في شأن هذا الرجل؛ لأنها مما كتب به ابنه عبدالله (٢٩٠هـ) بعد وفاة أبيه (٢٤١هـ) بسنين طويلة إلى ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ). فينسخ قوله المتأخر كل أقواله المتقدمة.. على ما هو مقرر في علم التاريخ.

أما ما استظهره الأستاذ من أن ابن أبي حاتم وهم في ذلك فهذا ليس بصحيح، فقد ثبتت الرواية في (العلل) [(١)] وفيه تقرير أنه القارئ، وهو قوله: (سمعت أبي يقول: حفص بن سليمان ـ يعني أبا عمر القارىء ـ متروك الحديث). وهذا البيان من عبدالله بن أحمد وهو أعرف بمراد أبيه.

أما إلزامه ابن أبي حاتم بالوهم الذي وقع في نسبة قول شعبة إلى حفص القارئ بدلاً من المنقري، فلا لوم عليه لأن الذي وقع فيه والده لا هو، وقد تبع فيه أبو حاتم البخاري، وهو المرء يقتدى به.

٣ ـ لو سلمنا بصحة التعديل الوارد عن أحمد بلفظ: (هو صالح) ، و(ما كان به بأس) فهي من أدنى مراتب التعديل، وليس فيها ما يدل على صحة حديثه وخلوه من النكارة، التي تركه من أجلها المحدثون.

وربما يكون قالها أحمد فيه قبل معرفة حاله، فلما استبان له ذلك أطلق القول بتركه.

٤ ـ مما يؤكد أنه عند أحمد في عداد المتروكين أنه لم يخرج له في (المسند) ولو حديثًا واحدًا .. مع أنه قد خرج لجماعة من الضعفاء.

قال الأستاذ الفاضل[(٢)]: ((٤) عُبيد بن الصبَّاح الكوفي ثم البغدادي ، تلميذ حفص : نقل الذهبي عن أحمد بن سهل الأشناني) ت٣٠٧هـ)أنه قال :" قرأت على عبيد بن الصباح ، وكان من الورعين المتقين ، قال قرأت القرآن كله

(١) العلل (٢: ٣٨٠/ برقم ٢٦٩٨).

(٢) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص ٨) .

على حفص بن سليمان ، ليس بيني وبينه أحد"[١] . ويدل قول عبيد هذا على افتخاره بأخذه القراءة عن حفص مباشرة ، ولو كان حفص بالصورة التي تصورها كتب الجرح والتعديل من كونه متروك الحديث، كذاباً ، لما كان لقوله معنى ، لاسيما أن تلميذه أحمد بن سهل وصفه بأنه كان من الورعين المتقين)) . اهـ.

قلت: تأملت هذا النقل فلم أر فيه ما يدل على تعديل حفص بن سليمان لا من قريب ولا من بعيد، سواءً كان ذلك فيما يخص القراءة أو ما هو أعم من ذلك؛ لأن مجرد أخذه للقراءة عن شيخه لا يعني تعديلاً له، فليس في هذه العبارة إلا بيان كيفية تلقي القرآن الكريم من حفص وأن ذلك بدون واسطة فالتعديل للتلميذ لا للشيخ والميزة لروايته وكيفية تلقيه لا لشيخه.

قال الأستاذ الفاضل[٢]: ((٥) الفضل بن يحيى الأنباري ، تلميذ حفص :

ذكر أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري أنه أخذ رواية أبي عمر حفص بن سليمان ، عن أبيه ، وقال أبوه :" أقرأني عمي أحمد بن بشار بن الحسن الأنباري ، عن الفضل بن يحيى الأنباري ، عن أبي عمر ، عن عاصم . قال أبي : قال لي عمي :كان الفضل قد أقام بمكة مجاوراً حتى أخذ القراءة عن أبي عمر".

ونقل ابن الجزري عن الفضل أنه قال :" قرأت على حفص وكتب لي القراءة من أول القرآن إلى آخره بخطه"[٣]، وفي قول الفضل هذا من الفخر والاعتزاز ما يدل على ثقته بشيخه أبي عمر حفص بن سليمان القارئ)). اهـ.

قلت: الثقة موجودة عند كل القراء والمحدثين بحفص بن سليمان ولا نجادل في هذا، ولكن لا نأخذ من هذا النص كذلك التعديل والتوثيق الذي ينشده الأستاذ غانم.. ويؤخذ من القصة تواضع حفص القارئ وكتابته القراءة بكاملها لتلميذه.

ومع تجوزنا لما ذكر الأستاذ من توثيق وتعديل محتمل فإنه يحمل على ثقته في القراءة، وعدالته الدينية التي لا شك فيها.

المقصد الخامس/ تكذيب حفص بن سليمان بين رأيين:

لا شك أن بعض أقوال النقاد في حفص أورثت إشكالاً في فهمها لتضاربها، ولشدتها في بعض الأحيان.. وخاصة ما صدر من تكذيب ابن معين وابن خراش له، ولذا سنتناول هذين القولين بالنقد والتمحيص:

(١) معرفة القراء الكبار ١/ ٢٤٩ .

(٢) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص ٨) .

(٣) غاية النهاية ٢/ ١١ .

أولاً ـ حول كلام يحيى بن معين في حفص والموقف منه:

قال الأستاذ الفاضل[1]: ((يحيى بن معين ، أبو زكريا البغدادي (ت٢٣٣هـ) : يبدو أن يحيى بن معين لم يكن يعرف حفص بن سليمان الأسدي الكوفي معرفة شخصية ، وليس هناك ما يؤكد أنهما التقيا في بغداد أو في غيرها من المدن. واعتمد يحيى في الحكم على حفص القارئ على قول أيوب بن المتوكل البصري القارئ (ت٢٠٠هـ) فيه ، فقد نقل الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد :" قال أبو زكريا ، يعني يحيى بن معين : زعم أيوب بن المتوكل قال : أبو عمر البزاز أصح قراءة من أبي بكر بن عياش ، وأبو بكر أوثق من أبي عمر . قال أبو زكريا : وكان أيوب بن المتوكل بصرياً من القراء ، سمعته يقول ذلك"[2]. ونقل بعض المؤلفين في الجرح والتعديل قول أيوب بن المتوكل السابق الذي رواه عنه يحيى بن معين منسوباً إلى ابن معين نفسه مع تغيير فيه أدى إلى وصف حفص بأنه ليس ثقة ، فقد نقل ابن عدي في كتابه الكامل عن الليث بن عبيد أنه قال :" سمعت يحيى بن معين يقول : أبو عمر البزاز صاحب القراءة ليس بثقة ، هو أصح قراءة من أبي بكر بن عياش ، وأبو بكر أوثق منه"[3].

وجاء في كتاب تاريخ ابن معين من رواية عثمان بن سعيد الدارمي (ت٢٨٠هـ):" وسألته عن حفص بن سليمان الأسدي الكوفي : كيف حديثه ؟ فقال : ليس بثقة " [4].

جاء في بعض الروايات عن يحيى بن معين أنه قال: ليس بشيء[5]، وصارت العبارة في رواية أخرى :"كان حفص كذّاباً"، فقد نقل ابن عدي في كتابه الكامل، عن الساجي، عن أحمد بن محمد البغدادي، قال سمعت يحيى بن معين يقول : كان

(١) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص ٥) .

(٢) تاريخ بغداد ٦/ ١٦٨، وينظر: المزي: تهذيب الكمال ٧/ ١٣، وابن حجر: تهذيب التهذيب: ٢/ ٣٤٥ .

(٣) الكامل في الضعفاء: ٢/ ٣٨٠ .

(٤) تاريخ ابن معين ص٩٧، وينظر: ابن حبان: كتاب المجروحين ١/ ٢٥٥، وابن عدي: الكامل في الضعفاء ٢/ ٣٨٠، والخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٨/ ١٨٦، والمزي: تهذيب الكمال ١٣/ ٧، وابن حجر: تهذيب التهذيب ٢/ ٣٤٥ .

(٥) ينظر: العقيلي: كتاب الضعفاء ١/ ٢٧٠، والذهبي: ميزان الاعتدال ٢/ ٣٢٠

حفص بن سليمان وأبو بكر بن عياش من أعلم الناس بقراءة عاصم ، وكان حفص أقرأ من أبي بكر ، وكان أبو بكر صدوقاً، وكان حفص كذَّاباً"[١].

وانتهى الأمر عند ابن الجوزي إلى القول: قال يحيى : ضعيف ، وقال مرة: ليس بثقة ، وقال مرة : كذاب"[٢])) اهـ.

قلت: كأن الأستاذ يرى أن الاضطراب في أقوال ابن معين دليل على عدم معرفته بحفص على الحقيقة من أجل ذلك اضطربت أقواله فيه، فينبغي أولاً تحرير القول في تكذيب ابن معين له الذي أبهمه الدكتور غانم في صدر كلامه.. ونص عليه في ثنايا البحث. ثم بعد ذلك نعرض لبقية الأقوال.

قال ابن عدي[٣]: أنا الساجي، ثنا أحمد بن محمد البغدادي، قال: سمعت يحيى بن معين، يقول: كان حفص بن سليمان وأبو بكر بن عياش من أعلم الناس بقراءة عاصم، وكان حفص أقرأ من أبي بكر، وكان أبو بكر صدوقًا، وكان حفص كذابًا.

وأحمد بن محمد البغدادي، كنت أظنه هو: أحمد بن محمد بن هانئ أبو بكر الطائي، ويقال: الكلبي الأثرم، وهو أحد أذكياء العالم.. قال ابن معين: كان أحد أبوي الأثرم جنيا!.

وله كتاب في علل الحديث ومسائل أحمد بن حنبل تدل على علمه ومعرفته[٤].

ولقد تبعت في ذلك المزي (رحمه الله) [٥] ثم استبان لي بعد تأمل وتحرير النقول أنه أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز البغدادي، وله روايتان عن ابن معين في شأن حفص القارئ:

---

(١) الكامل ٢/ ٣٨٠، وينظر المزي: تهذيب الكمال ٧/ ١٥، وابن حجر: تهذيب التهذيب ٢/ ٣٤٥.

(٢) كتاب الضعفاء والمتروكين ١/ ٢٢١ .

(٣) الكامل (٢/ ٣٨٠)، ورواها الخطيب كذلك في تاريخ بغداد (٨/ ١٨٦).

(٤) تاريخ بغداد (٥/ ١١٠).

(٥) إذ وقع له في ترجمة الحسن بن صالح بن حي من التهذيب (٦/ ١٨٠): (وقال زكريا بن يحيى الساجي، عن أحمد بن محمد البغدادي) فقال: (أظنه أبا بكر الأثرم)، والغريب أن المزي لم يعرفه مع عنايته بتراجم الرجال سنين طوالاً .. فقد ترجم الهيثم بن خالد، فقال: (أظنه البجلي الخشاب يروي عن شريك بن عبد الله ويروي عنه أحمد بن محمد البغدادي شيخ لزكريا بن يحيى الساجي). انظر تهذيب الكمال (٣٠: ٣٨١) .. فقد اشتبه عليه الأثرم بابن محرز لأني رأيته لا ينقل عن ابن محرز إلا بذكره لنسبه تامًا (أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز) وربما زاد (البغدادي).. فلما وقع له غير منسوب لم يعرفه.

الأولى منهما: سمعت يحيى بن معين يقول ـ وذكر أبا عمر البزاز كوفي ـ فقال: كان أبو عمر هذا كذاب[١].

والثانية: سمعت يحيى يقول: قال لي أيوب بن المتوكل ـ وكان من القراء البصراء ـ قال: قراءة أبي عمر البزاز أثبت من قراءة أبي بكر بن عياش، وأبو بكر أصدق منه. قال يحيى: وأبو عمر هذا كذاب[٢].

فالذي انقدح في ذهني أن ابن معين قد يستخدم إطلاق الكذب عند التفرد بما لا يُحتمل من الراوي، وأقرب مثال يحضرني على هذا ما رواه الحاكم (المستدرك)[٣]: من طريق أحمد بن سلمة، والحسين بن محمد القتباني، وإبراهيم بن أبي طالب، ومحمد بن إسحاق، وأحمد بن يحيى بن إسحاق الحلواني قالوا: ثنا أبو الأزهر.

وقد حدثناه أبو علي المزكي، عن أبي الأزهر، قال: ثنا عبد الرزاق، أنبأ معمر، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس (رضي الله عنهما)، قال: ((نظر النبي ﷺ إلي، فقال: يا علي أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة، حبيبك حبيبي، وحبيبي حبيب الله، وعدوك عدوي، وعدوي عدو الله، والويل لمن أبغضك بعدي)).

قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وأبو الأزهر بإجماعهم ثقة، وإذا تفرد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح، سمعت أبا عبد الله القرشي يقول: سمعت أحمد بن يحيى الحلواني، يقول لما ورد أبو الأزهر من صنعاء وذاكر أهل بغداد بهذا الحديث أنكره يحيى بن معين، فلما كان يوم مجلسه قال في آخر المجلس: أين هذا الكذاب النيسابوري الذي يذكر عن عبد الرزاق هذا الحديث، فقام أبو الأزهر، فقال: هو ذا أنا! فضحك يحيى بن معين من قوله وقيامه في المجلس، فقربه وأدناه، ثم قال له: كيف حدثك عبد الرزاق بهذا، ولم يحدث به غيرك؟ فقال: اعلم يا أبا زكريا ! أني قدمت صنعاء وعبد الرزاق غائب في قرية له بعيدة، فخرجت إليه وأنا عليل فلما وصلت إليه، سألني عن أمر خراسان،

---

(١) معرفة الرجال (١: ٥٤/ برقم ٣٨).

(٢) معرفة الرجال (١: ١١٣/ برقم ٥٤٦).

(٣) المستدرك (٣: ١٣٨/ برقم ٤٦٤٠).

فحدثته بها، وكتبت عنه وانصرفت معه إلى صنعاء، فلما ودعته، قال لي: قد وجب علي حقك فأنا أحدثك بحديث لم يسمعه مني غيرك، فحدثني (والله بهذا الحديث) لفظًا، فصدقه يحيى بن معين واعتذر إليه[1].

وحفص قد أكثر من غرائب الروايات، وليس من الثقة بمحل من تقبل أفراده ولذا تكلموا فيه.

ومن جانب آخر ينبغي أن نعلم أن إطلاق الكذب ليس بالضرورة الاتهام بالوضع، لأن المرء قد يجري الكذب على لسانه من غير قصد أو تعمد.

كما صح عن يحيى القطان أنه قال: ((لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث)).

وفي رواية: ((لم تر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث)).

---

(١) والقصة ذكرها كذلك الخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٤١ـ ٤٢) نقلاً عن الحاكم باختصار. والذي يظهر أن الحمل فيه على عبدالرزاق؛ فإنه رمي بالتشيع، وقد حاققه في ذلك ابن معين فاعترف بذلك، فيما رواه جعفر الطيالسي: سمعت بن معين، قال سمعت من عبد الرزاق كلامًا استدللت به على ما ذكر عنه من المذهب، فقلت له: أن أستاذيك الذي أخذت عنهم ثقات كلهم أصحاب سنة: معمر، ومالك، وابن جريج، والثوري، والأوزاعي، فعمن أخذت هذا المذهب؟ قال: قدم علينا جعفر بن سليمان، فرأيته فاضلاً حسن الهدي فأخذت هذا عنه.

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين، وقيل له: قال أحمد: إن عبيد الله بن موسى يُردُّ حديثه للتشيع. فقال: كان عبد الرزاق ـ والله الذي لا إله إلا هو ـ أغلى في ذلك منه مئة ضعف، ولقد سمعت من عبد الرزاق أضعاف ما سمعت من عبيد الله، وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي هل كان عبد الرزاق يتشيع ويفرط في التشيع؟ فقال: أما أنا فلم أسمع منه في هذا شيئًا، وقال عبد الله بن أحمد: سمعت سلمة بن شبيب، يقول: سمعت عبد الرزاق، يقول: والله ما انشرح صدري قط أن أفضل عليًا على أبي بكر وعمر، رحم الله أبا بكر وعمر وعثمان، من لم يحبهم فما هو مؤمن، وقال: أوثق أعمالي حبي إياهم. وقال أبو الأزهر: سمعت عبدالرزاق يقول: أفضل الشيخين بتفضيل علي إياهما على نفسه، ولو لم يفضلهما ما فضلتهما كفى بي ازدراءً أن أحب عليًا، ثم أخالف قوله. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٦/ ٢٧٩).

قلت ترجم ابن عدي أبا الأزهر في الكامل (١/ ١٩٢) وقال: أما هذا الحديث عن عبد الرزاق، وعبد الرزاق من أهل الصدق، وهو ينسب إلى التشيع، فلعله شبه عليه لأنه شيعي.

وذكر هذا الحديث كذلك في ترجمته لعبدالرزاق من كتابه المذكور (٥/ ٣١١١).. فالذي يظهر أنه مما لقنه عبدالرزاق بآخره، أو أنه وقع له على سبيل الخطأ عن بعض هؤلاء الشيعة ونسبه إلى معمر. (والله أعلم).

وقد فسرها الإمام مسلم تفسيرًا حسنًا فقال: (يقول يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب) [1]. اهـ.

ومن هذا الضرب عبدالله بن المحرر الجزري، قال ابن حبان: كان من خيار عباد الله ممن يكذب ولا يعلم، ويقلب الأخبار ولا يفهم[2]. وربما كان الكذب في حديث الناس لا في حديث رسول الله ﷺ. كما يُفسر به تكذيب أبي داود[3] لابنه عبدالله الحافظ الشهير [4]، ولم يضره ذلك.

قال ابن عدي: هو مقبول عند أهل الحديث، وأما كلام أبيه فيه فما أدري أيش تبين له منه[5].

وربما أطلق الكذب والمراد به الخطأ كما في لغة أهل الحجاز، كما في تكذيب النبي ﷺ لسعد بن عبادة[6].

وكما في تكذيب عبادة بن الصامت لأبي محمد أحد الصحابة (رضي الله عنهم)[7].

وكما في تكذيب سعيد بن جبير[8]، وعطاء بن أبي رباح[9]، وسعيد بن المسيب[10] لعكرمة.

---

(١) انظر لهذا وما سبق مقدمة الصحيح (ص١٧ ـ ١٨).

(٢) المجروحين (٢/ ٢٣).

(٣) انظر الكامل (٤/ ٢٦٥).

(٤) قال الذهبي في السير (١٣/ ٢٣١): ((لعل قول أبيه فيه أن صح أراد الكذب في لهجته لا في الحديث؛ فإنه حجة فيما ينقله، أو كان يكذب ويورِّي في كلامه، ومن زعم أنه لا يكذب أبدًا فهو أرعن، نسأل الله السلامة من عثرة الشباب، ثم إنه شاخ و ارعوى ولزم الصدق والتقى)).

(٥) الكامل (٤/ ٢٦٦).

(٦) كما في قصة الفتح عندما قال لأبي سفيان: يا أبا سفيان اليوم يوم الملحمة اليوم تستحل الكعبة... فلما مر رسول الله ﷺ بأبي سفيان، قال: ألم تعلم ما قال سعد بن عبادة ؟! قال: ما قال ؟ قال: كذا وكذا، فقال: كذب سعد، ولكن هذا يوم يعظم الله فيه الكعبة، ويوم تكسى فيه الكعبة. أخرجه البخاري في الصحيح (٤: ١٥٥٩/ برقم ٤٠٣٠).

(٧) في زعمه أن الوتر حق، فقال: (كذب أبو محمد)...صحيح ابن حبان (الإحسان) (٥: ٢١/ برقم ١٧٣١).

(٨) الكامل (٥/ ٢٧١).

(٩) الكامل (٥/ ٢٦٦).

(١٠) تاريخ دمشق (٤١/ ١١٠).

وكما في تكذيب الشعبي للحارث الأعور[١].

قال ابن حبان في (الثقات) [٢]: ((أهل الحجاز يسمون الخطأ كذبًا)).

وربما أطلق الكذب على الراوي لروايته الكذب ولو لم يكن هو الذي اختلقه وصنعه.

كما في الحديث الشريف: "من حدث عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"[٣]. وهو حديث صحيح مشهور.

فإما أن يكون وصف ابن معين لحفص من هذا الباب، أو يكون بالاعتبار الذي ذكرته أولاً، فترد هذه العبارة وتفسر وفق ألفاظه الأخرى.. كما سنبينه في وقفة تالية.

وأنا أتفق مع الأستاذ (وفقه الله) أن الذي يقرأ عبارات ابن معين في ضوء رواية ابن محرز، فسيتهمه خاصةً أن الرواية مختصة بالقراءة ولم تذكر فيها رواية الحديث، ولذا خشي أن يتجه بعض الجهلة أو المغرضين للتشكيك في القرآن بسبب هذا الطعن، خاصةً وأن قراءة عاصم يقرأ بها في معظم بلدان العالم الإسلامي.

وهذا ما دعاه (حفظه الله) إلى محاولة توجيه كلام ابن معين وتضعيفه بتفسيره بأنه قراءة غير دقيقة لقول أيوب بن المتوكل.

لكن ينبغي أن يكون التوجيه والتفسير على طريقة المحدثين، وبطريقة علمية مقبولة.. وهذا ما أحسب أنا سنصل إليه (بإذن الله تعالى).

وأنا أقر بأن عبارة ابن معين قاسية في حق حفص القارئ، لكنه معدود عند المحدثين في طبقة متعنتي النقاد الذين يغمزون الراوي بالغلطتين والثلاث[٤] ! فلا جرم أنه أطلق هذه اللفظة في حالة استدعت ذلك لا نعلمها، فكم من راو تركه الأئمة ولم يجترئوا على تكذيبه، وصرح ابن معين بكذبه:

---

(١) قال الذهبي في السير (٤/ ١٥٣): ((فأما قول الشعبي الحارث كذاب، فمحمول على أنه عنى بالكذب الخطأ لا التعمد، وإلا فلماذا يروي عنه ويعتقده يتعمد الكذب في الدين؟)).

(٢) الثقات (٦/ ١١٤).

(٣) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ٨)، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان (١: ٢١٢/ برقم ٢٩)، والضياء في المختارة (٢: ٢٦٨/ برقم ٦٤٧).

(٤) قال الذهبي في ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٧٢): ((وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني: متعنتون)).

١ ـ فهذا علي بن عاصم الواسطي كان من أهل الحديث ، ومن أجل الناس منزلة، وأكثرهم حضورًا وتحديثًا.

وقال يحيى بن جعفر البيكندي: كان يجتمع عند علي بن عاصم أكثر من ثلاثين ألفًا، وكان يجلس على سطح وله ثلاثة مستملين(١).

قال يعقوب بن شيبة: سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه، منهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك وتركه الرجوع عما يخالفه فيه الناس ولجاجته فيه وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتبه الوراقون له، ومنهم من قصته عنده أغلظ من هذا، وقد كان رحمه الله من أهل الدين والصلاح والخير البارع وشديد التوقي لكن للحديث آفات تفسده(٢).

وقال عمرو بن علي: فيه ضعف وكان إن شاء الله من أهل الصدق(٣). فانظر ما ذا قال فيه ابن معين، قال: كذاب ليس بشيء(٤). واستفصل يعقوب بن شيبة في شأنه فروى عنه قوله: ليس بشيء ولا يحتج به. قلت: ما أنكرت منه ؟ قال: الخطأ والغلط، ليس ممن يكتب حديثه(٥).

وقال ابن أبي خيثمة: قيل لابن معين: إن أحمد يقول: إن علي بن عاصم ليس بكذاب. فقال: لا والله ! ما كان علي عنده قط ثقة، ولا حدث عنه بشيء، فكيف صار اليوم عنده ثقة؟!(٦).

وهذا يؤيد ما ذهبت إليه من تفسير تكذيب ابن معين لحفص.

٢ ـ وهذا عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير بن العوام . سئل عنه أحمد فقال: ثقة لم يكن يكذب . وقال ابن معين: كذاب.

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٤٥٤).

(٢) تاريخ بغداد (١١/ ٤٤٧).

(٣) انظر تهذيب التهذيب (٧/ ٣٠٢ـ٣٠٤).

(٤) رواية ابن محرز (١: ٥٠/ برقم ٢).

(٥) تاريخ بغداد (١١/ ٤٥٠).

(٦) تاريخ بغداد (١١/ ٤٥٥).

وقال أبو داود: سمعت يحيي بن معين يقول جن أحمد يحدث عن عامر بن صالح[١].

٣ ـ وهذا عبدالرحيم بن زيد العمي. قال البخاري: تركوه. وقال الجوزجاني: غير ثقة. وقال أبو حاتم: ترك حديثه.وقال أبو زرعة: واه. وقال أبو داود: ضعيف

أما ابن معين فقال: كذاب. وقال مرة: ليس بشيء[٢].

٤ ـ أحمد بن صالح المصري وهو أحد الأئمة الثقات الأعلام.. لكن كان فيه كبر وتيه، فكذبه لذلك ابن معين.

قال معاوية بن صالح، عن ابن معين: أحمد بن صالح كذاب يتفلسف، رأيته يخطر في جامع مصر [٣].

فلم يكن ابن معين يتورع من تكذيب الكبار إذا تبين له في سيرتهم ما لا يروق، لا يحابي في ذلك أحدًا.

فتكذيب ابن معين لهؤلاء يدل على أن ابن معين يطلق التكذيب (أحيانًا) لا يريد به الاختلاق والوضع.

فأرى أنه ينبغي أن نفهم إطلاقه القول بكذب حفص القارئ في سياق أقواله الأخرى، فقد وردت عن ابن معين روايات في شأن حفص بن سليمان ليس فيها إطلاق الكذب كما مر معنا، وهذا سيعزز التفسير الذي اخترناه لمعنى كلمة (وكان حفص كذابًا).

فمرة قال: ليس بثقة كما في رواية الدارمي[٤]، والليث بن عبيد[٥].

وفي رواية أحمد بن محمد الحضرمي: ليس بشيء[٦].

---

(١) انظر ترجمته في الكامل (٥/ ٨٣)، الميزان (٢/ ٣٦٠).

(٢) انظر ترجمته في الكامل (٥/ ٢٨١)، الميزان (٢/ ٦٠٥).

(٣) انظر ترجمته في ميزان الاعتدال (١/ ١٠٤).

(٤) التاريخ برقم (٢٦٩).

(٥) الكامل (٢/ ٣٨٠).

(٦) الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٧٠).

وهذه العبارات فيها إجمال يحتاج لتفسير: ففي رواية الدارمي: (سألت يحيى بن معين عن حفص بن سليمان الأسدي الكوفي كيف حديثه؟ فقال: ليس بثقة).

فهذه فسرت أن مراد ابن معين بالتضعيف منصرف إلى الحديث والرواية وليس إلى العدالة، لأن السؤال اتجه إلى حديثه فكان هذا الجواب.

وكذلك رواية الليث بن عبيد : (سمعت يحيى بن معين يقول: أبو عمر البزاز صاحب القراءة ليس بثقة، هو أصح قراءة من أبي بكر بن عياش وأبو بكر أوثق منه).

فإنها صريحة في التفريق بين الرواية والقراءة، فقوله (ليس بثقة)، وقوله (أبو بكر أوثق منه) مختص برواية الحديث كما هو ظاهر اللفظ.

أما القراءة فقراءته أصح من قراءة أبي بكر بن عياش على رأي أيوب بن المتوكل، وهو من القراء البصراء.

أما قوله: (ليس بشيء) فهي تعني الضعف الشديد إذا قرأناها وفق أقواله الأخرى، ولذا لا يصح والحال ما ذكرت أن يصرف إطلاق ابن معين الكذب عليه إلى العدالة، بمعنى أنه يختلق الأحاديث ويضعها كما يدل عليه ظاهر كلام عبدالرحمن بن يوسف بن خراش الناقد المشهور.

كما لا يصح كذلك أن ينصرف فهمنا لعبارة ابن معين إلى ضعف الرجل مطلقًا في القراءة والرواية، لأن في ثنايا النص ما يردها، ثم إن شهرته بصحة الرواية ليست مأخوذة فقط عن قول ابن معين وقبله أيوب بن المتوكل بل هذا شيء متواتر عند المحدثين وغيرهم.

وهذا فيه إنصاف لحفص بن سليمان، كما أن ضعفه في الرواية مما لا يكاد يختلف فيه المحدثون والنقاد المهرة، ولا يضره هذا في القراءة.

وبعد هذا فهل تصح النتيجة التي توصل إليها الأستاذ الفاضل بقوله: ((ويترجح لدي أن ذلك كله قراءة غير دقيقة لقول أيوب بن المتوكل في حفص القارئ ، سواء كانت تلك القراءة من يحيى بن معين نفسه أو من الرواة عنه ، وعَزَّزَ تلك القراءة غير الدقيقة لقول أيوب ما كان قد انتشر من القول بتضعيفه نتيجة لنسبة كلمة شعبة بن الحجاج في حفص المنقري إليه ، لكن ابن الجزري

نقل قول ابن معين على نحو آخر ، قال : وقال يحيى بن معين : الرواية الصحيحة التي رويت عن قراءة عاصم رواية أبي عمر حفص بن سليمان)) اهـ.

قلت: يرى الأستاذ (وفقه الله) أن أقوال ابن معين ليست إلا تصرفًا في نقل كلام أيوب بن المتوكل أو فهمه، إما من قبله أو من قبل تلامذته.

ففي هذا تشكيك في أقوال ابن معين في الجرح والتعديل من وجهتين:

الأولى: من حيث اعتماده على أقوال الغير من غير تحرير ولا تمحيص، وربما من غير فهم.. وهذا يرده ما أسلفنا من ذكر طرف من منهج ابن معين في الجرح والتعديل.

والثانية: من حيث أن تلاميذ ابن معين يتصرفون في ألفاظه، بل ربما حرفوها.

وهذا غير صحيح، فعامة الاختلاف من جهة ابن معين نفسه، ويندر أن تجد في ذلك اختلاف تضاد، بل مؤدى هذه الألفاظ واحد، ويندر أن يكون بين ألفاظ الناقد الواحد تضاد، وما كان كذلك فيكون مرجعه لتغير الاجتهاد، أو ذلك راجع لطريقة السؤال عن الراوي، أو بالمناسبة التي قيل فيها ذلك القول.

ثانيًا : حول كلام ابن خراش في حفص والموقف منه:

قال الأستاذ[1]: ((ولا يخفى على القارئ أن ابن خراش قد أتى بألفاظ في تجريح حفص لم يأت بها أحد من قبله ، وهي تطعن في عدالته وتنسبه إلى الكذب ووضع الحديث . وهذا أمر لا يوجد ما يشير إليه في أقوال المعاصرين لحفص أو يدل عليه . ولعل من المناسب أن نذكر هنا أن ابن خراش هذا كان رافضياً يطعن على الشيخين ، فما بالك بمن هو دونهما[2])) اهـ.

قلت: نعم عبدالرحمن بن يوسف بن خراش (٢٨٣هـ) اتهم بالرفض!!، وجدت هذا عن الحافظ عبدان الأهوازي (٣٠٦هـ)، فيما رواه ابن عدي في (الكامل) [3]، قال: سمعت عبدان يقول: وحمل بن خراش الى بندار عندنا جزأين صنفهما في مثالب الشيخين، فأجازه بألفي درهم فبنى بذلك حجرة ببغداد ليحدث فيها فما متع بها، ومات حين فرغ منها.

---

(١) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (التعليقة الأخيرة) (ص ١٥) .

(٢) ينظر : السيوطي : طبقات الحفاظ ص ٢٩٧ .

(٣) الكامل (٤/ ٣٢١).

وتبعه محمد بن يوسف الحافظ (٣٩٠هـ) فيما رواه حمزة السهمي (٤٢٧هـ)، قال: سألت أبا زرعة محمد بن يوسف الجرجاني عن عبد الرحمن بن خراش، فقال: كان خرج مثالب الشيخين، وكان رافضيًا[1].

وهذا لا شك أنه منقول عن قول عبدان فيه.. فلم يدركه ولم يعاصره.

وهذا ضرب من الجرح المردود، فابن خراش من الحفاظ الكبار الذين كانت تعقد لهم مجالس التحديث والمذاكرة، وكان يقرن في زمانه بأبي حاتم وأبي زرعة، وربما حضر مجالسهما وذاكرهما وغيرهما من حفاظ زمانه.

فقد سلم له معاصروه ومن بعدهم بتمام المعرفة بهذا الشأن أما ما رمي به من التشيع فهذا ثابت عنه، ولا أرى أنه وصل إلى درجة الرفض، والقصة التي رواها عبدان في مثالب الشيخين، لم يذكرها كبار النقاد، ولست أدري ما الذي حصل بينه وبين عبدان، فقد غمزه في حفظه وروايته واتهمه بتصنيف المثالب، وهو متعنت كذلك متشدد، والخلاف في المذهب قد يؤدي إلى أكثر من ذلك.

ومما رماه به قوله: قلت لابن خراش: حديث (لا نورث ما تركناه صدقة)، قال: باطل! قلت: من تتهم في هذا الإسناد؟ رواه الزهري، وأبو الزبير، وعكرمة بن خالد، عن مالك بن أوس بن الحدثان، أتتهم هؤلاء ؟ قال: لا إنما أتهم مالك بن أوس.

عقب الذهبي على هذا بقوله: لعل هذا بدر منه وهو شاب؛ فإني رأيته ذكر مالك بن أوس بن الحدثان في (تاريخه)، فقال: ثقة.

فانظر كيف حصل من التثبت ما يشكك في القصة الآنفة.

وقال ابن عدي: وسمعت أحمد بن محمد بن سعيد المعروف بابن عقدة يقول: كان بن خراش في الكوفة إذا كتب شيئًا من باب التشيع يقول لي هذا لا ينفق إلا عندي وعندك يا أبا العباس[2].

فهذا ثابت عليه التشيع ولكنه في حد ذاته ليس جرحًا ترد به الرواية إذا سلم معتنقه من الرفض أو الطعن في الصحابة، فمثل هذا يخرج عن حد العدالة، ولكن في مثل شأن هذا الرجل جليل القدر ينبغي أن يتأنى في أمره.

---

(١) سؤالات السهمي برقم (٣٤١).

(٢) الكامل (٤/ ٣٢١).

فهذا ابن عدي ينقل عن شيخه الناقد أبي نعيم عبد الملك بن محمد (٣٢٣هـ): أنه سمعه يثني على بن خراش، وقال: ما رأيت أحفظ منه لا يذكر له شيخ من الشيوخ والأبواب إلا مر فيه[1].

وقال الخطيب: كان أحد الرحالين في الحديث إلى الأمصار، وممن يوصف بالحفظ والمعرفة[2].

وقال ابن المنادي: كان من المعدودين المذكورين بالحفظ والفهم للحديث والرجال[3].

وهذا ابن عدي يبرأه من تهمة الكذب الذي هو دين الشيعة الغلاة.. قال ابن عدي: وابن خراش هذا هو أحد من يذكر بحفظ الحديث من حفاظ العراق، وكان له مجلس مذاكرة لنفسه على حدة، إنما ذكر عنه شيء من التشيع كما ذكره عبدان فأما الحديث فأرجو أنه لا يتعمد الكذب[4].

وهذا هو الحق في شأنه، كما أنه لا يمكن أن يتهم في شأن الرواة، فهو ممن يعتمد قوله في جرحهم وتعديلهم[5].. وقد صنف تاريخًا حافلاً اعتمده المؤرخون من أهل السنة، وهذا اعتراف منهم بتقدمه في هذه الصنعة.

الغريب أنه لم يطعن فيه بالرفض أحد ممن يعتمد قوله ممن أدركه من النقاد الكبار البخاري ومسلم وأبو زرعة وأبو حاتم وابن وارة الرازيين، وغيرهم.. فهم أعرف به، ولا من أهل بغداد ونقادهم الكبار. فلو كان رافضيًا غاليًا فماذا عساه يصنع بحديث أهل السنة ورواتهم من التبحر في ذلك والتقدم فيه بل والتصنيف فيه، فهل للرافضة من حديث وعلل ورجال، هذا ليس لهم ولا كرامة من هذا العلم شيء يذكر إلا الكذب.. وهذا لم يجرب عليه شيء من ذلك ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١١١﴾﴾ [البقرة: ١١١].

---

(١) الكامل (٤/ ٣٢١).

(٢) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٨٠).

(٣) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٨٠).

(٤) الكامل (٤/ ٣٢١).

(٥) ذكر من يعتمد قوله برقم (٣٦٤).

فلو وجد عليه أدنى شيء مما رمي به لذكره ابن عدي في (كامله).. فهو أول من صنفه في الضعفاء، وحط عليه تبعًا لشيخه عبدان الأهوازي.

وعبدان من الكبار الذين يقبل قولهم في الرواة جرحًا وتعديلاً، إلا أنه كانت فيه جلافة وشدة على الكبار[1]، فما بالك بابن خراش الذي يخالفه في المذهب.

فالذي أراه أن يدرس حال هذا الرجل[2] وينظر في كلامه في الرواة هل فيه حط على أهل السنة وخاصة أهل الشام، وموقفه من ضعفاء الشيعة، حتى نتبين أمره فقد رأيت ابن حجر عرض به في مقدمة كتاب (اللسان)[3]، فقال: ((وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب؛ وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة وعبارة طلقة، حتى أنه أخذ يلين مثل: الأعمش، وأبي نعيم، وعبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث وأركان الرواية، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلاً ضعفه، قبل التوثيق.

ويلتحق به عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ فإنه من غلاة الشيعة بل نسب إلى الرفض فيتأنى في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد)).

قلت: ومن هذا ثلب عبدان الأهوازي لعبدالرحمن بن يوسف بن خراش، وتفرده بذكر معايبه، وتتبع هناته وسقطاته في الأسانيد التي لم يذكرها سواه.

وليته إذ أشار إليه ذكر أدلته على ذلك، كما ذكر منتقدوه أدلة خطأه هو!..

أما كونه من غلاة الشيعة فهذا إنما أخذه ابن حجر من كلام عبدان فيه ليس إلا، وعليه مشى الذهبي[4] وابن ناصر الدين[5].

---

(١) ترجمت له ترجمة محررة وموسعة في كتابي (زوائد رجال ابن حبان) (٣/ ١٤٢١ ـ ١٤٣٩) ونقلت فيها بعض ما ورد في شأنه من جرح مردود، فنحن هنا كذلك لا نقبل ما حط به على ابن خراش.

(٢) وهو ما أعددت له.

(٣) اللسان (١/ ٩٥).

(٤) في الميزان (٢/ ٦٠٠).

(٥) بديعة الزمان (ص١٢١).

وقد استوقفني سؤال وجهه حمزة السهمي في (سؤالاته) للحافظ الثقة أحمد بن عبدان محدث الأهواز (٣٨٨هـ)، فقال: سألت أحمد بن عبدان عن عبدالرحمن بن يوسف بن خراش يقبل قوله: قال لم أسمع فيه شيئًا[١].

فقوله : (يقبل قوله).. هذا ظاهر أن السؤال نابع عن معرفة السائل والمسؤول بحاله في التشيع، فحن على قبول قوله في الجرح والتعديل حتى يتبين لنا خلافه، ولم أجد الخطيب وهو من أهل بلده طرحه بل ملء كتابه بأقواله ومن بعده كافة المؤرخين حتى الذين غمزوه ولينوه.

أما قول الأستاذ: إنه ((أتى بألفاظ في تجريح حفص لم يأت بها أحد من قبله ، وهي تطعن في عدالته وتنسبه إلى الكذب ووضع الحديث . وهذا أمر لا يوجد ما يشير إليه في أقوال المعاصرين لحفص أو يدل عليه)) .

فهذا لا شك فيه أنه جرح شديد، وقد سبقه به ابن معين ولعله مشى على منواله، وإن كان هو له بصر ومعرفة ويمكن أن يؤول كلامه على ما ذكرناه من وقوفه على أحاديث باطلة ومنكرة فاتهم بها حفصًا.

أما أنه هو الذي كذب واختلق الموضوعات فهذا شيء لا يقر عليه ابن خراش بتاتًا.. ولا يقبل منه ذلك.

المقصد السادس: مناقشة مسألة تعارض الجرح والتعديل وغيرها:

قال الأستاذ[٢]: ((والخلاصة هي : أن علماء الجرح والتعديل نسبوا حفص بن سليمان القارئ إلى الضعف في الحديث ، مستندين إلى قول شعبة : إنه كان يستعير كتب الناس فينسخها ، ولا يردها . وإلى قول أيوب : أبو بكر أوثق من أبي عمر . وكلا الأمرين لا يصلح أن يكون علة لتضعيفه ، أما الأول فقد بان أنه وَهْمٌ ، وأما الثاني فإن قول أيوب يمكن أن يعني أن حفصاً ثقة لكن شعبة أوثق منه . وسوف أعود لمناقشة ذلك بعد عرض أقوال الموثقين لحفص)) اهـ.

(١) سؤالات السهمي برقم (٣٤١).

(٢) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص ٦) .

قلت: سبق أن بينا أن الرواية المذكورة عن شعبة ليست بجرح في حق من قيلت فيه وهو (حفص المنقري) بأدلة ذكرناه هناك، فنقلها إلى ترجمة حفص القارئ على سبيل الوهم لا يجعلها سببًا لجرحه كذلك.

وما ذكره من أن علماء الجرح والتعديل نسبوا حفص للضعف في الحديث من أجل هذه الرواية غير صحيح، هذا لو تنزلنا بأنها من قبيل الجرح، وذلك أني لم أر من ساقها واعتمدها في تضعيف الرجل سوى البخاري في (الضعفاء الصغير)، وتبعه في ذلك العقيلي في (الضعفاء)، وابن حبان في (المجروحين)، وابن عدي في (الكامل).. وهؤلاء الثلاثة إنما هم في المرتبة الثانية بعد أهل النقد الأوائل، وربما يقع لهم الوهم بالتقليد، وكان هذا كذلك.

وأصرح من جعلها جرحًا في الرجل هو ابن حبان بقوله: ((وكان يأخذ كتب الناس فينسخها، ويرويها من غير سماع))[1]. ولا نقره على هذا الفهم! فأين ذهبت أقوال بقية النقاد الكبار ؟ الذين لهم اجتهادهم الخاص المعروف.. هو ما تراه في الوقفة التالية.

وأما ما فهمه الأستاذ من كلام أيوب بن المتوكل فهي قراءة ظاهرية للفظه، ولم يقرأها ضمن سياق العبارة فالذي أراه أن قوله: (أبو عمر البزاز أصح قراءة من أبي بكر بن عياش) واضح أنه خاص بصحة روايته القراءة.

وأن عبارة: (وأبو بكر أوثق من أبي عمر) عبارة مستأنفة أراد بها بيان حاله، وهي عبارة غير صريحة، فكما أنها تحتمل التوثيق، تحتمل ضعفه كذلك! والقرائن تدل على ذلك.

قال الأستاذ الفاضل[2]: ((إن ما تقدم من بيان لأقاويل المُجَرِّحِينَ لحفص بن سليمان الأسدي، وأقوال المُعَدِّلِينَ له، يقتضي إعادة النظر في الموضوع كله، في ضوء الحقائق التي تكشفت من خلال البحث، وعلى النحو الآتي :

(١) إن تضعيف حفص بن سليمان القارئ في الحديث يحتاج إلى مراجعة، بل قد يحتاج إلى تعديل وتصحيح ، وذلك بتغليب أقوال المعدِّلين له، لأن

(١) المجروحين (١/ ٢٥٥).

(٢) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص ٩) .

التعديل يُقبل من غير ذكر سببه ، على الصحيح المشهور ، ولا يُقبل الجرح إلا مُبَيَّن السبب[١].

وقد اتضح أن سبب تضعيف حفص بن سليمان القارئ الرئيس هو قول شعبة بن الحجاج ، وقد بان أن شعبة كان يعني حفص بن سليمان المنقري البصري، ويؤكد ذلك أن ابن سعد نقل عن شعبة أن حفصاً المنقري كانت لديه كتب استفاد منها أخو زوجته أشعث بن عبد الملك في معرفة مسائل الحسن، لأن حفصاً هذا كان أعلمهم بقول الحسن. لأن حفصاً هذا كان أعلمهم بقول الحسن[٢].

ولا يخفى أن تضعيف يحيى بن معين لحفص القارئ كان مبنيًا على فهم غير دقيق لقول أيوب بن المتوكل ، على نحو ما بيَّنت من قبل . وبناء على ذلك ينبغي أن يعتمد قول الإمام أحمد بن حنبل في توثيق حفص القارئ ، ويحمل ما ورد من تضعيف على حفص آخر ، لأن وجود عدد من الأشخاص يحملون اسم حفص بن سليمان قد أوقع بعض العلماء في الخلط بينهم...)) اهـ.

قلت: أثبتنا فيما سبق بما لا يدع مجالاً للشك أن قول ابن معين مبني على حقائق وليس على قراءة غير دقيقة.. فلا نعيد مناقشته هنا، لكن لي تعقيب على اعتماد قول أحمد ووصفه بأنه (توثيق) وما قاله أحمد في حفص لا يصل إلى درجة التوثيق هذا لو سلمنا به وقبلناه، مع أنا قد تحفظنا عليه فيما مضى، ورجحنا ما يتفق مع أقوال غيره من النقاد ليستقيم الحال ولا يكون هناك نوع تناقض في أقوال الإمام أحمد.

وما أود التعقيب عليه في هذه الوقفة هي القاعدة التي اعتمدها في ترجيح تعديل حفص على جرحه وهي قوله: (التعديل يُقبل من غير ذكر سببه ، على الصحيح المشهور ، ولا يُقبل الجرح إلا مُبَيَّن السبب).

وهذا هو الصحيح المقرر عندهم، ولكن ذلك في حال حفص لا يستقيم لأنا لم نجد تعديلاً صريحًا يفزع إليه في حاله ويمكن أن يرجح على قول أئمة

---

(١) ينظر: السيوطي: تدريب الراوي ١/ ٢٠٢ .

(٢) ينظر: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٧٦ .

النقد الذين جرحوه، وما ذكر الأستاذ معترض عليه، كما أنه صدر بعضه ممن ليس من النقاد الذين يقبل قولهم في جرح الرجال وتعديلهم إما بسبب ضعف البعض أو عدم الأهلية أو التوسع والتكلف في فهم عبارات الثناء .. على ما بيناه في مواضعه.

ثم إن الأستاذ بكلامه هذا كأنه يقرر أن جرح حفص غير مفسر وهو في الواقع مفسر في كلام غير واحد ممن جرحه.

فكل من قال فيه (ضعيف الحديث) أو (منكر الحديث) أو (متروك الحديث).. دل قوله على أن سبب ضعفه وتركه النكارة الواردة في مروياته بل صرح بعضهم بذلك فقال: (أحاديثه كلها مناكير).

وأصرحهم في ذلك زكريا الساجي إذ فصل بقوله: (يحدث عن سماك، وعلقمة بن مرثد، وكذلك عن قيس بن مسلم، وعاصم بن بهدلة أحاديث بواطيل).

وابن حبان في قوله: (كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل).

وابن عدي في قوله: (عامة حديثه عن من روى عنهم غير صحيحة).

وفي قوله: (روى عن علقمة أحاديث مناكير لا يرويها غيره).

وهؤلاء جميعًا من أهل السبر والتتبع.

فهذا جميعه من الجرح المفسر الذي تعلقه بضبط الرواية لا بالعدالة كما قد يفهم من بعض الأقوال التي رددناها في موضع من هذا الوقفات.

ولو سلمنا أن هذا الجرح غير مفسر، فلا نسلم بأن ما ذكر فيه من تعديل هو توثيق صريح على ما بينا في مناقشاتنا السابقة، فنجري على حفص قاعدة (أن من خلا من المجروحين من تعديل قبل الجرح فيه مجملاً غير مبين السبب إذا صدر من عارف)[1] وهو هنا صدر من أئمة الناس في هذا الباب.

والراجح في مسألة تعارض الجرح والتعديل تقديم الجرح، قال الخطيب[2]: ((اتفق أهل العلم على أن من جرحه الواحد والاثنان وعد له مثل عدد من جرحه، فإن الجرح به أولى؛ والعلة في ذلك أن الجارح يخبر عن أمر

(١) فتح المغيث (١/ ٣٠٨).

(٢) الكفاية (ص١٠٥-١٠٦).

باطن، قد علمه ويصدق المعدل ويقول له: قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها، وتفردت بعلم لم تعلمه من اختبار أمره، وإخبار المعدل عن العدالة الظاهرة لا ينفى صدق قول الجارح فيما أخبر به فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل)).

قال السخاوي في (فتح المغيث) [١]: قال ابن عساكر: ((أجمع أهل العلم على تقديم قول من جرح راويًا على قول من عدله)).

قلت: ولهم في ذلك تفصيلات ليس هذا مجال ذكرها.

المقصد السابع: طبقات مجرحيه وخلاصة القول فيه:

قال الأستاذ[٢]: ((أما أقوال علماء الجرح والتعديل الذين جاءوا بعد الجيل الأول من طبقة شعبة ويحيى بن معين والإمام أحمد والبخاري، فإنهم كانوا ينقلون ما قاله هؤلاء الأعلام، على ما فيه من أوهام وخلط، وقد يتصرفون في العبارة بما يزيد من شدة النقد والتجريح لحفص بن سليمان القارئ، وغَطَّتْ أقاويل التجريح أقوال التوثيق حتى نُسِيَتْ تقريباً، على نحو ما لاحظنا في النص الذي نقلناه عن ابن الجوزي من قبل)).

قلت: لا نسلم بما ذكر الأستاذ في هذه القطعة من كلامه: فتقسيمه النقاد إلى أجيال وطبقات كلام صحيح، ولكن فيه خلط بين طبقاتهم، فسأرتب كل من تعرض لحفص بن سليمان على طبقاتهم لنتبين علاقة كل طبقة بسابقتها وأثرها عليها، مع توثيق كل ناقد من كتاب الذهبي (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) بتحقيق عبدالفتاح أبو غدة (رحمه الله تعالى).

الطبقة الأولى. شعبة بن الحجاج (١٦٠هـ) [٣] وهو الذي مهد هذا العلم لأهل العراق.

الطبقة الثانية. أبو بكر بن عياش (١٩٣هـ) [٤]، ووكيع (١٩٧هـ) [٥]، ويحيى القطان (١٩٨هـ) [٦].

---

(١) فتح المغيث (١/ ٣٠٨-٣٠٩).

(٢) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص ٩).

(٣) ذكر من يعتمد قوله برقم (٥).

(٤) ذكر من يعتمد قوله برقم (٧٥).

(٥) ذكر من يعتمد قوله برقم (٤٩).

(٦) ذكر من يعتمد قوله برقم (٨٧).

الطبقة الثالثة - على رأس هذه الطبقة عبدالرحمن بن مهدي (١٩٨هـ)، ولا يوجد فيها أحد ممن تكلم في حفص.

الطبقة الرابعة - ابن معين (٢٣٣هـ) [١]، وابن المديني (٢٣٤هـ) [٢]، وأبو الربيع الزهراني (٢٣٤هـ) [٣]، وأحمد (٢٤١هـ) [٤].

الطبقة الخامسة - البخاري (٢٥٦هـ) [٥]، والجوزجاني [٦]، ومسلم (٢٦١هـ) [٧]، وأبو زرعة (٢٦٤هـ) [٨]، وأبو حاتم (٢٧٧هـ) [٩] الرازيان.

الطبقة السادسة - الترمذي (٢٧٩هـ) [١٠]، وعبدالرحمن بن يوسف بن خراش (٢٨٣هـ) [١١]، وعلي بن الجنيد (٢٩١هـ) [١٢]، وأبو بكر البزار (٢٩٢هـ) [١٣]، صالح جزرة (٢٩٣) [١٤]، والنسائي (٣٠٣هـ) [١٥].

الطبقة السابعة - زكريا الساجي (٣٠٧هـ) [١٦].

الطبقة الثامنة - أبو جعفر العقيلي [١٧].

(١) ذكر من يعتمد قوله برقم (١٦٧).
(٢) ذكر من يعتمد قوله برقم (١٧٢).
(٣) ذكر من يعتمد قوله برقم (٢٠٤).
(٤) ذكر من يعتمد قوله برقم (١٦٨).
(٥) ذكر من يعتمد قوله برقم (٢٧٠).
(٦) ذكر من يعتمد قوله برقم (٢٨٢).
(٧) ذكر من يعتمد قوله برقم (٢٨٩).
(٨) ذكر من يعتمد قوله برقم (٢٧٩).
(٩) ذكر من يعتمد قوله برقم (٢٨٠).
(١٠) ذكر من يعتمد قوله برقم (٣٦٢).
(١١) ذكر من يعتمد قوله برقم (٣٦٤).
(١٢) ذكر من يعتمد قوله برقم (٣٨١).
(١٣) ذكر من يعتمد قوله برقم (٣٧٦).
(١٤) ذكر من يعتمد قوله برقم (٣٦٩).
(١٥) ذكر من يعتمد قوله برقم (٣٦٣).
(١٦) ذكر من يعتمد قوله برقم (٤١٩).
(١٧) ذكر من يعتمد قوله برقم (٤٥٠).

الطبقة التاسعة - أبو حاتم ابن حبان (٣٥٤هـ)[1]، وأبو أحمد بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)[2]، وأبو أحمد الحاكم (٣٧٨هـ)[3].

الطبقة العاشرة - أبو عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)[4].

الطبقة الحادية والثانية عشرة - لا يوجد فيهما أحد.

الطبقة الثالثة عشرة - أبو علي ابن حزم (٤٥٦هـ)[5]، وأبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ).

وبهذه الطبقة ختم المتكلمون في حفص القارئ ولم يبق إلا من له اختيار من أقوال النقاد وهما الذهبي (٧٤٨هـ)، وابن حجر (٨٥٢هـ) وغيرهما.

وجميع الطبقات متصلة السماع والأخذ، كل أهل طبقة عمن فوقهم، وبهذا اتصلت سلاسل هذا العلم ونقل المتأخر عن المتقدم، ولا شك أن الطبقات الست الأول عليها مدار الجرح والتعديل ومعرفة أحوال الرواة، ونخص منها بالذكر الطبقتين الرابعة والخامسة، وأهلها أكثر من تكلم في الرواة وجرح وعدل ولحفص نصيب كبير من كلامهم فيه.

أما دعوى أنهم ينقلون ما قاله أئمة النقد على ما فيه من أوهام وخلط، هذا غير صحيح، لأن الوهم المذكور لا أثر له كما قدمنا، وجر هذا الخطأ الذي وقع فيه بعضهم على جميع ما نقلوه مجانب للصواب.

أما تصرفهم في العبارات فكل ناقد له أسلوبه الخاص كما قدمنا، فمن كان منهم متشددًا متعنتًا أعدنا قوله للمتوسط المعتدل، وحفص تكلم فيه جميع طوائف النقاد متشددين ومعتدلين ومتساهلين.

فعلى رأس المتشددين ابن معين وأبو حاتم وابن خراش.

وعلى رأس المعتدلين ابن المديني وأحمد وأبو زرعة.

---

(١) ذكر من يعتمد قوله برقم (٤٨٧).

(٢) ذكر من يعتمد قوله برقم (٤٩٠).

(٣) ذكر من يعتمد قوله برقم (٥٠٠).

(٤) ذكر من يعتمد قوله برقم (٥٠١).

(٥) ذكر من يعتمد قوله برقم (٥٦٥).

وعلى رأس المتساهلين الترمذي والدارقطني.

والخلاصة: أن هؤلاء النقاد جميعًا لكل منهم منهجه الخاص وطريقته في البحث عن أحوال الرواة وتمحيص أخبارهم بما فيهم متأخريهم كالعقيلي وابن حبان وابن عدي فمنهجهم قائم على سبر أحوال الرواة بالنظر في كلام النقاد المتقدمين، ثم البحث في أحاديث الرواة عما يؤيد كلامهم فصنيعهم من باب تفسير جرح المتقدمين بجمع مناكير وأباطيل الرواة، لذا لا غنى عن أقوالهم في الجرح والتعديل.

وابن حبان متشدد سليط اللسان، وابن عدي والعقيلي من المتوسطين فتصويرهم على أنهما مجرد مقلدين لا يستقيم مع رحلاتهم الواسعة في تتبع الرواة وجمع مناكيرهم وأباطيلهم،

وتصنيف ذلك في كتبهم (الضعفاء)، (المجروحين)، و(الكامل).

وهذه الكتب الثلاثة هي ينبوع معرفة الضعفاء، فوقوعهم في بعض الأوهام لا يسقط جهدهم الكبير، فمن ذا الذي لا يهم ولا يخطئ؟!. وقديمًا قال ابن معين: ((لست أعجب ممن يحدث فيخطئ، إنما العجب ممن يحدث فيصيب)) [(١)].

قال الأستاذ الفاضل[(٢)]: ((ذكر المزي في (تهذيب الكمال) سبعة وعشرين شيخاً روى عنهم الحديث حفص بن سليمان القارئ[(٣)]، وقد تتبعتهم في (تقريب التهذيب) لابن حجر فوجدته يصف خمسة عشر منهم بـ(ثقة) ، وعشرة منهم بـ (صدوق) ، وواحد بـ (لا بأس به) ، وواحد وصفه بمجهول ، وهو كثير بن زاذان ، الذي سأل عثمان بن سعيد الدارمي يحيى بن معين عنه ، فقال :" قلت يروي (أي حفص القارئ) عن كثير بن زاذان من هو ؟ قال : لا أعرفه[(٤)]"، لكن ابن حجر ذكره في التهذيب وقال : كثير بن زاذان النخعي الكوفي ، وذكر جماعةً

(١) تاريخ الدوري (٣: ١٣/ برقم ٥٢).

(٢) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص ١١ ـ ١٢) .

(٣) تهذيب الكمال ٧/ ١١ ـ ١٢ .

(٤) ينظر ابن عدي: الكامل في الضعفاء ٢/ ٣٨٠ ، والخطيب البغدادي: تاريخ بغداد ٨/ ١٦٨ .

من الرواة الذين رووا عنه سوى حفص ، وذكر نقلاً عن الخطيب البغدادي أنه كان مؤذن النخع[١].

وذكر المزي خمسة وثلاثين راوياً أخذوا عن حفص بن سليمان القارئ، وقد تتبعت ما قاله فيهم ابن حجر في تقريب التهذيب ، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ، فوجدت أن معظمهم موصوف بأنه (ثقة) أو (صدوق).

وإذا نظرنا إلى حال شيوخ حفص القارئ وحال معظم تلامذته من حيث وصفهم بالثقة والصدق فإن من المناسب أن يكون حفصٌ كما وصفه وكيع بأنه : ثقة ، أو كما وصفه الإمام أحمد بأنه : صالح ، وأن نَعُدَّ كل ما وُصِفَ به من ألفاظ التجريح من باب الوهم والخلط الذي كان سببه نسبة القول بأخذ كتب الناس ونسخها إليه ، وعدم الدقة في فهم قول أيوب بن المتوكل : إن أبا بكر شعبة أوثق منه)). اهـ.

قلت: ذكر المزي (٢٧) شيخًا لحفص بن سليمان، واستدركت عليه (١٧) شيخًا، فيكون مجموع شيوخه على هذا (٤٤) شيخًا.

وذكر من التلاميذ (٣٥) واستدركت عليه (٢٧) راويًا فيكون المجموع (٦٢) تلميذًا.

وقد تركنا للمتعقب مجالاً في الزيادة، فإن هذا باب يصعب حصره في حق رواة الحديث. وعلى هذا فتكون إحصائية الأستاذ غير دقيقة في الواقع.

وما قرره من أن حفصًا يناسب أن يكون ثقة بين ثقات أو صالحًا بين عدول شيوخًا وتلاميذ.. كلام نظري لا يستقيم مع قواعد الجرح والتعديل، فليس كل من حدث عن الثقات يكون ثقة، فكم من راو ضعيف حدث عن شيخ ثقة، وليس كل من حدث عنه الثقات صار بذلك ثقةً عدلاً.

فالمحدثون يكتبون عن الرواة على ثلاثة أنحاء: يكتبون عن الراوي للاحتجاج، ويكتبون عن بعض الرواة للاعتبار برواياتهم، ويكتبون عن البعض للمعرفة فحسب، والضرب الأخير في عداد من لا يروى عنه ولا يحتج بحديثه.

---

(١) تهذيب التهذيب ٨/ ٣٦٩ .

ولا ينتفع الراوي برواية الثقة عنه إلا إذا كان في عداد المجهولين، أما إذا كان ضعيفًا لم تنفعه رواية الثقة عنه، اللهم إلا إن كان ممن عرف عنه أنه لا يحدث إلا عن ثقة.. كعبد الرحمن بن مهدي والقطان وغيرهما[1].

وقد عقد ابن أبي حاتم لهذه القضية في (الجرح والتعديل):

(باب في رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تقويه، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه):

وقال فيه: ((سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟ قال: إذا كان معروفًا بالضعف لم تقوه روايته عنه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه.

وقال: سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوى حديثه؟ قال: أى لعمرى ! قلت: الكلبي روى عنه الثوري ؟! قال: إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يتكلم فيه، قال أبو زرعه: حدثنا أبو نعيم، نا سفيان، نا محمد بن السائب الكلبي (وتبسم الثوري).

قال أبو محمد: قلت لأبي ما معنى رواية الثوري عن الكلبي وهو غير ثقة عنده ؟ فقال: كان الثوري يذكر الرواية عن الكلبي على الإنكار والتعجب، فتعلقوا عنه روايته عنه، وإن لم تكن روايته عن الكلبي قبوله له)) [2].

والنتيجة الصحيحة لهذا الحصر مقلوبة على الأستاذ؛ وذلك أن حفص بن سليمان المقرئ إذا كان بين ثقتين أو عدلين في الإسناد، وكان الحديث فردًا أو مما يستنكر، فلا يكون الحمل إلا عليه؛ لما استقر في أذهان المحدثين منذ زمن الرواية إلى يومنا هذا أنه ضعيف الحديث.

وهذه النتيجة هي التي عَرف بها المحدثون أهل الاستقراء والتتبع ضعف الرواة المجاهيل فما بالك بالمعروفين بالضعف كحفص المقرئ.

---

(١) انظر زوائد رجال صحيح ابن حبان (المدخل) (١/ ١٦٨ ـ ١٨٧) ذكرت هناك (٤٣) راويًا ممن قيل لا يروي إلا عن ثقة.. وفي بعضهم بحث ونظر.

(٢) انظر الجرح والتعديل (٢/ ٣٦).

هذا إذا سلمنا بصحة استنتاج الأستاذ فإن فيه نظر؛ إذ لم يستوعب الشيوخ والتلاميذ (على ما قدمنا).

قال الأستاذ[1]: ((لعل مما يُعَزِّزُ هذه النتيجة أن تُعْقَدَ دراسة لمرويات حفص بن سليمان القارئ من الأحاديث ، ومروياتِ مَن يشاركه في الاسم ، ويُدْرَسَ حال رجالها ، وتُوَازَنَ بمرويات غيرهم من المحدثين ، للتحقق مما ورد عند ابن حبان من أن حفصاً كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ، أو نحو ذلك مما نسبه إليه بعض العلماء بعد أن صنفوه في الضعفاء والمتروكين ، وأرجو أن أتمكن من القيام بمثل هذه الدراسة في المستقبل ، أو يقوم بها غيري ممن هو أكثر معرفة مني بعلم الحديث .

والخلاصة التي يمكن ننتهي إليها من العرض السابق ونختم بها هي القول : إن حفص بن سليمان الأسدي كان إماماً في القراءة ، ضابطاً لها ، أفنى عمره في تعليمها ، بدءاً ببلدته الكوفة التي نشأ فيها ، ومروراً ببغداد التي صارت عاصمة الخلافة ، وانتهاء بمكة المكرمة مجاوراً بيت الله الحرام فيها ، وهو في أثناء ذلك أبدى اهتماماً برواية الحديث النبوي الشريف ، لكنه لم يتفرغ له تفرغه للقراءة ، ومن غير أن يتخصص فيه ، لكن ذلك لا يقلل من شأنه أو يكون سبباً للطعن في عدالته، بعد أن اتضح أن تضعيفه في الحديث كان نتيجة البناء على وَهْم وقع فيه بعض العلماء المتقدمين ، ويكفيه فخراً أن القرآن الكريم يُتْلَى اليوم بالقراءة التي رواها عن شيخه عاصم بن أبي النجود في معظم بلدان المسلمين ، ونرجو أن ينال من الثواب ما هو أهل له ، وما هو جدير به ، شهدنا بما علمنا ، ولا نزكي على الله أحداً)) اهـ.

قلت: أتفق مع الأستاذ في جلالة حفص القارئ، ودرايته ومعرفته بالقراءة، أما في الحديث فقد استبان الصبح لذي عينين، (فهو ضعيف بالإجماع) وهي خلاصة ما انتهى إليه بحثي عن حاله وأحواله.

---

(١) حفص بن سليمان راوي قراءة عاصم بين الجرح والتعديل (ص ١٢) .

وأما بشأن دراسة حديثه فإن الراوي إذا كان متروكًا، أو غلب على مروياته المناكير، فإنه لا فائدة كبيرة ترجى من دراسة حديثة.؛ إذ أنه لو كان حديثه صالحًا للاحتجاج لذكر في دواوين السنة المشهورة، فلا يوجد له في الستة إلا حديثين: واحد في (سنن الترمذي) [1] وضعفه الترمذي، وآخر في (سنن ابن ماجه)[2]. وضعفه بسببه السخاوي[3] وغيره. وليس له في (المسند) على سعته شيء يذكر.

وهذا ما ظهر لي أخيرًا في شأن دراسة حديثه، بعد أن كنت قد عقدت العزم على دراسة حديثه، ثم شاء الله بعد جمع المادة العلمية بكاملها أن أفقدها !، فكانت خيرة لي أن لا أضيع وقتي في أمر قد انقضى وأبرم منذ القرن الثاني (والله المستعان).

***

(١) السنن (٥: ١٧١/ برقم٢٩٠٥).

(٢) السنن (١: ٨١/ برقم ٢٢٤).

(٣) المقاصد الحسنة (ص٢٨٢/ رقم ٦٦٠).

الخاتمة

يمكن تلخيص النتائج الرئيسة في هذا الحوار والمناقشة بين رأيين في التالي:

١ ـ أن حفصًا إمام في القراءة بلا منازع، وأن ضعفه في الحديث لا أثر له على القراءة بوجه من الوجوه.

٢ ـ أن سبب الضعف متعلق بالضبط لا بالعدالة، وهو ما عبر عنه بعضهم بقوله (متروك الحديث). وعبر عنه بعضهم بقوله : (أحاديثه كلها مناكير). وبعضهم قال: (يحدث ... أحاديث بواطيل).

٣ ـ ما ورد من تكذيب بعض النقاد له لا ينصرف إلى العدالة بحال، وإنما هو ناشئ عن أسباب أخرى غير تعمد الوضع.

٤ ـ وأن الوهم الذي بنى عليه الأستاذ غانم بحثه صحيح، ولكنه لا يؤدي الغرض الذي من أجله حشد له وهو تعديل حفص.

٥ ـ أن الاشتباه بين حفص المقرئ وغيره من الرواة، أدى لتضعيفه، ولتوثيقه، وليس المقصود في الحالين.

٦ ـ أن من دلائل ضعف حفص عند المحدثين كثرة تسمياته فهو:

أ ـ حفص بن سليمان البزاز أبو عمر القارئ.

ب ـ وحفص بن أبي داود.

ج ـ وحفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمر المقرئ.

د ـ وحفص الغاضري.

هـ ـ وحفص بن سليمان الأسدي.

و ـ وحفص بن سليمان الكوفي.

ز ـ وأبو عمر البزاز.

ح ـ وهو أبو عمر المقرئ.

وذلك أنه لضعفه ربما ذكره تلامذته باسم أو كنية أو نسبة لا يعرف بها.

٧ـ أن ما قرره الأستاذ غانم قدوري من أن حفصًا يناسب أن يكون ثقة بين ثقات أو صالحًا بين عدول شيوخًا وتلاميذ، كلام نظري لم يثبت أمام قواعد الجرح والتعديل والمباحثة العلمية.

وفي الختام: لا يسعني إلا أن أشكر لفضيلته سعة صدره وقبوله للنقاش والحوار حول هذه القضية وترحيبه بنتيجة البحث التي بلغته واطلع عليها في صورتها الأولية (وجزاه الله خيرًا) على نيته الطيبة ودفاعه عن الإمام حفص القارئ.

ثبت المصادر والمراجع

١. (أجوبة أبي زرعة الرازي عن أسئلة البرذعي) / [رسالة دكتوراه بالإضافة لكتاب الضعفاء لأبي زرعة] / تـ . سعدي الهاشمي / الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ـ المجلس العلمي / ط ـ ١ (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).

٢. (أحوال الرجال)/ لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (٢٥٩هـ) / تـ . السيد صبحي السامرَّائي / مؤسسة الرسالة ـ بيروت / ط ـ ١ (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

٣. (إصلاح المال) / للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (٢٨١هـ) / تـ . محمد عبدالقادر عطا / مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت / ط ـ ١ (١٤١٤هـ ١٩٩٣م).

٤. (أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للدارقطني) للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر بن القيسراني المقدسي (٥٠٧هـ)/ تـ. محمود حسن نصار/ دار الكتب العلمية ـ بيروت/ ط ـ ١.

٥. (إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال) للعلامة علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبدالله البكرجي الحنفي (٧٦٢هـ)/ تـ. عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم/ الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ـ القاهرة، ومكتبة الضياء ـ طنطا / ط ـ ١ (١٤٢٢هـ ٢٠٠١م)..

٦. (أمالي المحاملي) / لأبي عبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي البغدادي (٣٣٠هـ) / رواية ابن يحيى البيع / [رسالة دكتوراة] / تـ . د . إبراهيم إبراهيم القيسي / م . الإسلامية ـ عمان / دار ابن القيم ـ الدمام / ط ـ ١ (١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م).

٧. (الأحاديث المختارة) أو (المُستخرج من الأحاديث المُختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما) / للإمام ضياء الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي (٦٤٣هـ) / تـ . عبدالملك بن عبدالله بن دهيش / م . النهضة الحديثة ـ مكة المكرمة / ط ـ١ (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م).

٨. (الإصابة في تمييز أسماء الصحابة) / للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)/ تـ. علي محمد البجاوي/ دار الجيل ـ بيروت/ ط ـ ١ (١٤١٢هـ ١٩٩٢م).

٩. (الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذُكر في تهذيب الكمال) / للحافظ أبي المحاسن شمس الدين محمد بن علي الحسيني الشافعي (٧٦٥هـ) / تـ . د . عبدالمعطي قلعجي / جامعة الدراسات الإسلامية ـ كراتشي / ط ـ ١ (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م).

١٠ . (الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب) / للأمير الحافظ أبي نصر علي بن هبة الله ابن ماكولا (٤٨٧ هـ) / تـ . الشيخ عبدالرحمن المعلمي اليماني / دائرةالمعارف العثمانية ـ حيدر آباد / (مصورة) / دار الكتاب الإسلامي / ط ـ ٢ .

١١ . (ألفية الحديث)/ لزين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (٨٠٦هـ) تـ . أحمد شاكر، عالم الكتب ـ بيروت، ط ـ٢ (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).

١٢ . (بديعة الزمان عن موت الأعيان) / للحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله ابن ناصر الدين الدمشقي (٨٤٢هـ) / تـ . أكرم بوشي ـ ومحمود ألأرناؤوط / دار ابن الأثير ـ الكويت / ط ـ ١ (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).

١٣ . (تاريخ أسماء الثقات) / للحافظ أبي حفص عمر بن شاهين (٣٨٥هـ) / تـ . صبحي السَّامرَّائي / الدار السلفية ـ الكويت / ط ـ ١ (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).

١٤ . (تاريخ الإسلام ووفيّات المشاهير والأعلام) / لمؤرخ الإسلام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ) / تـ . د . عمر بن عبدالسلام تدمير / دار الكتاب العربي ـ بيروت.

١٥ . (تاريخ بغداد أو مدينة السلام) / للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) / دار الكتاب العربي ـ بيروت.

١٦ . (تاريخ جرجان) / لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي (٤٢٧هـ) / تـ . الشيخ عبدالرحمن المعلمي اليماني (١٣٨٣هـ) / دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد / عالم الكتب ـ بيروت / ط ـ ٣ (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م).

١٧ . (تاريخ دمشق) لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي (٥٧١هـ)/ تـ.محب الدين أبي سعيد عر بن غرامة العمروي/ دار الفكر ـ بيروت (١٩٩٥م).

١٨ . (تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ٢٨٠هـ عن أبي زكريا يحيى بن معين ٢٣٣هـ) / تـ . د . أحمد محمد نور سيف / جامعة الملك عبدالعزيز ـ مركز البحث العلمي ـ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ـ مكة المكرمة / دار المأمون للتراث ـ دمشق / (بعد ١٤٠٠هـ).

١٩ . (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي) / للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ) / تـ . عبدالوهاب عبداللطيف/ مكتبة الرياض الحديثة ـ الرياض.

٢٠. (تذكرة الحفَّاظ) / للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ) / تـ. الشيخ عبدالرحمن المعلِّمي اليماني (١٣٨٣هـ) / ط / ٣ (بعد ١٣٧٧هـ).

٢١. (تراجم الأحبار من رجال شرح معاني الآثار) / محمد أيوب بن السيد محمد يعقوب السهارنبوري الحنفي الطبيب / م. العزيزية - دلهي / م. الإيمان - المدينة النبوية / ط - ١ (بعد ١٣٩٨هـ).

٢٢. (تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة) / للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني (٨٥٢هـ) / [رسالة دكتوراه] / تـ. د. إكرام الله إمداد الحق / دار البشائر الإسلامية - بيروت / ط - ١ (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).

٢٣. (تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله والصحابة والتابعين) / للإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (٣٢٧هـ) / تـ. أسعد محمد طيب / م. نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة / ط - ١ (١٤٠٧هـ - ١٩٩٧م).

٢٤. (تقدمة المعرفة للجرح والتعديل) / للحافظ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ) / تـ. العلاَّمة عبدالرحمن بن يحيى اليماني (١٣٨٣هـ) / دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد / ط - ١ (١٣٧٣هـ).

٢٥. (تقريب التهذيب) / للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) / تـ. محمد عوامة / دار الرشيد - سوريا / ط - الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

٢٦. (تهذيب التهذيب) / للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) / دار الفكر - بيروت / ط - ١ (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

٢٧. (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) / للحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجَّاج يوسف المزي (٧٤٢هـ) / تـ. د. بشار عواد / مؤسسة الرسالة - بيروت / ط - ٤ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م).

٢٨. (التاريخ الأوسط) / للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) / تـ. محمد بن إبراهيم اللحيدان / دار الصميعي - الرياض / ط - ١ (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

٢٩. (التيسير في القراءات السبع) للإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الداني، تـ. أوتوتريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط - ٢ (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م).

٣٠. (الثقات) / للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي (٣٥٤هـ) / تـ. محمد عبدالرشيد كامل (وغيره) / دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد / ط - ١ (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

٣١. (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) / للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) / دار الفكر ت بيروت / (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

٣٢. (الجامع) / للإمام أبي عروة معمر بن راشد البصري (١٥٣هـ) / رواية عبدالرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ) / تـ . حبيب الرحمن الأعظمي / المكتب الإسلامي - بيروت / ط - ٣ (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

٣٣. (الجرح والتعديل) / للحافظ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ) / تـ . العلاَّمة عبدالرحمن بن يحيى اليماني (١٣٨٣هـ) / دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد / ط - ١ (١٣٧٣هـ).

٣٤. (ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين) / للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ) / تـ . الشيخ حماد الأنصاري (١٣١٨هـ) / م . النهضة الحديثة - مكة المكرمة / ط - ١ (١٣٦٧هـ) / ط - ٢.

٣٥. (الدعاء) / للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)/ تـ. مصطفى عبدالقادر عطا/ دار الكتب العلمية - بيروت/ ط - ١ (١٤١٣هـ).

٣٦. (ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه) للحافظ عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب البغدادي، تـ. حماد بن محمد الأنصاري، م. أضواء السلف، الرياض، ط - ١ (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م)،

٣٧. (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل) / للأمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)/ ضمن مجموع فيه (أربع رسائل في علوم الحديث) / بعناية . عبدالفتاح أبو غدة / م . المطبوعات الإسلامية - حلب / ط - ٥ (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٣٨. (زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة)/ تأليف د. يحيى بن عبدالله الشهري/ م. الرشد - الرياض ط - ١ (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

٣٩. (سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (٢٧٥هـ) في الجرح والتعديل) / تـ . د . عبدالعليم عبدالعظيم البستوي / م . دار الإستقامة - مكة المكرمة / مؤسسة الريان - بيروت / ط - ١ (١٤١٨هـ - ١٩٧٩م).

٤٠. (سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل) / [رسالة ماجستير مع كتاب الضعفاء والمتروكين] / تـ . موفق بن عبدالله بن عبدالقادر / م . المعارف - الرياض.

٤١. (سنن ابن ماجه) / للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني (٢٧٥هـ) / تـ . محمد فؤاد عبدالباقي / دار الحديث - القاهرة / م . التجارية - مكة المكرمة.

٤٢. (سنن أبي داود) / الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ) / تـ . محمد محي الدين عبدالحميد / دار الفكر ـ بيروت.

٤٣. (سنن الترمذي) وهي (الجامع المُختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل) / للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٧٩هـ) / تـ . أحمد محمد شاكر ـ وغيره / م . التجارية ـ مكة المكرمة.

٤٤. (سنن الدارقطني) / للحافظ الكبير علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ) / [ومعه التعليق المغني على الدارقطني) / للعلاَّمة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي] / تـ . السيد عبدالله هاشم يماني / دار المعرفة ـ بيروت.

٤٥. (سنن الدارمي) للحافظ عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي (٢٥٥هـ)، تـ. فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي،بيروت، ط ـ ١ (١٤٠٧هـ)

٤٦. (سير أعلام النبلاء) / لمؤرخ الإسلام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ) / تـ . جماعة بأشراف شعيب الأرنؤوط / مؤسسة الرسالة / ط ـ ٧ / (١٤١٠ ـ ١٩٩٠م).

٤٧. (السنن الصغير) / للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ) / تـ . عبدالسلام عبدالشافي ـ وأحمد قباني / دار الكتب العلمية ـ بيروت / ط ـ ١ (١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م).

٤٨. (السنن الكبرى) للحافظ أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي (٣٠٣هـ)، تـ. د.عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية،بيروت، ط ـ ١ (١٤١١هـ،١٩٩١م).

٤٩. (السنن الكبير) (السنن الكبرى) / للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٤٥٨هـ) / تـ . جماعة بإشراف : دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد / (مصورة) ـ دار المعرفة ـ بيروت.

٥٠. (شذرات الذهب في أخبار من ذهب) / للمؤرخ الفقيه الأديب أبي الفلاح عبدالحي بن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ)/ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٥١. (شرح علل الترمذي) / للإمام عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) / تـ . نور الدين عتر / رئاسة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ـ الرياض / ط ـ ١ (١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٨م).

٥٢. (شرح معاني الآثار) / لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي (٣٢١هـ) / تـ . محمد زهري النجَّار / دار الكتب العلمية ـ بيروت / ط ـ ٢ (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).
٥٣. (شعب الإيمان) / لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ) / تـ . أبي هاجر محمد السعيد زغلول / دار الكتب العلمية ـ بيروت / ط ـ ١ (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م).
٥٤. (صحيح ابن حبان) (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان) / المُسمَّى [المُسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها) / تأليف . علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (٧٣٩هـ) / تـ . شعيب الأرنؤوط / مؤسسة الرسالة ـ بيروت / ط ـ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).
٥٥. (صحيح البخاري) (الجامع المُسند الصحيح المُختصر من أمور رسول الله ﷺ وسُننه وأيامه) / لأمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)/ تـ. مصطفى ديب البغا/ دار بن كثير ـ اليمامة/ بيروت ـ ط ـ ٣ (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).
٥٦. (صحيح مسلم) (المُسند الصحيح المُختصر من السُّنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ) / للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٦١هـ) / تـ . محمد فؤاد عبدالباقي / دار الحديث ـ القاهرة.
٥٧. (الضعفاء الصغير) / للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) / تـ . محمود إبراهيم زائد/ دار الوعي ـ حلب / ط ـ ١ (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).
٥٨. (الضعفاء والمتروكين) / للإمام جمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي (٥٩٧هـ) / تـ . أبي الفداء عبدالله القاضي / دار الكتب العلمية ـ بيروت / ط ـ ١ (١٤٠٦هـ ١٩٨٦م).
٥٩. (الضعفاء ومن نُسب إلى الكذب ووضع الحديث ، ومن غلب على حديثه الوهم ، ومن يُتَّهم في بعض حديثه ، ومجهول روى ما لا يتابع عليه ، وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعوا إليها وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة) / للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (٣٢٢هـ) / تـ . د. عبدالمُعطي قلعجي / دار الكتب العلمية ـ بيروت / ط ـ ١ (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).

٦٠. (الضعفاء) / للحافظ أبي زرعة عبيدالله بن عبدالكريم الرازي (٢٧٧هـ) / [رسالة دكتوراه بالإضافة لأجوبة أبي زرعة عن أسئلة البرذعي] / تـ . سعدي الهاشمي / الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية - المجلس العلمي / ط - ١ (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

٦١. (طرق حديث من كَذَبَ عليَّ مُتعمِّداً) / لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) / تـ . علي حسن عبدالحميد - وهشام بن إسماعيل السقَّا / المكتب الإسلامي - بيروت / دار عمار - عمان / ط - ١ (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٦٢. (الطبقات الكبرى) / لكاتب الواقدي محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري (ت٢٣هـ) / تـ . جماعة من المستشرقين الألمان / ط - ١ (١٩٠٣هـ) / (مصورة) دار صادر - بيروت.

٦٣. (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) / للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (٥٩٧هـ) / تـ . إرشاد الحق الأثري - إدارة ترجمان السنة - لاهور / م . الإمدادية - مكة المكرمة.

٦٤. (العلل الواردة في الأحاديث النبوية) / للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ) / تـ . د . محفوظ الرحمن زين الله السلفي / دار طيبة - الرياض / ط - ١ (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م - إلى - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).

٦٥. (العلل ومعرفة الرجال) / للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) [رواية عبدالله بن أحمد] / تـ . د . وصي الله عباس / المكتب الإسلامي - بيروت / دار الخاني - الرياض / ط - ١ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

٦٦. (غاية النهاية في طبقات القراء) / لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (٨٣٣هـ) / تـ . ج . برجستراسر / ط - ١ (١٣٥١هـ - ١٩٣٢م) / دار الكتب العلمية - بيروت / ط - ٢ (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢).

٦٧. (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث) / لأبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن السخاوي (٩٠٢هـ) / تـ . علي حسين علي / دار الإمام الطبري / ط - ٢ (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

٦٨. (فتوح مصر والمغرب)/ لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالحكم (٢٥٧هـ) / تـ . د . علي محمد عُمر / م . الثقافة الدينية ـ القاهرة / ط - . (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م).

٦٩. (الفوائد) / للحافظ أبي القاسم تمام بن محمد الرازي (٤١٤هـ) / تـ . حمدي عبدالمجيد السلفي / م . الرشد - الرياض / ط - ١ (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

٧٠. (كتاب السبعة في القراءات) لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، تـ. شوقي ضيف،دار المعارف، مصر، ط ـ (١٤٠٠هـ)
٧١. (كشف الأستار عن رجال معاني الآثار تلخيص مغاني الأخيار للعلاَّمة البدر العيني) / لأبي تراب رُشدالله السندهي / دار العلوم الديوبندية ـ الهند / (١٣٤٥هـ) / (مصورة) م . الدار ـ المدينة النبوية.
٧٢. (كشف الأستار عن زوائد البزار) / للحافظ نورالدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ) / تـ . حبيب الرحمن الأعظمي / مؤسسة الرسالة ـ بيروت / ط ـ ٢ (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).
٧٣. (لسان الميزان) / للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني (٨٥٢هـ) / دائرة المعارف النظامية بالهند/ مؤسسة الأعلمي ـ بيروت / ط ـ ٣ (١٤٠٦هـ ١٩٨٦م).
٧٤. (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد) / للحافظ نورالدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ) / دار الكتاب العربي ـ بيروت / ط ـ ٣ (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).
٧٥. (مسند الشهاب) / للقاضي أبي عبدالله محمد بن سلامة القضاعي (٤٥٤هـ) / تـ . حمدي عبدالمجيد السلفي / مؤسسة الرسالة ـ بيروت / ط ـ ٢ (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م).
٧٦. (مشاهير علماء الأمصار) / للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي (٣٥٤هـ) / تـ . م . فلايشهمر / (مصورة) م . ابن الجوزي ـ الهفوف.
٧٧. (معجم الأدباء) / للإمام شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت الحموي (٦٢٦هـ)/ دار الكتب العلمية ـ بيروت/ ط ـ ١ (١٤١١هـ).
٧٨. (معجم البلدان) / للإمام شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت الحموي (٦٢٦هـ) / دار الفكر ـ دار صادر ـ بيروت.
٧٩. (معجم الشيوخ) / لأبي الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي (٤٠٢هـ) / تـ . د . عمر عبدالسلام تدمري / مؤسسة الرسالة ـ بيروت / دار الإيمان ـ طرابلس ـ لبنان / ط ـ ٢ / ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).
٨٠. (معجم الصحابة) / لأبي الحسين عبدالباقي بن قانع (٣٥١هـ) / تـ . أبي عبدالرحمن صلاح بن سالم المصراتي / م . الغرباء الأثرية ـ المدينة النبوية / ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).
٨١. (معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم) / للحافظ أبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي (٢٦١هـ) /

بترتيب الإمامين نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي (٨٠٧هـ)، وتقي الدين أبي الحسن علي بن عبدالكافي السُّبكي (٧٥٦هـ) / مع زيادات الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) / [رسالة دكتوراه] / تـ . عبدالعليم عبدالعظيم البستوي / م . الدَّار - المدينة النبوية / ط - ١ (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

٨٢. (معرفة الرجال) ليحيى بن معين (رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز)/ تـ. محمد كامل القصار، ومحمد مطيع الحافظ، وغزوة بدير/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق/ ط - ١ (١٤٠٥هـ).

٨٣. (معرفة السنن والآثار) / عن الإمام أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي مخرج على ترتيب مختصر أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني / للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ) / دار الكتب العلمية - بيروت / ط - ١ (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).

٨٤. (معرفة القراء الكبار) لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)/ تـ. د. طيار آلتي قولاج/ مركز البحوث الإسلامية - وقف الديانة التركي - إستانبول/ ط - ١ (١٤١٦هـ ١٩٩٥م).

٨٥. (مكارم الأخلاق) / للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (٢٨١هـ) / تـ . مجدي السيد إبراهيم - م . القرآن الكريم - القاهرة.

٨٦. (موضح أوهام الجمع والتفريق) / لأبي بكر أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) / دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد / ط - ١ (١٣٧٨هـ - ١٩٥٩) / مصورة - دار الفكر - بيروت.

٨٧. (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) / للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ) / تـ . علي محمد البجاوي / دار المعرفة - بيروت.

٨٨. (المجتبى من السنن) للحافظ أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، تـ. عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية،حلب، ط ٢ (١٤٠٦هـ،١٩٨٦م) .

٨٩. (المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين) / للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي (٣٥٤هـ) / تـ . محمود إبراهيم زايد / دار المعرفة - بيروت.

٩٠. (المحلى بالآثار في شرح المجلى) لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري الأندلسي (٤٥٦هـ)/ لجنة إحياء التراث العربي/ دار الآفاق الجديدة/ بيروت.

٩١. (المسند) للإمام أحمد بن حنبل،مؤسسة قرطبة، مصر.

٩٢. (المستدرك على الصحيحين) / للحافظ أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ) / تـ . مصطفى عبدالقادر عطا / دار الكتب العلمية - بيروت / ط - ١ (١٤١١هـ - ١٩٩١م).
٩٣. (المصنف) / للإمام الحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (٢٣٥هـ) / تـ . كمال يوسف الحوت / دار التاج - بيروت / ط - ١ (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
٩٤. (المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية) / [النسخة المجردة] / للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) / تـ . حبيب الرحمن الأعظمي / دار المعرفة - بيروت.
٩٥. (المعجم الأوسط) / للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) / تـ . د . محمود الطحان / م . المعارف - الرياض / ط - (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
٩٦. (المعجم الصغير) (الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني) / أبي القاسم سليمان بن أحمد (٣٦٠هـ) / تخريج . محمد شكور محمود الحاج أمرير / المكتب الإسلامي - بيروت / دار عمار - عمان / ط - ١ (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
٩٧. (المعجم الكبير) / للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) / تـ . حمدي عبدالمجيد السلفي / ط - ٢ / الناشر بدون.
٩٨. (المغني في الضعفاء) لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)/ تـ. حازم القاضي/ دار الكتب العلمية - بيروت/ ط - ١ (١٤١٨هـ ١٩٩٧م).
٩٩. (المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة) / للإمام شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (٩٠٢هـ) / تـ . عبدالله بن محمد الصديق / دار الكتب العلمية - بيروت / ط - ١ (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
١٠٠. (المنتخب من كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث للحافظ أبي يعلى الخليلي ٤٤٦هـ) / للحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد السلفيِّ (٥٧٦هـ) / تـ . د . محمد سعيد بن عمر إدريس / م . الرشد - الرياض / ط - ١ (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
١٠١. (المنتظم) لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (٥٩٧هـ)/ دار صادر - بيروت/ ط - الأولى (١٣٥٨هـ).
١٠٢. (الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث) / للحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجانيِّ (٣٦٥هـ) / تـ . سهيل زكَّار - يحيى مختار غزَّاوي / دار الفكر - بروت / ط - ٢ (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

١٠٣. (الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث) لأبي الوفاء إبراهيم بن محمد ابن سبط ابن العجمي الحلبي الطرابلسي (٨٤١هـ)/ تـ. صبحي السامرائي / عالم الكتب ـ بيروت: ط ـ ١ (١٤٠٧هـ ١٩٨٧م).

١٠٤. (الكفاية في علم الرواية) / للخطيب أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (٤٦٣هـ) / دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد / ط ١ (١٣٥٧هـ).

١٠٥. (الكنى والأسماء)/ للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٦١هـ) / [رسالة ماجستير] / تـ . عبدالرحيم القشقري / المجلس العلمي ـ الجامعة الإسلامية ـ المدينة النبوية / ط ـ ١ (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م).

١٠٦. (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر) للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق علي بن حسن/ دار ابن الجوزي ـ الهفوف / ط ـ ١ (١٤١٣ ـ ١٩٩٢م).

١٠٧. (نصيحة أهل الحديث) / للحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ) / تـ . عبد الكريم أحمد الوريكات / م . المنار ـ الزرقاء / ط ـ ١ (١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م).

١٠٨. (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان) لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (٦٨١هـ)/ تـ.إحسان عباس/ دار الثقافة ـ لبنان.

١٠٩. (الوافي بالوفيات) لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ)/ تـ. أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى/ دار إحياء التراث/ بيروت (١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م).

١١٠. (يحيى بن معين وكتابه التاريخ) / [رسالة دكتوراه] / دراسة وترتيب وتحقيق . د . أحمد محمد نور سيف / جامعة الملك عبدالعزيز ـ مركز البحث العلمي ـ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ـ مكة المكرمة / دار المأمون للتراث ـ دمشق / ط ـ ١ (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).